المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الإستراتيجية العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

دراسة حالة الجزائر 2011-2018

أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:

- أسامة سليخ

إشراف الدكتور:

- حكيم غريب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
كمال بوشرف	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
حكيم غريب	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مقرراً
عامر ميلود	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً
رقية العاقل	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً
سليم شيخاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضواً
عبد المالك حطاب	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	عضواً

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمان الرحيم

- قال تعالى:

{وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ}

[سورة الأنفال: الآية 60]

صدق الله العظيم.

"إن الإستراتيجية التي يتبناها الجيش الوطني الشعبي في السنوات الأخيرة عقلانية الطابع وواقعية المضمون متناسبة مع قدراتنا الذاتية ومتكيفة مع التحديات الممكنة والمحتملة".

قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري.

مُلخــص الدراسة

تُعد التهديدات الأمنية اللاتماثلية "Asymitric Threats" الهاجس الأكبر بالنسبة للكثير من القيادات العسكرية والمدنية ومختلف الأوساط الأكاديمية والعلمية، ويُعزى ذلك إلى الثورة التي يشهدها الفكر الإستراتيجي العسكري اليوم الذي يتماشى مع الأنماط الجديدة للتهديدات الأمنية، والذي عرف تطوراً كبيراً في المجال التكنولوجي والتقني، الأمر الذي أحدث تغييرات بنيوية في العقائد القتالية للجيوش والمفاهيم العسكرية السائدة، وكذا وسائل وأساليب الدفاع.

إن الجزائر من بين الدول التي تعتمد على الإستراتيجية العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية غير التماثلية، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية التي يشهدها محيطها الجيوسياسي بعد 2011، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في النظريات والعقائد والتصورات السائدة حول الإستراتيجيات العسكرية المبنية على أسس المواجهة التقليدية، ومدى قُدرة هذه الإستراتيجية وفاعليتها في مجابهة الأشكال الجديدة من التهديدات الأمنية، المتمثلة بالدرجة الأولى في الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات أصبحت تستلزم مواكبة الوسائل والأساليب العسكرية المبتكرة والفعّالة في هذه المواجهة.

الكلمات المفتاحية: التهديد، اللاتماثلية، الإستراتيجية العسكرية، الأمن، الجزائر.

Abstract:

Asymmetric threats are the biggest concern for many military and civilian leaders and various academic and scientific circles, This is due to the revolution in military strategic thinking today, in line with the new patterns of security threats, which have developed a great technological and technical development, The martial doctrines of the armies and the prevailing military concepts, as well as means and methods of defense.

Algeria is among the countries that bet on the military strategy to face non-analogue security threats, especially in light of the security tensions in its geopolitical environment after 2011, which necessitates reconsidering the theories, beliefs and perceptions about the military strategies based on the traditional bases of confrontation, And their effectiveness in countering the new form of security threats, primarily terrorism, organized crime and illegal migration, These threats have become necessary to keep up with innovative and effective means and methods in this confrontation.

Keywords: Threat, asymmetry, military strategy, security, Algeria.

شكـــر وعـــرفان

الحمدُ لله على فضلهِ وامتنانه لا إله إلَّا هُو وحده لا شريك له، له النِّعمة وله الفضل وله الثناء الحسن، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم النبيين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.

أتقدم بفائق عبارات الشكر والاحترام والتقدير إلى الدكتور غريب حكيم الذي أشرف وسهر بصبر في سبيل إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة المناقشة لهذا العمل وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور كمال بوشرف رئيساً، والأستاذ الدكتور عامر ميلود مناقشاً والدكتورة العاقل رقية عضواً مناقشاً، والدكتور شيخاوي سليم عضواً مناقشاً والدكتور عبد المالك حطاب عضواً مناقشاً.

وأتقدّم كذلك بفائق عبارات الشكر إلى كل الطاقم البيداغوجي والإداري بالمدرسة العليا للعلوم السياسية وأخص بالذكر مكتبة المدرسة وكل القائمين عليها.

الباحث: أسامة سليخ

إهـــداء

إلى نبع العطاء والحب والحنان:

أمي وأبي.

إلى روح جدتي صابرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى كل الإخوة والأخوات من عبد القادر إلى عبد الرؤوف وأولادهم وبناتهم

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

إلى كل أساتذتي الأفاضل في مختلف الأطوار من مدرسة عمر حجار ومتوسطة ذيابوي حدة إلى ثانوية محمد الصديق بن يحي وصولاً لجامعة قسنطينة 3 وختاماً بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

وإلى كل طالب علم أهدي ثمرة هذا العمل.

خطة البحث

مُقدِّمـــة

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية للأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية: مقاربات التحليل.

الفصل الثاني: أبعاد الإستراتيجية العسكرية في المواجهة اللاتماثلية: دراسة في الوظائف والآليات.

المبحث الأول: إعداد الدولة للتخطيط الاستراتيجي العسكري والدفاع.

المبحث الثاني: أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية وعوامل انتشارها.

المبحث الثالث: الأساليب والوسائل العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

الفصل الثالث: التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري وتداعياتها على الأمن الوطني بعد 2011.

المبحث الأول: موقع الجزائر مقاربة جيوأمنية.

المبحث الثاني: عوامل انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالجوار الجزائري بعد 2011.

المبحث الثالث: تداعيات انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري بعد 2011.

الفصل الرابع: الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في المواجهة اللاتماثلية: المقومات والنتائج.

المبحث الأول: مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

المبحث الثاني: الأساليب والوسائل العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بعد 2011.

المبحث الثالث: الحصيلة العملياتية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في المواجهة اللاتماثلية 2018/2015.

خـاتمة.

مُقـــــدِّمة

إن نهاية القرن العشرين والبدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين وما رافقها من أحداث أدت إلى تحولات هيكلية في طبيعة التهديدات الأمنية، ولقد أكدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على برجي التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية مَخاوف المحللين الذّين أَشاروا إلى مواطنِ الضُّعف في الإستراتيجية العسكرية التقليدية المَبنية على أساس المواجهةِ التقليدية بين الجيوش النظامية، والموجهة لطيلةِ عقودٍ من الزمن لمجابهة تهديدات تماثلية **Symmetric Threats**.

كما أن التطور المتزايد في المجال التكنولوجي العسكري من خلال الأسلحة والصناعات الحربية من جهة، وتنامي ظُهور الفواعل غير الدولية التي أضحت تُضفي الطابع اللاتماثلي **Asymmetric Character** على جُل التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في ظل تراجع احتمال الحرب الكبرى بين الدول كفواعلٍ أساسية في النظام الدولي، وذلك راجع للترابط والتشابك الكبير الذّي يُميز ويدعم تشارك مصالح القوى الكبرى في قضايا الأمن حول مناطقِ النُّفوذِ.

هذا ما أدى إلى الجزم بأن الإستراتيجية العسكرية الموَجهة لمجابهةِ التهديدات الأمنية اللاتماثلية أصبح يقودنا إلى البحث والتقصي عن الأساليب والوسائل العسكرية الأكثر تأثيراً وفعّاليةً في هذه المواجهة، حيث أن تحليل التطورات التي يعرفها المجال الإستراتيجي العسكري الذي أضحى يشهد تطوراتٍ واسعة في الوسائل وأساليب القتال، ومن هنا أصبحَ من المُلِح ربطُها عضوياً مع تطور شكل التهديد، وبالتالي أصبح من الضّروري إعادة النظر في هيكلة الجيوش النظامية تماشياً وشكل التهديدات الإرهابية الجديدة ومختلف الأعمال الإجرامية، هذا على غِرار فعّالية الشراكات والتحالفات العسكرية ودورِها في المواجهة اللاتماثلية.

إن استغلال التطور التكنولوجي في المجالات العسكرية كاستخدام الطائرة من دون طيار وحرب الفضاء الإلكتروني، إضافة إلى العمل الإستخباراتي والدعاية والحرب النفسية التي يبدو أن لها

فاعلية في المواجهة اللاتماثلية، وهذا خاصة إذا ما تم إدماجها مع مجموعة من الأساليبِ التي تُساهم في خلقِ بيئةٍ عسكريةٍ أكثر قابلية للتكيف مع هذا النمط اللاتماثلي للتهديدات، وذلك في إطارِ تطويرِ العلاقات المدنية–العسكرية وغيرها من الاستراتيجيات العسكرية الفاعلةِ في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

تُعَدُّ الجزائر إحدى الدول التي تُعاني من التهديدات اللاتماثلية، وذلك نظراً لموقعها الجيوسياسي الذي تحكمُه علاقاتُ تأثيرٍ وتَأثر بإقليمها ومحيطِها الجُغرافي ومجالِها الحيوي، والذي يعرف تنامياً متزايداً لنشاط الجماعات الإرهابية والهِجرة غيرُ الشرعيةِ مع تزايد نشاط المنظماتِ الإجرامية، وذلك بفعل الفوضى الأمنية التي عَرفتها هذه المنطقة بسبب الأحداث التي انجرَّ عنها ما عُرف "بأحداث الحراكِ العربي" مع نهاية سنة 2010، وسقوط النظام التونسي والليبي والتدخل العسكري في مالي، وغيرها من الأحداثِ التي كان لها الأثرُ البليغ في خلقِ البيئة الملائمةِ لتزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية بالمنطقة.

تفرض هذه التهديدات الأمنية على الجزائر استجابة عسكرية غير تقليدية لأجل مواجهةِ التهديدات اللاتماثلية الحاصلة من جراء الفوضى الأمنية التي تعيشها المنطقة، فتلك الأحداث أثرت بصفةٍ مباشرةٍ على الأمن الوطني الجزائري، وكانت تجلياتُ هذا التأثيرِ في مختلف الهجمات الإرهابية المباشرة في الداخل الجزائري كالهجوم الإرهابي على وحدة إنتاج الغاز الطبيعي في عين أميناس "تيغنتورين" بالجنوب الشرقي للجزائر سنة 2013، هذا علاوةً على مختلفِ التهديدات اللاتماثلية الأخرى التي تجسدت في تزايد موجاتِ الهجرة غير الشرعية، وتزايد نشاط الشبكاتِ الإجرامية بفعل رواج تِجارة السلاح والمخدرات وتجارة البشر في المنطقة.

تُحدد المقاربة الأمنية الجزائرية انطلاقاً من مجموعةٍ من المبادئ والثوابتِ الدستورية النابعةِ من المحددات التاريخية التي اكتسبَتها الجزائر بعد الثورة التحريرية، ونشأةِ الدولة الجزائرية الحديثة في سياق دعم الحركات التحررية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة، وتأمين الحدود الجزائرية من التهديدات الخارجية من جهة أخرى، الأمر الذي يُحتِّم على الجزائر الاستفادة من تجربتها التاريخية في مكافحة الإرهاب، وتكييفها مع الأنماط الجديدة للظاهرة الإرهابية ومختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى، وذلك من خلال ضمان استجابة عسكرية غير تماثلية فاعلة في مجال مواجهة هذه التهديدات.

أولاً: إشكـــالية البحث.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول رصد واستكشاف النمط التفاعلي بين متغيرين أساسيين يتفاعلان وفق علاقة تأثيرٍ وتأثر في بيئيةٍ زمنية ومكانية محددة، فتطور بنية وشكل التهديدات اللاتماثلية كتهديدات أمنية جديدة أصبحت تستوجب من الناحية العملية تبني وسائل وأساليب عسكرية غير تقليدية لمواجهتها، ولقد سعت الجزائر لتبني مختلف الإستراتيجيات الدبلوماسية والاقتصادية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية المنتشرة على طول حدودها، إلاَّ أن هذا لا ينقص من ضرورة مواكبة الإستراتيجية العسكرية الفعّالة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، والتي تعد ذات أهمية كبيرة في ظل الظروف الجيوأمنية التي تمر بها، وعليه نطرح السؤال المركزي الآتي:

إلى أي مدى تمكنت الجزائر من بناء إستراتيجية عسكرية لحماية حدودها والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية القادمة من محيطها الجغرافي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2011-2018؟

وعلى ضوء ما سبق نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي المضامين المفاهيمية والنظرية للتهديدات الأمنية اللاتماثلية؟

2. ما هي الإستراتيجية العسكرية الفاعلة في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية؟

3. ما هي عوامل وتداعيات انتشار التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري؟

4. ما هي الإستراتيجية العسكرية التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بمحيطها الجغرافي بعد 2011؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

1. التهديدات الأمنية اللاتماثلية وزيادة انتشارها أدى إلى انتهاج إستراتيجية عسكرية مخصصة لمواجهة هذا النوع من التهديدات.

2. إن الانفلات الأمني بدول الجوار الجزائري كان نتاج مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والذي تسبب في تزايد انتشار تهديدات ذات الطابع اللاتماثلي على طول الشريط الحدودي الجزائري خاصة بعد 2011.

3. لقد عرفت الجزائر بعد 2011 تزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية بمحيطها الجيوسياسي وهذا ما فرض عليها مواكبة الإستراتيجية العسكرية الفاعلة في هذه المواجهة.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

تستقي هذه الدراسة أهميتها البحثية العلمية والعملية من النقاط الآتية:

1. هذه الدراسة تهتم بالبحث في الإستراتيجية العسكرية المخصصة نظرياً وعملياً لمواجهة التهديدات الأمنية على الصَّعيدين الوطني والإقليمي والدولي المُتجسدة في أغلبها ضمن التهديدات غير التماثلية، والمنتشرة خاصة مع البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين.

2. كون هذه الدراسة تبحث في علاقة التأثير والتأثر بين المجالين الإستراتيجي العسكري والمجال الأمني في شقه الموسع، وذلك من خلال تطرقها إلى مختلف الأمثلة النظرية والتطبيقية الأمر الذي يمكِّن من تقديم قيمة أكاديمية مضافة بالنسبة للباحثين والمهتمين بالشأن الأمني والعسكري.

3. تتزامنُ هذه الدراسة مع تزايد التهديدات الأمنية الحالية المنتشرة بعد الأحداث المتشابكة بالجوار الجيوسياسي الجزائري خاصة بعد 2011.

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع.

يَحمِل هذا الموضوع مجموعة من الدوافع والأسباب الموضوعية والذاتية التي تُعد بمثابة حوافز لإتمام هذا العمل، ويمكن تصنيفُها كالآتي:

1. الأسباب الموضوعية: كون الموضوع محل الدراسة يتناول الجانب الأمني المُتعلق بموضوع مكافحة الإرهاب، الجريمة، والهجرة غير الشرعية، بكونها تهديدات أمنية أكدت على تراجع المفهوم التقليدي للحرب والمواجهة المسلحة، مما جعلها ذات أهمية أكاديمية بالغة، كما أن الإستراتيجية العسكرية والتهديدات الأمنية غير التماثلية من الدراسات التي تُعد جديدة نسبيا، لذلك هناك حاجةٌ لهذه الدراسة التي تعتبر إضافة إلى رفوف المكتبة الجزائرية –خاصةً وأن الموضوع يهتم بالجزائر كدراسةِ حالة– الأمر الذي يُساهم في تقديم إضافةٍ أكاديمية إلى الطلبة الباحثين والمهتمين بهذا الحقل المعرفي.

2. الأسباب الذاتية: ترجع لرغباتِ واهتمامات الباحث الشخصية بموضوع الإستراتيجية العسكرية والتطورات المتسارعة التي يشهدها هذا الموضوع، وذلك تزامناً مع تغير وتطور شكل التهديد الأمني، وهذا راجع بالدرجة الأولى لكون هذا الموضوع يحمِل زَخماً واسعاً من النقاشاتِ المهمة والمُثيرة.

خامساً: الدراسات السابقة.

يتطورُ العلم وينمو وفق ثوراتٍ علمية متلاحقة، وبداية التطور في العلم تحصل من خلال نظرة جديدة للعالم، وبالتالي فإن لكل دراسة قاعدة علمية من الأبحاث والدراسات السابقة التي تُعد بمثابة المرجعية العلمية التي ينطلق من خلالها الباحث، إما بغية نقدها، تفنيدها أو تأكيدها وتطويرها، ومن هذا المنطلق تمت معالجة الدراسة من خلال توليفة من المراجع والأبحاث الأكاديمية نذكر منها ما يلي:

1. أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: **الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية**، من إعداد: محمد خوجة، والتي نوقشت في كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر في 2006، وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية الآتية: ما هو محتوى الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية وما هي المفاهيم والأسس التي تقوم عليها وما هي الانعكاسات التي أحدثتها في الميدان العسكري والسياسي؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحول الحاصل في المجال العسكري والإستراتيجي، قد أحدث ثورة في التوظيف السياسي للقطاع العسكري، كما ربطت الدراسة الثورة في الشؤون العسكرية بالتطور التكنولوجي من خلال الاستخدامات العسكرية للتكنولوجيا الجديدة كالطائرة من دون طيار والملاحة الفضائية في الحروب الحديثة.

2. أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر**، من إعداد: منصور لخضاري، والتي نوقشت في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 في جوان 2013، وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية الآتية: كيف تقِيم الجزائر إستراتيجية أمنها بما تستطيع معه تحقيق أمنها الوطني في امتداداته عبر الوطنية والإقليمية؟، وقد توصل الباحث خلالها إلى أنه يحيط بالجزائر مختلف مهددات الأمن الوطني على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة ولمواجهة هذه

التهديدات يجب اتخاذ جملة من التدابير القيمية والتعليمية والتعبوية خاصة في ظل الأوضاع الجيوأمنية الراهنة.

3. كتاب بعدة مؤلفين موسوم بـ: "**الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين**" الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سنة 2014، اهتمّ هذا الكتاب بدراسة الإستراتيجية العسكرية والحروب الحديثة، ويتناول الطبيعة المتغيرة للحرب والتهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والتمرد وحروب الفضاء السيبيراني، ومن ثم الابتكار في صناعة الدفاع والدور المستقبلي للتكنولوجيا في الاستخدام العسكري، ويناقش الكتاب الجوانب السياسية والمدنية المؤثرة في الحروب المستقبلية والدور المستقبلي للجيوش في الوقاية من الحرب وحفظ السلام، بالإضافة إلى العلاقة المتشابكة بين شركات تصنيع الأسلحة والمؤسسة العسكرية، والأبعاد الإستراتيجية لتلك العلاقة، ويسلط الكتاب الضوء على منطقة الشرق الأوسط ليفترض في الأخير مستقبل الحرب لأجل الاستقرار في المنطقة.

4. مقال باللغة الإنجليزية موسوم بـ: "**مواجهة الحروب اللاتماثلية في القرن الحادي والعشرين**" **"Countering Asymmetrical Warfare in the 21st Century"** لـ: **دافيد لونغ David E. Long**، والذي نشر في مجلة رؤى الإستراتيجية الصادرة عن مركز الصراعات المعاصرة **Center for Contemporary conflict** في المدرسة العليا البحرية بكاليفورنيا، وقد تمحورت فكرة كاتب المقال إلى أنه يجب على كل دولة أن تضع إستراتيجية مصممة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، ويجب أن تتلاءم ومقوماتها مع حساب التكلفة والمنافع السياسية، وأن تكون مرنةً بما يكفي للتعاملِ مع المتطلبات المحددة للتصدي بنجاح للتهديدات اللاتماثلية، وخاصة في ظل التقدم في التكنولوجيا وآثار استمرار الصدمةِ في المستقبل بسبب التحديث السريع.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الدراسات والأبحاث الأخرى التي تطرقت لموضوع الإستراتيجية العسكرية والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، ولكن تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها في محاولتها لإنارة الزاوية المتعلقة بالإستراتيجية العسكرية الفاعلة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، بالتركيز على مختلف الأساليب والوسائل العسكرية المستحدثة في المواجهة اللاتماثلية، وذلك على غرار الآليات المتحكم فيها عن بعد والاستخدامات العسكرية الفضاء السيبيراني وتقسيمات الجيوش وغيرها، مع اختبار مدى مواكبة الجزائر لهذه الوسائل والأساليب واستخداماتها العسكرية في مواجهتها للتهديدات اللاتماثلية المتزايدة بمحيطها الجيوبوليتيكي ضمن الإطار الزمني الممتد خصوصاً بين 2011-2018.

سادساً: مناهج الدراسة.

إن هذه الدراسة تعتمد على مجموعة من المناهج والمقتربات والأدوات البحثية التي تساعد بطريقة موضوعية على التوصل إلى نتائج ذات صبغة علمية، وهي:

1. **المنهج التاريخي:** كونه يساعد على البحث في التطور التاريخي للظاهرة الأمنية من خلال التطور في شكل التهديدات من التهديدات ذات الطابع التقليدي إلى التهديدات غير التماثلية، كما يكمن استخدام المنهج التاريخي في تتبع التطور الحاصل في الفكر الإستراتيجي العسكري وأهم التطورات التي شهدها هذا الحقل المعرفي عبر مختلف الحقب الزمنية، والانتقال من الإستراتيجية العسكرية الفطرية الغريزية إلى الإستراتيجية العسكرية العلمية الحديثة.

2. **منهج دراسة الحالة:** ويطلق عليه كذلك المنهج المونغرافي "La Méthode Monographique" كونه يبحث في موضوع معين باستفاضة، ويهتم منهج دراسة الحالة بالتعمق في دراسة وحدة أو حالة أو ظاهرة معينة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً سياسياً أو دولة في مرحلة زمنية محددة أو عدة

مراحل بغرض التوصل إلى نتائج علمية ومحددة، وعلى هذا الأساس سوف يتم استخدام هذا المنهج كون الدراسة تهتم بدراسة حالة الجزائر كإطار تطبيقي يتم من خلاله اختبار الإستراتيجية العسكرية المتبعة في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر في فترة زمنية محددة من 2011م إلى 2018م.

أما فيما يخص أدوات الدراسة، فقد تم توظيف أداتين أساسيتين من أدوات البحث في العلوم الاجتماعية على الشكل الآتي:

1. أداة تحليل المضمون: تفيد في تحليل مضمون مختلف الوثائق والخطابات الواردة في موقع وزارة الدفاع الوطني ومجلة الجيش، والمتعلقة بالإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية، وكذا تحليل مختلف البيانات والإحصائيات الرسمية والجداول.

2. المقابلة: تسعى هذه الدراسة لاستخدام تقنية المقابلة مع مختصين وميدانيين في المجال الإستراتيجي العسكري الجزائري، وذلك ما يُمكِّن الباحث من استكشاف مختلف حيثيات صناعة القرار العسكري داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية، ولأجل التعرف على مدى مواكبة الإستراتيجية العسكرية الجزائرية للتهديدات الأمنية اللاتماثلية المتزايدة خاصة بعد 2011.

سابعاً: حدود الدراسة.

إن ضبط الحدود الزمنية والمكانية للدراسة يُعتبر ذو أهمية بالغة لاستكمال الصورة العلمية والأكاديمية للدراسة.

1. الحدود الزمنية: تنطلق هذه الدراسة في معالجتها لمختلف جوانب الإشكالية المطروحة من سياق زمني محدد، من سنة 2011م إلى غاية سنة 2018م، وهذا راجع لكون هذه الفترة كانت محطة

لمجموعة واسعة من الأحداث بالمحيط الجيوبوليتيكي للجزائر وعلى رأسها أحداث ما عُرف بـ"الحراك العربي"، والتدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا ومالي وغيرها، هذه الأحداث كان لها أثر بليغ على الأمن الوطني الجزائري.

2. الحدود المكانية: هذه الدراسة تبحث في مختلف الدوائر الجغرافية للجزائر (الدائرة المغاربية والدائرة الأورومتوسطية والدائرة الإفريقية)، مع التركيز على الدائرة الإفريقية والحدود الجنوبية الشرقية التي أصبحت تعتبر مصدراً بارزاً للتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

ثامناً: تقسيم الدراسة.

نظراً لطبيعة الموضوع ولأجل معالجة السؤال المركزي بشكل منهجي، فإن هذه الدراسة تقسم إلى أربعة فصول مقسمة على الشكل الآتي:

الفصل الأول؛ سيتم التطرق فيه إلى السياق المفاهيمي والنظري لدراسة الأمن وتطور التهديدات الأمنية اللاتماثلية كونها تشكل المتغير المستقِل للدراسة، وبالتالي سيتم في المبحث الأول التطرق إلى مفهوم الأمن وكيف تطورت التهديدات الأمنية غير التماثلية، بينما يهتم المبحث الثاني بالبحث في النظريات والمقاربات التي اهتمت بدراسة مختلف أبعاد وجوانب الظاهرة الأمنية وتطوراتها الإبستيمولوجية، كما سيتم في المبحث الثالث –والأخير من هذا الفصل– التطرق إلى أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية).

الفصل الثاني؛ سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية الإستراتيجية العسكرية الموجهة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية من خلال دراسة تحليلية للموضوع، ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى عملية التخطيط الإستراتيجي وإعداد الدولة للدفاع ومراحل بناء الإستراتيجية العسكرية، بينما يهتم المبحث الثاني بالبحث في الأساليب والوسائل العسكرية الفاعلة في المواجهة غير التماثلية، وذلك علاوة على

استخدام الفضاء السيبيراني واستخدام آليات التحكم عن بعد وتقسيمات الجيوش والعلاقات المدنية–العسكرية وغيرها لفاعليتها ونجاعتها في المواجهة اللاتماثلية.

الفصل الثالث؛ سيتم التطرق فيه إلى عوامل انتشار التهديدات اللاتماثلية بالمحيط الجغرافي للجزائر وتداعيات هذا الانتشار على الأمن الوطني الجزائري بعد 2011، في المبحث الأول سيتم التطرق إلى موقع الجزائر انطلاقاً من مجموعة من الدوائر الجيوأمنية المغاربية –كونها تتوسط المغرب العربي– والمتوسطية بحكم قربها من المتوسط واتصالها المباشر مع أوروبا، وكذا دائرة الساحل الإفريقي التي تشكل العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري في إفريقيا جنوب الصحراء.

بينما يتم في المبحث الثاني التطرق إلى مجموعة من العوامل والأحداث المساعدة بعد 2011 على انتشار التهديدات اللاتماثلية على رأسها ما عُرف بأحداث "الربيع العربي"، وما ترتب عنها من إسقاط لأنظمة وحكومات أدت إلى تغيير نظام الحكم في تونس وسقوط النظام في الدولة الليبية، وكذلك نتيجة الهشاشة والفشل الدولاتي في كل من ليبيا ومالي، ما أدى إلى انتشار فوضى أمنية عطلت عمل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وانتشار الأسلحة بمختلف أنواعها بالمنطقة مع تغذية الصراعات الإثنية والقبلية بالمنطقة.

أما بالنسبة للمبحث الثالث تداعيات انتشار هذه التهديدات على الأمن الوطني الجزائري وتم التركيز على التهديدات الإرهابية كالهجوم الإرهابي على تيغنتورين وكذا موجات الهجرة غير الشرعية وتزايد نشاط منظمات الإجرام ورواج تجارة المحذرات والتهريب وغيرها التي أثرت بصفة مباشرة على الأمن في الجزائر.

الفصل الرابع؛ إن هذا الفصل يهتم بالبحث في الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بعد 2011 من خلال مبحثين، في المبحث الأول سيتم التطرق إلى مرتكزات وأهم

معالم ومبادئ الإستراتيجية العسكرية الجزائرية، وذلك من خلال التطرق إلى السياقات التاريخية والمبادئ القانونية الدستورية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية، وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر وخصوصيتها التاريخية، مع التطرق إلى أهم معالم التحول في الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما سيتم في المبحث الثاني اختبار الوسائل والأساليب العسكرية التي تنتهجها الجزائر في المواجهة اللاتماثلية من خلال عمل المؤسسة العسكرية في هذا المجال، وتحليل ميزانية وزارة الدفاع الوطني خلال الفترة الممتدة بين 2011-2018، مع التطرق إلى أهم تقسيمات أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري وعلاقة هذه التقسيمات بمواجهة التهديدات اللاتماثلية، مع التطرق إلى الاستخدامات العسكرية للفضاء السيبيراني في الجزائر، ثم التطرق في الأخير إلى الحصيلة العملياتية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

تاسعاً: صعوبات الدراسة.

لقد واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1. النقص الكبير في المراجع الأكاديمية التي عالجت موضوع الإستراتيجية العسكرية الجزائرية، كما أن المراجع المتوفرة ذات طبيعة إعلامية تفتقد للتحليل والتفسير.
2. تحفظ على القادة العسكريين العاملين والمتقاعدين عن إعطاء المعلومة العسكرية، وذلك نظراً لالتزامهم بواجب السر العسكري.
3. عدم وجود وثيقة أمن قومي إستراتيجي في الجزائر، الأمر الذي أدى لغياب المرجعية العلمية التي يستند لها الباحث في إعداد الموضوع.

4. صعوبة الدخول لمكتبة الجيش الكائن مقرها بالمعهد العسكري للتقويم والتوثيق والاستقبالية وهذا بالرغم من إرفاق الباحث معه لترخيص من المؤسسة الجامعية.

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

يُعَدُّ الأمن ضرورة ملحة لأجل استمرار الحياة البشرية، ولقد تطور هذا المفهوم عبر مختلف مراحل تطور الإنسان، لذا فهو من بين أكثر المفاهيم غير المتفق عليها بين الدارسين والباحثين في هذا المجال المعرفي عبر مختلف الحقب والأزمنة التاريخية، وإن محاولة التنقيب والبحث عن مفهوم تقريبي يجمع بين مختلف التعريفات التي قُدمت من قِبَل الباحثين والمختصين يُعد من الصعوبة بما كان، وخاصة في ضوء الاختلاف والجدل بين مختلف المدارس الفكرية حول هذا المفهوم، ويرجع مَكمَنُ الاختلاف حول مفهوم الأمن كونه متعدد الفروع والمجالات والاستخدامات.

كما يُعد مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية من أكثر المفاهيم المعاصرة التي تحمل أبعاداً تاريخية، وأكثرها ارتباطاً بالأمن في شقه الحديث، فجل الصراعات المسلحة التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى غاية أيامنا هذه عُرفت بطابعها اللاتماثلي، ومن هذا المنطلق يسعى هذا الفصل للبحث في مفهوم الأمن وعلاقته بالتطور الوظيفي لمفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إضافة إلى التقصي عن أهم النظريات والمقاربات المفسرة التي اهتمت بدراسة أبعاده، ودراسة مختلف جوانب الظاهرة الأمنية وتطوراتها الإبستيمولوجية، مع معالجة مفاهيمية لأبرز أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية على غرار (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية).

المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطور التهديدات الأمنية اللاتماثلية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى السياق المفاهيمي لدراسة الأمن وتطور التهديدات الأمنية اللاتماثلية كونها تشكل المتغير المستقِل للدراسة، كما يهدف هذا المبحث إلى معالجة السجال الفكري حول جوهر مفهوم الأمن وما يقوّضُه من تهديدات تقليدية تنحصر في الجانب العسكري المباشر أو تهديدات جديدة والتي يدخل في فلكها القيم المجتمعية وكل الجوانب المرتبطة بالأبعاد الإنسانية، والتي تُعتبر أساس النقاش الفكري المعاصر بين مختلف الباحثين والدارسين لهذا الحقل المعرفي، لذا فالبحث في مفهوم الأمن –لأجل الإحاطة بجميع الجوانب التي تتعلق بهذا المفهوم– لا يقتصر على البحث في تعريفه فحسب، بل يقودنا إلى البحث في مستوياته وأبعاده، وهذا في محاولة لتحديد المقصود بالتهديدات الأمنية اللاتماثية، وكيف تطور هذا المفهوم تزامناً مع مجموعة واسعة ومعقدة من الأحداث الحاصلة بين الفواعل الأساسية في النظام الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أولا: تعريف الأمن واستخداماته

إن كلمة الأمن تحمل الكثير من المعاني والدلالات اللغوية، ففي اللغة العربية وبحسب لسان العرب فإن معنى كلمة أمن: الأمانُ والأمانة، ويقال أمِنتُ فأنا آمنٌ، وآمنتُ غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة[1]، ولقد وردت كلمة الأمن في النص القرآني خمس مرات بهذه الصيغة، وسبع مرات بصيغة "آمنين" هذا إذا استثنينا كلمات مثل الإيمان والأمانة والتي وردت بكثرة.

[1] خالد رشيد القاضي: **لسان العرب**، الجزء الأول، الأمن، الجزائر دار الأبحاث، 2008، ص207.

في المقابل قد وردت كلمة الأمن كدلالة للتعبير عن نفي الخوف في القرآن الكريم، وذلك في مواضع كثيرة من خلال قوله تعالى: " **وكَيفَ أخافُ ما أشركتم بهِ ولا تخافونَ أنَّكم أشْرَكتمْ باللهِ مَا لمْ ينزِّلْ بِهِ عَلَيكُمْ سُلْطاناً فَأيُّ الفَريقَيْنِ أحَقُ بالأَمْنِ إنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ**[1]" وكان ورود كلمت الأمن في هذا الموضع عكس الخوف، وكذلك في قوله تعالى: "**وإذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أذَاعُوا بِهِ**[2]" وفي قوله: "**ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوفِهِمْ أَمْناً**[3] " وقوله: " **الذِّي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**[4]"

أما كلمة الأمن في اللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية، فهي من الأصل اللغوي ذاته ففي اللغة الفرنسية نجد كلمة :**Sécurité** وفي اللغة الإنجليزية كلمة: **Security**، وهي مشتقة من الأصل اللاتيني نفسه من كلمة: **Securitas** التي تنقسم إلى جزأين: **Se** و **Cura** والتي تعني غياب الثقة الذي يحمل ذات المعنى في الإنجليزية **Sure**، وفي الفرنسية **Sur**، وفي الاستعمال الفرنسي بحسب معجم **Larousse** المستحدث الذي يؤكد على وجوب عدم الخلط بين مفهوم الأمن **Sécurité** كإحساس وشعور بعدم الخوف، وبين مفهوم السلم أو السلامة **Sûreté** الذي تعني أن الدولة لا تواجه أي تهديد وغياب أي نوع من الخوف، أما في القاموس الإنجليزي **Oxford** فالأمن هو بصفة موضوعية يعني وجود أو توفير الثقة[5].

كما يعتبر مفهوم الأمن من الناحية الاصطلاحية بين أكثر المفاهيم التي عرفت اختلافاً بين الدارسين والباحثين، فهو يحمل الكثير من الأبعاد والأوجه والدلالات والمستويات، وهذا ما يجعل منه

[1] سورة الأنعام: الآية (81).

[2] سورة النساء: الآية (83).

[3] سورة النور: الآية (55).

[4] سورة قريش: الآية (04).

[5] Bill Mcsweeney: **Security, Identity and Intrests A Sociologie Of International Relation**, University Of Camnridge United kingdom, 1999, pp 16 17.

مفهوماً مطاطياً يتغير بتغير الزاوية التي ندرسه من خلالها، فالأمن بحسب **باري بوزان Barry BUZAN** يتجسد أساساً في مفهوم الحرية كقيمة معنوية مطلقة يترتب عنها التخلص من كل التهديدات، وبالتالي فالأمن هو قدرة الدولة على الحفاظ على حريتها ووجودها لأجل أداء واجبها الوظيفي لأجل الاستمرار والبقاء: " **الأمن هو التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي**"[1].

فالحدود الفاصلة بين ما هو تهديد أمني وما هو غير ذلك هي حدود افتراضية وليست محل اتفاق، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية التي تعد خلافية بالأساس، فالأمن بحسب باري بوزان هو التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على سلامتهم الوظيفية وهويتهم المستقلة، ضد قوى التغيير التي يرون أنها عدائية، فالخط السفلي من الأمن هو البقاء على قيد الحياة، ولكنه يشمل أيضا بشكل معقول نطاقاً جوهرياً من الشواغل المتعلقة بالوجود وعندما يتوقف هذا النطاق من الشواغل عن الحاجة الملحة إلى تسمية "الأمن" التي تحددها التهديدات بقدر كاف لتبرير اتخاذ إجراءات طارئة وتدابير استثنائية بما في ذلك استخدام القوة[2].

إن الانتقال في مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي الذي كان ينحصر في إطار التهديد العسكري لأمن الدولة إلى الأمن الموسع الذي ظهر بعد الحرب الباردة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد غير الدولاتية والمتمثلة أساساً في القيم الاجتماعية الذي ظهرت تبعاً لانتشار التهديدات الجديدة التي برزت بعد الحرب الباردة والتي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المجتمعية الإنسانية التي يدخل في فلكها الأوضاع الاقتصادية والبيئية والصحية للأفراد، ويتفق **والتر ليبمان**

[1] Barry Buzan: **People State and Fear:An Aganda for international security standies in the post cold war**, Bondler lynnerienner publishers,1991, p18.
[2] Marianne Stone: "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Security Discussion Papers Serie 1,** USA, Spring, 2009, p1.

LIPPMENN Walterمع باري بوزان حول الارتباط العضوي للأمن بالقيم الاجتماعية من خلال قوله: "**إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة ولو تعرضت للتحدي، كي تصون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه**"[1].

أما **أرنولد وولفر ARNOLD Wolfer** فيتفق مع سابقيه حول كون الأمن مرتبط بالتهديدات والمخاطر التي تتعلق بالقيم المكتسبة من خلال قوله: " **يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فهو عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر**"[2].

وبحكم الطبيعة الشاملة للأمن فإن **علي عباس مراد**[3]* يقترح دراسة الأمن وفق أنموذج تحليلي بمفهوم نظري عام وشامل للأمن، وذلك للتكامل بين شمولية المفهوم النظري للأمن من جهة، ومن جهة أخرى من خلال الأنموذج النظري لتحليل مشكلاته، أي بالتركيز على قدرتهما على دراسة الأنواع المتعددة والمفاهيم المختلفة للمشكلات الأمنية، ومعرفة المصادر الحقيقية لتلك المشكلات وسبل معالجتها، ويقوم بحسبه الأمن والأمن القومي على فرضية مزدوجة تشير نظرياً وعملياً إلى:

---

[1] جون بيليس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 414.

[2] المرجع نفسه: ص414.

*علي عباس مراد: يعمل أستاذاً مشاركاً للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة قاريونس الليبية منذ عام 1993، وقد شغل عدداً من المناصب العلمية في مراكز البحوث والجامعات العربية، حيث عمل في بغداد باحثاً في المركز القومي للبحوث الاجتماعية (1984–1990)، ثم محاضراً في المعهد الدبلوماسي (1985–1990)، ألف كتاب الطبقات والصراع الطبقي في الأيديولوجية العربية (بغداد، 1984)، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (02:32 ،2019/05/26)
http://www.ektab.com/%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%8A-/%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AF

"السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر"[1].

لقد أثبتت الدراسات الأمنية الحديثة أن الأمن يجب أن يفهم في سياقه الموسع، وذلك ليس فقط تلبيةً لغريزة البقاء وحماية الدولة والأفراد داخلها من العدوان العسكري الخارجي، كما يُقر المنتمون إلى المدرسة التقليدية الذين تطرقوا إلى موضوع الأمن من أمثال **طوماس هوبز Thomas Hobbes وميكيافليي Machiavelli وهانز مورغنتو Hans Morgentau** الذين يركزون على أن مفهوم الأمن يتمحور حول حماية الدولة والأفراد داخلها من التهديدات العسكرية الخارجية.

إن هذا السجال الفكري حول جوهر مفهوم الأمن وما يقوضه من تهديدات تقليدية تنحصر في الجانب العسكري المباشر أو تهديدات جديدة والتي يدخل ضمنها القيم المجتمعية وكل الجوانب المرتبطة بالأبعاد الإنسانية، يدخل في سياق المفهوم الضيق للأمن التعريف الذي قدمه **زبيغنيو بريجينسكي** عن الأمن ومقوضاته، والذي بحسبه يتمحور حول التركيز الأكبر على توفير الإمكانات المادية والتنظيمية اللازمة لتسهيل عمل جهاز الاستخبارات من خلال قوله: **"سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية وينبغي أن تتركز التحسينات على تحسين الوسائل التكنولوجية المستخدمة في أعمال المراقبة والكشف عن النشطات المشبوهة، وعلى الاستخدام الأوسع والأكثر فاعلية للعناصر البشرية من أجل اختراق الحكومات الأجنبية المعادية والمنظمات الإرهابية... وكل دولار يتم إنفاقه على الاستخبارات النشطة والوقائية**

[1] علي عباس مراد: **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 2017، ص 15.

يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات يتم إنفاقها في تعزيز أمن الأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهابيون"[1].

إن النقاش الفكري المعاصر بين مختلف الباحثين والدارسين لهذا الحقل المعرفي، جعل من البحث في مفهوم الأمن يفرض الإحاطة بجميع الجوانب التي تتعلق بهذا المفهوم، بحيث لا يقتصر على البحث في تعريفه فحسب بل يقودنا إلى البحث في مستوياته وأبعاده، وذلك لأجل محاولة استبصار مقاربة معرفية شاملة من زوايا مختلفة، فمن ناحية لا يمكن إلغاء الإسهامات التقليدية حول مفهوم الأمن، ومن ناحية أخرى يجب الأخذ بعين الاعتبار بالاستبصارات الحديثة المتعددة التي قدمت حول هذا المفهوم.

ثانياً: مستويات وأبعاد الأمن

بعد الحرب الباردة توسع النقاش حول موضوع الأمن ومستوياته ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي تمّ تأكيده من خلال تقرير التنمية الإنسانية "**HUMAN DEVELOPMENT REPORT**" الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1994، ومن هنا برز مفهوم الأمن الإنساني كإطار موسع للأمن الوطني ضمن (أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن الإنسان)، وبالتالي فالمفهوم الجديد للأمن –إضافة إلى وظيفته التقليدية المرتبطة بحماية حدود الدولة وحماية سيادتها الترابية ومصالحها القومية الحيوية– له وظائف أخرى مرتبطة بنوعية التهديدات الأمنية الحقيقية، وخاصة تلك المرتبطة بالفقر والتلوث البيئي والإرهاب والجريمة، وعلى هذا الأساس

[1] زبيغنيو بريجينسكي: **الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 34.

قام هذا التقرير بتلخيص سبعة أبعاد للأمن على النحو الآتي[1]: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي.

إن الحدود الفاصلة بين مختلف مستويات الأمن يساعد على اكتشاف وتصنيف الأنواع المختلفة للتهديدات، ومعيار التصنيف يحدد شكل التهديد، ويتضح هنا مرة أخرى الارتباط العضوي بين مفهوم الأمن والتهديد، فأغلب التعريفات المقدمة حول مصطلح الأمن تعبر عن الأمن من خلال غياب التهديد، فانتفاء الأمن يعبر بصورة حتمية على وجود شكل معين من التهديدات بغض النظر عن نوعه أو معيار تصنيفه، لذلك لقد أصبح الحديث عن مجموعة من الأبعاد الجديدة للأمن والتي برزت خاصة بعد الحرب الباردة، ويحددها كل من **محبوب الحق** و**Amartiya Sen** في سبعة أبعاد حسب فلسفة الحاجات الإنسانية وهي التي ذكرها تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية[2]: (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي).

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات اللاتماثلية

يتطرق هذا المطلب إلى تحديد مفهوم التهديد والفرق بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه، وهذا إضافة إلى التطرق لمفهوم التهديدات اللاتماثلية.

أولا: مفهوم التهديد

تجدر الإشارة إلى أن كلمة التهديد قد وردت في معجم الوسيط للغة العربية بمعنى التخويف والتوعد بالعقوبة، ويقال وجه إليه تهديداً أي إنذاراً بالوعيد[3]، ولقد وردت كلمة التهديد **Threat** في

---

[1] REPORT: **HUMMEN DEVELOPMENT 1994**, Published for the United Nations Development Programme (UNDP),New York, Oxford University Press 1994, P24.

[2] أمحند برقوق: عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد العاشر، ص2.

[3] "**معجم المعاني الجامع**": أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2017/07/16، 11:43)
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF /

القاموس الإنجليزي **أوكسفورد Oxford** وتشير إلى أن التهديد هو: " **كل محاولة من طرف معين لأجل الإخلال أو إحداث ضرر في حياة الآخرين**"[1].

يُعَدُّ مفهوم التهديد Threat من أكثر المفاهيم في الأدبيات الأكاديمية والعلمية ارتباطاً بمفهوم الأمن فالسجال الفكري والاختلاف النظري حول مفهوم الأمن يرجع في الأساس إلى الاختلاف حول الإجابة عن السؤال الجوهري المتعلق بموضوع التهديد الأمني، هل هو تهديد عسكري مباشر؟ أو أنه تهديد مجتمعي يمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية؟

وبعبارة أخرى لقد تم طرح السؤال الأكثر إلحاحاً في الدراسات الإستراتيجية العسكرية الحديثة، والذي يعبر عن أنماط جديدة للتهديدات تقوض –بشكل مباشر وغير مباشر– الأمن الفردي الإنساني والأمن الوطني الُقطري، وتمس حتى بالأمن العالمي، والمتمثلة في الأشكال الجديدة للتهديدات والتي أصبحت تحمل طابعاً غير تقليدي أو ما يطلق عليها بالتهديدات غير التماثلية.

إن عملية البحث في المدلول اللغوي والسياق التاريخي للتهديد يقودنا إلى طرح التساؤل حول نقاط الترابط والاختلاف بين هذا المفهوم وبعض من المفاهيم المتداخلة والمشابهة له مثل الخطر والتحدي وغيرها، فالخطر **Risk** يعبر عن فعل مهدد يحتمل وقوعه يمتاز بالنسبية بحيث يحتمل الزيادة أو النقصان التي يمكن قياس درجته في أغلب الأحيان، ويمكن التنبؤ به، كما قد يكون للخطر بعد معنوي أو مادي، وهو حدث محتمل قد يسبب ضرر أو خسارة بما يؤثر على قدرة تحقيق الأهداف[2].

يقاس الخطر بواسطة احتمال حدوث التهديد، كما أن كلمة التحدي تعبر عن مجموعة الصعوبات والمشاكل التي قد تواجه الدولة أو المؤسسات أو حتى الأفراد وتحول دون تحقيقهم

[1] Dictionnaire: "**Oxford Basic English Dictionary"**, Oxford University press, USA, 2012, p 404.

[2] "**معجم المعاني الجامع**"، مرجع سبق ذكره.

لأهدافهم، وهي تعبر عن "**المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها**"[1]. فيمكن أن نخلص إلى أن المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات أو التصحر يمكن إدراجها في خانة الأخطار وذلك لأنه يمكن التنبؤ بها وقياس درجتها، بينما تمثل مشاكل البطالة والنمو الديموغرافي وسوء استغلال الموارد ومؤشرات النمو مثلاً عبارة عن تحديات تواجه الدولة أمام تحقيق تقدمها، بينما يحمل معنى التهديد مختلف الأبعاد المرتبطة بالأمن الإنساني والمتعلقة في أغلب الأحيان بالشق المادي، مثل التهديدات المترتبة عن الجماعات الإرهابية أو عن آثار الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة وغيرها من أنماط الجريمة.

الشكل رقم 1: الفرق بين مفهوم التهديد وبعض المفاهيم المتداخلة معه.

التهديد Menace	• التهديد Menace: يعبر عن الأبعاد المرتبطة بالأمن الإنساني، مثل التهديدات المترتبة عن الجماعات الإرهابية أو عن آثار الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وغيرها.
التحدي Défi	• التحدي Défi: التحدي يعبر عن المعيقات للدولة أمام تحقيق تقدمها، مثل البطالة والنمو الديموغرافي وسوء استغلال الموارد ومؤشرات النمو وغيرها.
الخطر Risk	• الخطر Risk: يمتاز بالنسبية بحيث يحتمل الزيادة أو النقصان، ويمكن قياس درجته في أغلب الأحيان، كالمشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات أو التصحر.

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] سليمان عبد الله الحربي: "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته؛ دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، صيف 2008، ص 28.

ثانيا: التهديدات اللاتماثلية التعريف والخصائص

من الناحية اللغوية؛ تجدر الإشارة إلى أن مبدأ التماثل وجد للتعبير عن شيء أو تصميم لديه نصفين يحملان نفس الشكل أو الحجم وهو عكس اللاتماثل[1]، ويستعمل هذا المبدأ بكثرة في الرياضيات والفيزياء ويقال عن شيء غير متماثل إذا كانت هناك عملية ثابتة تحت نوع من التحول، وعادة في هذا المجال فهي تتعلق بالإسقاط الهندسي[2].

أما اصطلاحا؛ فيقر كل من **ستيفن ماتز ودوغلاس جونسون Steven Metz and Douglas Johnson** على أن مبدأ عدم التماثل في مجال الشؤون العسكرية والأمن القومي يعنى به ذلك المنهج الذي يمس التفكير والتصرف والتنظيم بشكل مختلف عن المعارضين، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من المزايا الخاصة، واستغلال الضعف لدى الخصم، وتحقيق المبادرة، أو زيادة حرية العمل ويمكن أن يكون ذو أبعاد سياسية، إستراتيجية، عسكرية، أو مزيج بين كل هذه الأبعاد، ويمكن أن تنطوي على أساليب مختلفة من التكنولوجيات، والقيم ووجهات النظر، ويمكن أن يعبر عن المدى القصير أو عن المدى الطويل، كما يمكن أن يكون مبدأ التماثل متعمد واقعياً أو افتراضية، ويمكن أن يكون منفصل أو متابع جنبا إلى جنب مع الأساليب اللامتماثلة ويمكن أن يكون له أبعاد وآثار نفسية أو مادية[3].

وبحسب الكثير من المختصين فإن هناك ثلاثة معايير أساسية تمتاز بها التهديدات اللاتماثلية عن غيرها من التهديدات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

---

[1] Longman dictionary of contemporary English: **the living dictionary**, by letterpart UK copyrihght, 2005, p1684.

[2] C.A. Primmerman: **Thoughts on the Meaning of Asymmetric Threats,** Massachusetts Institute of Technology Lincoln Laboratory, March 2006, p3.

[3] Report: Steven Lambakis and others: **Understanding Asymmetric Threats to the United States**, National Institute for Public Policy, p 61.

1. يجب أن ينطوي العدو –سواءً أكان هذا العدو دولة أو شكل آخر غير دولاتي– على سلاح تكتيك أو إستراتيجية يستخدم ضد طرف معين لا يمتلك ذلك السلاح أو التكتيك أو تلك الإستراتيجية وبالرغم من أن هذا المعيار يبدوا فضفاضاً بعض الشيء إلاَّ أن التهديد اللاتماثلي يحمل حقيقة عملية يتضح من خلالها شكل هذا المعيار، وبطريقة أكثر تحديداً عند الإطلاع على الجانب العملي للتهديد.

2. عندما يتمكن العدو من استخدام سلاح، تكتيك، أو إستراتيجية لا يتمكن الطرف الآخر من استخدامها، وذلك ليس فقط لأن الطرف الثاني لا يمتلكها، بل لأن الظروف المحيطة بالتهديد تمكن طرف ما من استخدام سلاح معين بينما لا يتمكن الطرف الآخر من استخدامه.

3. عندما لا يتم التمكن من التصدي لسلاح، تكتيك أو إستراتيجية، وتكون لها آثار خطيرة ويؤكد هذا المعيار على فعلية التهديد اللاتماثلي والنتيجة الطبيعية للمعيار الثالث تنص على أن التهديد ينطوي على سلاح أو تكتيك أو إستراتيجية لا تواجهه بالفعل أنظمة مصممة للتعامل مع التهديدات المتماثلة[1].

إن للتهديدات اللاتماثلية هي التهديدات التي تحددها التباينات الكبيرة بين المقاتلين في القوة العسكرية أو في طريقة تنظيم القوة العسكرية وتوظيفها على حد سواء، فلطالما فسرت الحرب–كأحد المآلات الأكثر واقعية وحدوثاً للتهديدات الأمنية اللاتماثلية– أو بمعنى آخر فإنه في الكثير من الأحيان لا يمكن معالجة أغلب التهديدات الأمنية اللاتماثلية إلاّ من خلال اللجوء إلى شكل معين من أشكال الحرب، فإذا سلمنا بفكرة كلازوفينز حول كون الحرب ما يوحد الثالوث (العنف، الكراهية والعداء) بين أطراف واضحة المعالم، فإن أهم ما ميز الحروب الحديثة هي الشبكات غير الواضحة التي تقاتل إلى جانب الدولة أو ضدها أو فيما بينها، والجهات الفاعلة قد تكون بإيعاز حكومي أو غير

[1] Report: C.A. Primmerman: **Thoughts on the Meaning of "Asymmetric Threats"**, Massachusetts Institute of Technology Lincoln Laboratory, 2006, p 05.

حكومية، وغالبا ما يكون من الصعب التمييز بين المقاتلين المدنيين والعسكريين[1]، وهي الميزة اللاتماثلية في المواجهة الفعلية.

كما أن الحرب غير المتماثلة بحسب **دافيد بيفالو David L. Buffaloe** هي الحرب غير التقليدية التي تركز على السكان، والتي تشن بين سلطة متفوقة عسكريا وقوة أخرى أو مجموعة من القوى تكون أقل أو أكثر تفوقاً، وتشمل بحسبه الحرب اللاتماثلية جميع الجوانب الآتية[2]:

1- تقييم وهزيمة التهديد غير المتماثل **Evaluating and Defeating Asymmetric Threat.**

2- إجراء عمليات غير متماثلة **Conducting Asymmetric Operations.**

3- فهم عدم التماثل الثقافي **Understanding Cultural Asymmetry.**

4- تقييم التكاليف غير المتماثلة **Evaluating Asymmetric Cost.**

يشمل هذا التعريف كل جانب من جوانب عدم التماثل المهم اليوم لدى الاستراتيجيين، وهو يوفر وزن متساوٍ لأعمال العدو (التهديدات غير المتماثلة)، والإجراءات المتحالفة (العمليات غير المتماثلة)، هذا جنبا إلى جنب مع عدم التماثل الثقافي والتكلفة غير المتماثلة، تشمل جميع الجوانب الأكثر وروداً مع عدم التماثل التي يجب تطبيقها اليوم على الإستراتيجية العسكرية، وهذا التعريف ينطبق إلى حد بعيد مع مختف أنماط التهديدات غير التقليدية، فالمكونات التي تشمل تهديد غير متماثل هي: الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والتهديدات التخريبية والتهديدات المجهولة[3].

[1] Kaldor Mary: In defence of new wars, **Stability: International Journal of Security and Development,** 2013, p11.
[2] David L. Buffalo: **Defining Asymmetric Warfare**, The Institute of Land Warfare association of the United States army, 2006, p 17.
[3] Loc. cit.

وفيما يلي هذا المخطط التوضيحي الذي يبين فيه دافيد بيفالو معادلة الحرب اللاتماثلية Equation for Asymmetric Warfar:

الشكل رقم 2: معادلة الحرب اللاتماثلية

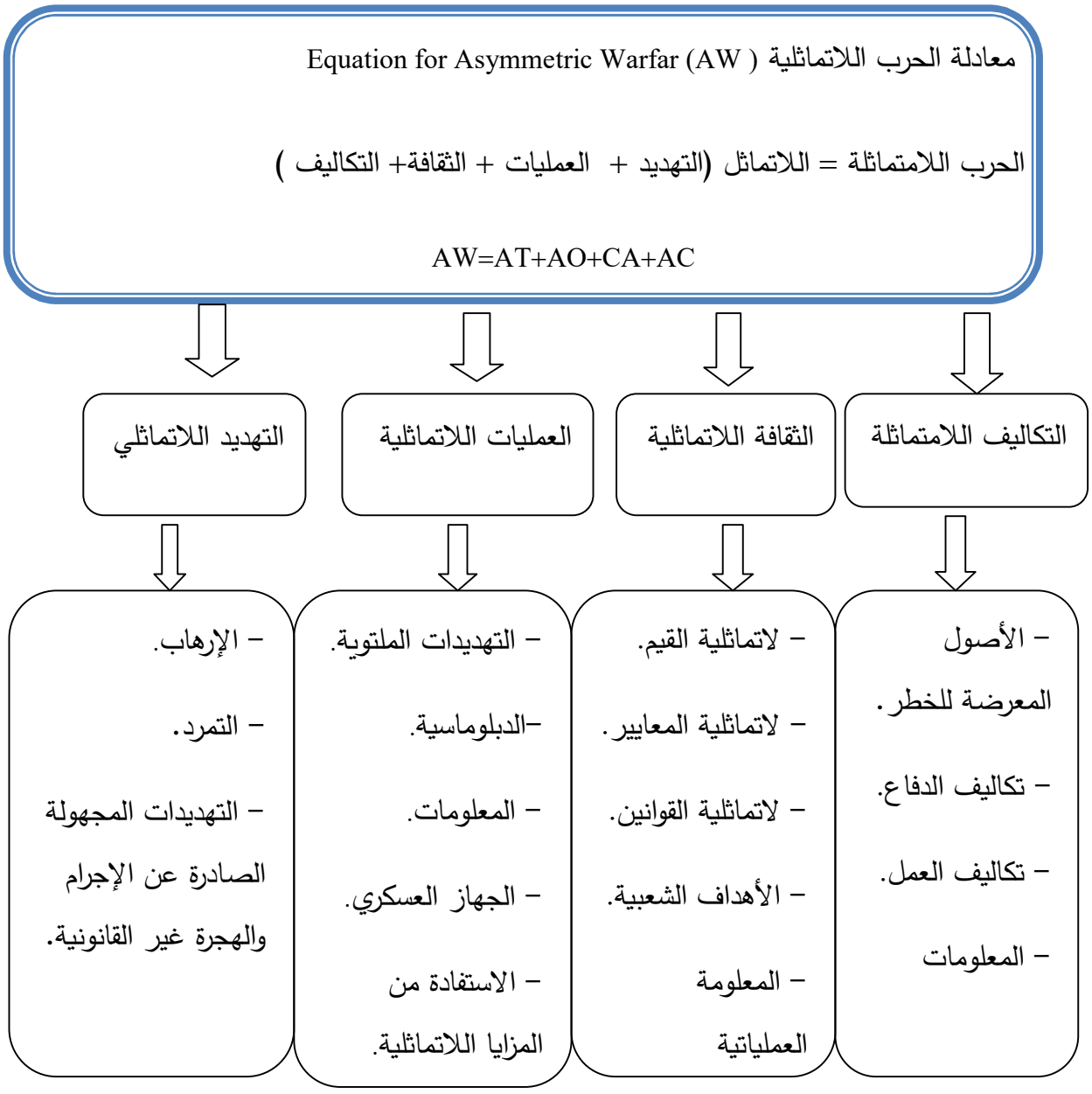

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على المرجع الآتي:

David L. Buffalo: **Defining Asymmetric Warfare**, The Institute of Land Warfare association of the United States army, 2006, p 18.

من خلال الرسم البياني الموضح أعلاه نكتشف تشعب الحروب اللاتماثلية وتداخلها مع العديد من المجلات والميادين غير العسكرية، ولكن هذا –كما يؤكد دافيد بيفالو– الذي يؤكد على الأهمية البالغة للجهاز العسكري في المعادلة اللاتماثلية.

إن المفهوم اللاتماثلي للتهديدات والحروب قد تطور بشكل متوافق مع مفهوم التهديد بصفة عامة، والذي بدوره شهد تغيرات هيكلية عديدة عبر التاريخ البشري، وذلك تبعاً والتطورات الحاصلة في الوسائل والتكنولوجيات المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى بفعل التأثير والتأثر مع بيئة النظريات والإستراتيجيات المتبعة عبر مختلف المراحل التاريخية.

كما أن نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وبروز مجموعة من التغيرات الهيكلية الأخرى والتي مست النظام الدولي، كانت كل المؤشرات تدل على أن هناك مجموعة من التغيرات الجوهرية التي ستمس مختلف المفاهيم السائدة، ولعل أبرز هذه المفاهيم وأكثرها إلحاحاً تلك المرتبطة بالأمن وشكل التهديدات الأمنية، فمع نهايات القرن العشرين ومع مطلع القرن الحادي والعشرين برز التركيز الأكبر على الحرب اللامتماثلة وعلى أشكال محددة من حرب العصابات والتمرد، وكانت الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان إلى جانب الحروب الإسرائيلية ضد حزب الله وحركة حماس من الأمثلة البارزة على هذه الأنماط من الحرب اللامتماثلة، ولكن هذه الأنماط توزعت عبر العالم، حيث تندرج في فئاتها اليوم الصراعات الجارية في سوريا، ومالي والقوقاز، وميانمار، باكستان، والهند، وكولومبيا وغيرها[1].

[1] اوستن لونج وآخرون: "**الحروب المستقبلية في القرن الحادي و العشرين**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص24.

وقد أكد هذا الطرح التقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 1994م[1] الذي كان له الدور الرئيسي في الحديث لأول مرة المستوى الدولي عن الأنماط الجديدة للتهديدات التي تمس الإنسان، وحمايته من التهديدات المستعصية **Chronic Threats** مثل المجاعة، والمرض والقهر السياسي، والانقطاع المفاجئ للحاجات الإنسانية[2].

[1] Report: **HUMMEN DEVELOPMENT 1994,** op.cit.

[2] أمحند برقوق: عولمة التهديدات وإشكالية الأمن الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص6.

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية للأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية

إن السجال والنقاش الخلافي وعدم الاتفاق حول مفهوم الأمن قد أدى إلى خلق سجال بين المفكرين والمنظرين المهتمين بهذا المجال المعرفي، وخاصة بعد الأحداث الكبرى المحركة والمؤثرة في الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن، الأمر الذي أدى إلى نقاش نظري ليس فقط حول مفهوم الأمن ولكنه نقاش حول السياقات التفسيرية للواقع الأمني في العلاقات الدولية ومدى إمكانية وصف والتنبؤ بهذا الواقع.

لقد سادت إرهاصات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية بمثابة النظرية المهيمنة منذ العهد اليوناني والحرب بين أثينا وإسبرطا من كتابات ثيوسيديديس، وإلى يومنا هذا لا تزال هذه النظرية تمثل الإطار النظري الأكثر فاعلية وقدرة –بالنسبة لجزء كبير من الباحثين المختصين وصناع القرار– على فهم وتفسير والتنبؤ بالواقع الأمني في العلاقات الدولية، إلاَّ أن هذا لا ينفي الأدوار الكبيرة لتيارات فكرية واتجاهات نظرية أخرى سائدة في حقل العلاقات الدولية كالليبيرالية والتي تشكل مع الواقعية الاتجاه النظري التفسيري في العلاقات الدولية.

إن القدرة التفسيرية للمنظور السائد في العلاقات الدولية بعد فشله في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة أدى إلى بروز تيارات نظرية بديلة عُرفت بالنقدية، والتي لم تتعامل مع الواقع الأمني كمعطى مسبق، بل سعت لنقد البراديغم السائد مع التأكيد على ضرورة إنتاج منظور بديل أكثر فاعلية في العملية التنظيرية في حقل العلاقات الدولية تتماشى والواقع الديناميكي والمتغير للأمن وشكل التهديدات الأمنية ذات الطابع غير التماثلي التي أضحت الاتجاه البارز للتهديدات الأمنية.

المطلب الأول: النظريات التفسيرية للأمن (الواقعية والليبرالية)

أولاً: النظرية الواقعية وتفسيرها للأمن

تركز النظرية الواقعية على الطبيعة البشرية في تفسير واقع الأمن في ظل غياب حكومة عالمية، انطلاقاً من أن العلاقات الدولية مبنية على مبدأي المصلحة والقوة، وإن الطبيعة البشرية لم تتغير منذ العصور القديمة، وهذه الطبيعة البشرية بالنسبة للواقعيين تحفها الأنانية واللاأخلاقية كما يؤكد "**ميكيافيليي**" **MACHIAVELLi** بأن في السياسة:" **يجب أن يفهم بشكل عام بأن الإنسان شرير ومخادع عندما تسمح له الفرصة لذلك**"[1].

تعد النظرية الواقعية بمثابة النظرية المهيمنة والسائدة في حقل العلاقات الدولية، وذلك راجع لتفسيراتها لحالة الحرب التي تعتبرها الظرف السائد للحياة في النظام الدولي، وهذا هو الإدعاء الجريء الذي يميز الواقعية عن باقي النظريات، كما أن الأساس المشترك بين الواقعية الكلاسيكية (التاريخية) والواقعية البنيوية **Structural Realism** (الجديدة)، يوضح بأن ثلاث مسلّمات أساسية تجمع بين الواقعيين الكلاسيكيين والجدد، وهي بمثابة الزوايا الثلاث المشَكِّلة للمثلث الواقعي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية[2]:

1- **الدولاتية Statism** أي أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية باعتبارها الممثل الشعبي الشرعي لإرادة الشعب، وترتبط هذه الفكرة ارتباطا حتمياً بمفهوم القوة التي ينبغي على الدولة أن تنظمها داخليا وأن تعظمها دولياً ويندرج ضمن هذا السياق تعريف الدولة الذي قدمه ماكس

[1] Jack Donnelly**: realism and internationals relations,** Cambridge university press, UK, 2000, p 10.

[2] جون بيليس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص228.

ويبر **Max Weber** حين وصفها بأنها " **احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة**[1].

2- **ضمان البقاء** هي الأولوية القصوى للدولة، ويُعد هذا المفهوم محل اتفاق بين الواقعيين من ميكيافيلي وهانس مورغن تو إلى كينيث والتز وهنري كسنجر، ولقد أقر كسنجر في هذا الصدد بأن:" **بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى؛ ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر**"[2].

3- **العون الذاتي** (الاعتماد على النفس) في النظام الفوضوي الذي يتميز بغياب حكومة عالمية وتتبع هذه الفكرة من خلال بنية النظام، فالنظام الداخلي للدولة يتميز بسلطة تفرض الأمن، بينما بنية النظام الدولي تفرض على كل دولة أن تفرض أمنها من خلال عونها الذاتي، فبسبب الشك وحالات انعدام الأمن ينتج ما يعرف بالمعضلة الأمنية، وهنا يرى كل من **بوث Booth و ويلر Wheeler** بأن المعضلة تكون الأمنية عندما: "تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى، إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)"[3].

تنقسم الواقعية بحسب **جون ميرشايمر John Measheimer** إلي تياران رئيسيا أحدهما هجومي "**واقعية هجومية Offencive Realisme**" والآخر دفاعي "**واقعية دفاعية Defensive Realisme**" فالواقعية الدفاعية تُعرف أيضاً "**بالواقعية البنائية Structural Realisme**" التي ظهرت مع كتابات كينيث والتز حينما نشر مؤلفه "**نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics**" ويرى

[1] المرجع نفسه: ص 239.

[2] المرجع نفسه: ص244.

[3] المرجع نفسه: ص 246.

بأن الدول تسعى للقوة فقط لأجل الحفاظ على بقاءها وأمنها القومي، وهنا يؤكد والتز بأن الطبيعة البشرية ليست سبباً في المنافسة الأمنية بين الدول كما يؤكد **هانس مورغنتو** وإنما يرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى الفوضى في النظام الدولي، وقد أكد **والتز** مع مجموعة واسعة من المؤيدين لهذا الطرح من أمثال **وربرت جارفز Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder** أن النظام الفوضوي الدولي لا يوفر للقوى العظمى المبررات اللازمة لأجل التصرف بشكل هجومي من التمكن من أكبر قدر من القوة، وإنما الفوضى تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي لأجل المحافظة على ميزان القوى، وبالتالي فهي تهتم في المقام الأول ببقائها والمحافظة على موقعها الدائم في النظام الدولي.

كما أن رواد الاتجاه الدفاعي من **أمثال كينيث وولتز، فان إيفيرا، جاك سنايدر** يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها،خاصة مع الترتيبات اللاتماثلية للتهديدات الأمنية وتبعا لذلك فإنهم يرون أن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى تحدث عموما نتيجة لشعور مبالغ فيه بالخطر، وعادة ما تغذي هذه النزعة الهجومية مجموعات داخلية نظراً لمصالحها في ذلك[1].

بالرغم من كل الانتقادات التي وجهة للواقعية كونها اعتبرت أن الأمن هو من اختصاصات الدولة من خلال حصرها لموضوع في الأمن والتهديدات الأمنية في الهجمات العسكرية الخارجية كما أن هذه الانتقادات زادت حدتها مع نهاية الحرب الباردة أين تغير شكل التهديدات الأمنية التي لم تعد محصورة في التهديدات العسكرية المباشرة، ولم تتمكن هذه النظرية من التنبؤ بالوضع الدولي الجديد آن ذاك، إلاَّ أن ظهور التهديدات العسكرية غير التماثلية مثل ظهور الإرهاب الدولي مع البدايات الأولى للقرن الحادي والعشرين وظهور أصوات من داخل المدرسة الواقعية تواكب وتتكيف مع

[1] ستيفن وولت: **العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة**، ترجمة :عادل زقاغ و زيدان زياني، أنظر الموقع الإلكتروني التالي، تاريخ التصفح: (2018/09/19، 11:56).
http://cutt.us/JFCrH

الأحداث الدولية الحاصلة، وهو الأمر الذي مكنها من أن تحافظ على صدارتها وأولويتها في التحليل عند أغلب المفكرين والباحثين في هذا الحقل من خلال الهيمنة على التنظير في العلاقات الدولية.

ثانياً: النظرية الليبيرالية وتفسيرها للأمن

إن مساهمة الحركة التنويرية في الفكر الليبرالي بدورها ترجع إلى الفكرة اليونانية التي تقول بأن الأفراد كيانات عقلانية، قابلة لفهم وإدراك إمكانية التطبيق العالمي للقوانين التي تحكم كلا المجتمعين: الطبيعي والإنساني، وتعتبر النظرية الليبيرالية في العلاقات الدولية امتداد للفلسفة المثالية، وقد نشأة هذه النظرية على ضوء أفكار **إيمانويل كانط وجون لوك وآدام سميث وفولتير** كما أن جذور الفكر الليبرالي[1] – حسب كارين مينغست – ترجع إلى تفاؤلية الحركة التنويرية في القرن الثامن عشر، والليبرالية الإقتصادية والسياسية في القرن التاسع عشر، والمثالية الويلسونية في القرن العشرين، وبالتالي الهدف منها هو تطوير ظروف الحياة عن طريق خلق مجتمع تسوده العدالة والحرية.

إن هذه الإرهاصات الفلسفية كان لها دور أساسي في نشأة النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، والتي تحولت مبادئها إلى عقيدة قامت عليها نظم سياسية حديثة، بل والأبعد من ذلك فإن النظرية الليبرالية كانت السبّاقة في الدعوة إلى إرساء مبادئ السلم والأمن الدوليين مع مبادئ وودرو ويلسن الأربعة عشر وفكرة عصبة الأمم بين الحربين العالميتين، وإلى غاية نهاية الحرب الباردة استمرت النظرية الليبرالية كأحد أبرز النظريات التفسيرية في حقل العلاقات الدولية ، وهي اليوم تعد عصب النسق الدولي المعولم، الذي يعتبر كأبرز مظاهر ومقومات النظام الدولي الحديث والذي يعتمد على فكرة الليبرالية الاقتصادية ذات البعد الرأسمالي والليبرالية السياسية ذات البعد الديمقراطي كمحددات يمكن من خلالها فهم وتفسير الواقع الدولي.

---

[1] محمد الطاهر عديلة: تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية :دراسة في المنطلقات والأسس .**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص148.

إن مفهوم الأمن والقوة عند الليبراليين مرتبط أساساً بفكرة الحرية الفردية، وبأن تمكن الدولة من تعظيم مواردها سيؤدي إلى تحسين أداءها في مواجه التحديات الأمنية التي تعترضها وبالتالي فقوة الدولة تكمن في مدى قدرتها على تعظيم مكتسباتها ومواردها من خلال التركيز على التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وحتى التقارب القيمي والأخلاقي[1]، والذي يؤدي إلى تحقيق السلم والأمن على المستويين الداخلي والخارجي للدولة، كما أن سبل العيش السلمي المشترك عند الليبراليين يتأتى كذلك من خلال المؤسسات فوق الدولية التي تسعى لتنظيم وإدارة العلاقات الدولية وفض الصراعات بالطرق السلمية والتفاوضية، فبحسب ستيف سميث Steve Smith فإن النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ترتكز على مجموعة واسعة من الأفكار تتمحور أساسا حول المفاهيم التالية[2]:

-**الليبرالية المؤسساتية Liberal Institutionalism:** بدأ الحديث عن هذا المبدأ في أوساط الفكر الليبرالي مع أربعينيات القرن الماضي من خلال نشأة مؤسسات عالمية فوق دولية تسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، على غرار هيئة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

-**الأمن الجماعي Collective Security**: تنبع هذه الفكرة من خلال خلق نظام دولي متكامل أمنياً لأن أمن الدولة يعني أمن كل الدول من خلال المشاركة في رد جماعي على العدوان، إن هذه الفكرة لاقت انتقادات لاذعة لعدم إمكانية تطبيقها على ارض الواقع لأسباب تتعلق بمفاهيم متجذرة في كيانات الدول الحديثة كالسيادة والاستقلالية.

[1] أحمد محمد أبو زيد: نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص61.

[2] جون بيليس وستيف سميث: **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق ص ص، 343- 344.

-النموذج الكوسموبوليتاني للديمقراطية Cosmopolitan Model of Democracy: لقد ارتبط هذا المفهوم بأفكار ديفيد هيلد وغيره من المثاليين الجدد، وهو نموذج عالمي للديمقراطية ويقتضي إنشاء هيئات إقليمية أو برلمانات ذات بعد إقليمي مثل برلمان الإتحاد الأوروبي.

-السلام الديمقراطي Democratic Peace: يعد هذا المبدأ أحد أهم مبادئ الليبرالية في العلاقات الدولية، ويؤكد أنصار هذا المبدأ على أن الدول الديمقراطية لا تتقاتل فيما بينها والحرب بين هذه الدول غير واردة إطلاقاً[1].

يُعَدُّ روبرت كيوهين أحد المفكرين الذين قدموا انتقادات للواقعية على حساب تأييده لليبرالية في العلاقات الدولية، وذلك من خلال كتابه "بعد الهيمنة" الذي نشره عام 1984 حيث اعتبر أن النتيجة المتشائمة التي وصل إليها الواقعيون الجدد لا يمكن أن تكون نتاج حالة الفوضى وفقط، فيمكن للدول أن تتعاون حتى في ظل بيئة فوضوية، والمؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في تسهيل هذا التعاون، على اعتبار أن الدولة كيان عقلاني تسعى إلى تشكيل منظومات دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة والمتبادلة[2].

بالرغم من أن النظرية الليبرالية قد أثبتت قدرتها التحليلية المصاحبة للطبيعة المعولمة والمؤسساتية للنظام الدولي والرامية إلى تحقيق الأمن والسلام العالمي، إلاّ أنها لاقت انتقادات لاذعة بخصوص اعتمادها بصفة مطلقة فكرة السلام الديمقراطي وعلى المؤسسات الدولية كمسببات حتمية للأمن، وهذا راجع إلى أنه من الناحية الواقعية والعملية تبقى هذه المؤسسات عاجزة عن تحقيق الأمن

[1] المرجع نفسه: ص345.

[2] محمد الطاهر عديلة: تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية :دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سبق ذكره، ص195.

الدولي، وذلك لأنها تبقى تابعة ماليا وإداريا للدول المنشئة لها كما، هذا علاوة على أنها تفتقد للصبغة الإلزامية في قراراتها.

كما أكّد أيضاً كل من **مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان** على أنه في ظل الفوضى الدولية التي تعني غياب سلطة دولية قادرة على إنفاذ وتطبيق أحكام الاتفاقيات، ومختلف المعاهدات الدولية بسبب عوائق تتعلق بالخوف من الغش والخداع، الأمر الذي أدى إلى عدم التزام الكثير من الدول مع التملص من أحكام هذه الاتفاقيات، وهو ما يمثل العائق الأكبر أمام عمل الاتفاقيات وتفويت فرص التعاون ممكنة بين الدول، لذلك فإن هذه المؤسسات بحسبهم تعمل على إيجاد نوع من الالتزام القانوني من طرف الدول خفض نفقات الصفقات بين الدول، وأيضا تقديم المعلومات في إطار من الشفافية حول أي مسائل نزاعية[1].

المطلب الثاني: المقاربات النقدية للأمن (البنائية ومدرسة كوبنهاغن وباريس للدراسات الأمنية)

إن اهتمام النظريات التقليدية أو التفسيرية بالأمن كان منصباً على كيفية استخدام الدولة لقوتها الصلبة في سعيها المستمر لحماية قيمها المكتسبة، من التهديدات والأخطار الأمنية ذات الصبغة العسكرية التي عادة ما تهدد وحدتها الترابية ومصالحها السياسية والاقتصادية، وإن هذا التفسير الذي قدمته النظرية الواقعية والليبرالية كان منسجماً إلى حد بعيد مع واقع العلاقات الدولية أيام الحرب الباردة والسباق نحو التسلح خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

إن ظروف الحرب الباردة سمحت للنظريات التقليدية وعلى رأسها النظرية الواقعية والليبرالية من احتكار حقل العلاقات الدولية، وقد أدى هذا الأمر إلى بناء تصور عنصري للأمن يفتقر إلى نظرة

[1] المرجع نفسه: ص196.

معمقة لواقع الأمن في الشق الجنوبي والشرقي للكرة الأرضية الذي يعاني من الصراعات الإثنية والصدامات المسلحة على الموارد وتفشي الفقر والأمراض وغيرها من التهديدات ودعت إلى الارتكاز على إنارة زاوية أخرى أكثر إيجابية للأمن في كتابات جوهان غالتونغ **Johan Galtung** وحديثه عن السلام الإيجابي **Positive Peace**، ومفهوم السلام المستقر **Stable Peace**.[1]

لقد انطلقت المقاربات النقدية أو المقاربات البديلة في العلاقات الدولية وعلى رأسها مدرسة كوبنهاغن والنظرية البنائية ومدرسة باريس من فكرة أساسية مفادها أن الواقع ليس معطى مسبق كما ادعت النظريات العقلانية أو التفسيرية، التي أُثبت إخفاقها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة مع إخفاقها في إدراك التحديات الأمنية الجديدة، ولقد حاولت الدراسات النقدية تغطية هذا النقص من خلال رفضها لربط الأمن فقط بالحرب والصراعات المسلحة، فالأمن بحسب نظرة هؤلاء ليس معطى مسبق ويجب أن لا ينحصر فقط في غياب الحرب بل يتضمن أيضا القضاء على العنف البنيوي غير المباشر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تركيز المقاربات التقليدية للمعضلة الأمنية على المخاطر العسكرية هو تركيز غير ملم بحقيقة التهديدات والمخاطر ذات الطبيعة الهوياتية والبيئية والثقافية، مع التأكيد على وجود فاعلين آخرين من غير الدول لهم علاقة وطيدة بانتفاء الأمن كالمنظمات الإجرامية والإرهابية وقضايا الهجرة التي تصب في صلب التهديدات اللاتماثلية.

[1] عادل زقاع: **إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/24، 10:12).
https://en.calameo.com/read/0008683167408a3ccd6dc

أولاً: إسهامات مدرسة كوبنهاغن في الأمن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن* للدراسات الأمنية وأبحاث السلام من أبرز المنتقدين للنظريات الأمنية السائدة العلاقات الدولية، وقد ركزت هذه المدرسة من خلال أعمال مجموعة من المفكرين والمنظرين على رأسهم "باري بوزان* وأول ويفر" اللذان عملا على توسيع قطاعات الأمن لتشمل – إضافة إلى القطاع العسكري–الاقتصاد والبيئة السياسة والمجتمع، هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فكل قطاع يحدد نقطة محورية ضمن المشاكل الأمنية ويعد كطريقة لترتيب الأولويات، ولكن جميعها منسجمة معًا في شبكة قوية من الروابط، وتنقسم القطاعات الأمنية حسب اختصاصاتها الأمنية على النحو الآتي[1]:

– **الأمن العسكري Military Security:** يتعلق بالتفاعل على مستويين من القدرات الهجومية والدفاعية للدول، وتصورات هذه الدول عن نوايا الأطراف الأخرى.

–**الأمن السياسي Political Security:** يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول، وكيفية تسيير نظم الحكم فيها، والإيديولوجيات، التي تمنح هذه الدول شرعية الحكم. –

* تمثل مدرسة كوبنهاغن "**The Copenhagen School**" إحدى المدارس التي ناقشت مسألة الأمن بشكل معمق وارتبطت كثير من تحليلاتها بمعهد دراسات السلام الذي أنشئ في كوبنهاغن في 1985، وقد انضم باري بوزان سنة 1988 كمدير لإحدى المشاريع البحثية داخل المعهد تحت عنوان " الأبعاد غير العسكرية للأمن الأوروبي" وعموما فقد كان لمدرسة كوبنهاغن دور أساسي في تعميق وتوسيع أجندة الدارسات الأمنية انطلاقا من أعمال باري بوزان واولي ويفر.

* تجدر الإشارة إلى أنه يصعب تصنيف المنظر للأمن باري بوزان لمشاركته مع تشارلز جونز في تأليف كتاب موسوم بـ:" منطقية الفوضى: من الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" وبالرغم من ذلك فإنه يُحسب على مدرسة كوبنهاغن أي ضمن الاتجاه النقدي للأمن.

[1] Barry Buzan: New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, **International Affairs**, Royal Institute of International Affairs 1944, Vol. 67, No. 3Jul, 1991, p 433.

الأمن الاقتصادي Economic Security: يتعلق بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية وسلطة الدولة.

-**الأمن المجتمعي Societal Security:** يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماطها التقليدية من اللغة والثقافة والارتباطات والهوية الدينية والوطنية والعرفية ضمن شروط مقبولة للتطور .

–**الأمن البيئي Environmental Security:** يتعلق بصيانة المحيط الحيوي المحلي باعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات الإنسانية الأخرى.

تركز مدرسة كوبنهاغن على فكرة أساسية مفادها أن الأمن هو بناء اجتماعي غير ثابت وديناميكي لذلك تم توسيع دائرة الأمن لتشمل مختلف القطاعات، وبتالي فمصادر التهديد لا تنحصر في الدول كما تدعي النظريات التقليدية، بل هي ذات طابع بنيوي مركب، والنزاعات الإثنية فيها تعد أهم هذه التهديدات[1]، وعليه فإن توسيع باري بازن لقطاعات الأمن يُضفي الصبغة الأمنية على القضايا ذات البعد المجتمعي **The Issue Should be Securitized** فالقيم المهددة هنا هي الهوية المجموعاتية التي تشكل المعضلة المجتمعية.

[1] عادل زقاع: **إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، مرجع سابق.

الجدول رقم 1: الأمن المجتمعي عند مدرسة كوبنهاغن.

الأمن لمن؟	المجموعات أو الأقليات
القيم المهددة؟	الهوية الجماعية
المخاطر أو مصادر التهديد؟	العنف البنيوي
دور الطرف الثالث؟	التدخل لأغراض أخلاقية أو إنسانية
وسائل تحقيق الأمن؟	العمل الدبلوماسي والتنمية الاقتصادية والعمل على التدخل الإنساني لفض النزاعات المسلحة.

المصدر: عادل زقاع: **إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/24، 10:12). https://en.calameo.com/read/0008683167408a3ccd6dc.

تعتبر نظرية الأمن المجتمعي "**Security Sociétal**" ونظرية الامننة "**Securitization**" و"مجتمعات الأمن الإقليمي" محاور بحث رئيسية تم التطرق لها من قبل أبحاث مدرسة كوبنهاغن لموضوع الأمن، وذلك ضمن أعمال اولي ويفر وباري بازن، وقد صبّا تركيزهما على أن موضوع الأمن في شقه الموسع يرتكز على القيم المرجعية والمركزية المؤسسة على "**نحن**" كاللغة، الثقافة، الديانة، وحسب وويلر "**WAEVER**" فإن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الحفاظ على خصوصياته الجوهرية، في ظل الظروف المتغيرة وأمام تهديدات حقيقية وواردة بفعل الهجرة التي تحولت من هجرة اقتصادية في ثمانينات القرن الماضي إلى هجرة ذات بعد أمني من خلال تأثيرها على التركيبة البناء الهوياتية والثقافي للمجتمع[1].

[1] إدريس عطية: النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي برلين–ألمانيا المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2018، ص49.

من الملاحظ بأن مدرسة كوبنهاغن ونظرتها للأمن قد لاقت توافقاً عملياً مع الأحداث الدولية التي أثرت فعلاً على مختلف سياقات مفهوم الأمن، فبعد أحداث 2001/9/11 أصبح الحديث عن دولية الظاهرة الإرهابية كمهدد أمني مباشر يستهدف الدول والأفراد، هذا مع تزايد لأعمال الإجرامية، وتعدد أنماط الهجرة غير الشرعية التي تشكل تهديد للقيم الاجتماعية، ولكن ما يُحسب مدرسة كوبنهاغن هو افراطها في التركيز على أن القيم الأمنية المهددة تتلخص في القيم الاجتماعية كالثقافة والهوية وغيرها، وهذا الأمر يُنقص بطريقة آلية من القيمة الأمنية التي تحسب للفواعل التقليدية الأخرى كالدول على وجه الخصوص هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم توجيه انتقادات لاذعة لرواد هذه المدرسة من قبل الواقعيين الجدد على وجه الخصوص بخصوص توسيعهم المفرط للقطاعات الأمنية وضياع التماسك الوظيفي لمفهوم الأمن، وهو ذات الأمر الذي أكد عليه جون ميرشايمر **JOHN Mearsheimer** بأن "**الواقعية لا تسقط وهي دائما ترد**"[1] وهو يؤكد مع ستيفن والت على أن توسيع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات كالفقر والأخطار البيئية والإفراط في المخدرات وغيرها يحطم التماسك الفكري لحقل الدراسات الأمنية، كما أن هذه التهديدات لا تقوض حسابات القوة العسكرية في سياق الدراسات الإستراتيجية.

ثانيا: النظرية البنائية والأمن

تُعرف النظرية البنائية على أنها بمثابة الجسر الرابط بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، فبما أن النظريات الوضعية تركز من الناحية الإبستيمولوجية على الملاحظة والتجريب في الحصول على المعرفة مع الابتعاد عن القيم، والتي تسمى في كثير من الأحيان بالنظريات العقلانية، وهو الأمر الذي يتنافي وفروض الاتجاه ما بعد الوضعي الذي انتقد الافتراضات الابستمولوجية

[1] سيد أحمد قوجيلي: **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص19.

للوضعية، ويعطي أهمية كبرى للقوى والعوامل والبنى الاجتماعية التي أهملتها التيارات الوضعية، فالنظرية البنائية من بين أهم هذه التيارات فقد اهتمت بالثقافة والتاريخ والأفكار كعوامل تؤدي دوراً كبيراً في صناعة القرار في شتى مجالات الحياة الاجتماعية وعلى رأسها القضايا الأمنية.

إن البنائية تأخذ من الوضعية اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وأن المصلحة الوطنية والأمن القومي محددان لسلوك الفاعل، ولكن أيضاً تأخذ من تيارات ما بعد الوضعية التركيز على الهوية والأفكار والقيم والبنى الاجتماعية، فالمصلحة الوطنية لدى البنائية ليست كما يعتقد الوضعيون بأنها دوماً معرفة بالأمن القومي أو معطى ثابت، بل هي ناتجة عن عملية التفاعل بين الفاعل والبناء، وهنا يأتي دور الأفكار والهوية وهذا ما يركز عليه أتباع التيارات النقدية (ما بعد الوضعية)، وهذا ما يجعل البنائية جسراً بين التيارين[1].

يؤكد البنائيون على أن بناء الواقع الاجتماعي هو المنتج الرئيسي للعديد من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، بما في ذلك الفوضى والقوة والمصلحة الوطنية، والمعضلة الأمنية وغيرها، ويُنظر إلى هذه المفاهيم على أنها مبنية اجتماعياً بدلاً من أن تكون عواقب وخيمة لهيكلة النظام[2]، وانعدام الثقة كما تدعي الواقعية البنيوية، ويؤكد على هذا الطرح ألكسندر ووندت **ALEXANDER Wendt** من خلال كتابه الموسوم بـ: "الفوضى هي ما تصنعه الدول" وبالتالي فلا يمكن تفسير النزاعات الدولية بالفوضوية النظام الدولي أو غياب الديمقراطية أو المؤسسات وإغفال عامل الثقافة والهوية كأحد أبرز المحاور والأبعاد التي تركز عليها البنائية والتي تمكن الفاعلين من تحديد هوياتهم ومصالحهم وتعديل سلوكياتهم من خلال عملية صناعة الخطاب.

---

[1] خالد المصري: النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** – المجلد 30 – العدد الثاني– 2014، ص330.

[2] Ole R. Holsti : Theories of International Relations, look at the site, at: 11:45, 03/12/2018 http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf

التهديد الأمني عند البنائية يُبنى بإرادة جهة معينة وذلك خدمة لمصلحة معينة، ويتضح بأن هذا يشكل أحد الاختلاف الموجودة في التصور البنائي الافتراضات الواقعية، فعلى سبيل المثال، بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين فإن أعمال الاتحاد السوفياتي تشكل تهديدا موضوعيا، على النقيض من ذلك، بينما يرى البنائيون هذا التهديد انه مبني، في حين أن الدراسات الأمنية التقليدية تركز على التهديد على أنه معطى مسبق، البنائية يفترض أن الأمن هو البناء السياسي مع إعطاء الأولوية للتفاعل الاجتماعي والهوية والثقافة والقيم وبالتالي فإن الأمن والتهديدات ليست موضوعية وثابتة، ولكنها قيم اجتماعية شُيِّدَ خلالها الأمن في معنى موضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم الأساسية المكتسبة، ومع ذلك فإنه بالنسبة للتهديدات البنائية ليست طبيعية أو محتومة، وقد تغير الدول تصورات التهديد من خلال التطورات في البيئة والممارسات المعدلة من طرفها[1].

يُرجع البنائيون المعضلة الأمنية لكون النوايا مجهولة ويمكن أن تقلل من الهويات المعروفة من هذه المعضلة، بينما يفترض المنظور العقلاني أن الجهات الفاعلة تشعر بالحاجة الملحة لتأمين الذات في مواجهة عدم اليقين، أما بالنسبة إلى البنائيين فإن عدم اليقين ليس ثابتًا ولكنه متغير، وإذا كان الواقع الدولي مشيد اجتماعيا، فإن العدو والتهديد والصراعات يجب أن تكون كذلك مبنية اجتماعيا[2] سواء من حيث العوامل المادية أو المثالية.

بالرغم من كل الانتقادات التي وجهة للبنائية على أنها ركزت بصفة مفرطة على القيم والبنى الاجتماعية في تفسيرها للظاهرة الأمنية، إلاّ أنه لا يمكن إنكار أنها تأخذ أيضاً من الوضعية اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وأن المصلحة الوطنية والأمن القومي محددان لسلوك الفاعل، ولكن البنائية خففت من تعصب هذا التوجه من خلال اعتمادها على التيارات ما بعد الوضعية

[1] Nilüfer Karacasulu - Elif Uzgören, explaining social constructivist contribution to security studies, look at the site, at: 22:26, 30/12/2018
http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/KaracasuluUzgoren.pdf
[2] ibid, p 39.

التي تركيز على الهوية والأفكار والقيم، فالأمن لدى البنائية هو نتاج لعملية تفاعل أساسية بين الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وبين مختلف القيم والبنى الاجتماعية.

ثالثا: مدرسة باريس للدراسات الأمنية

إن بروز المدارس النقدية في الدراسات الأمنية كمدرسة آبيريستويث* **Aberystwyth** وباريس وكوبنهاغن زاد من ديناميكية النقاش في حقل العلاقات الدولية، خاصة وأن هذه المدارس تحلل من خارج الإطار والنظرة الأمريكية، ويستند تفسير هذا الأمر بحسب اول ويفر إلى السياق السياسي من منطقة لأخرى، وبالتالي فتحليل الظاهرة الأمنية يختلف باختلاف ملامح المجالات الفكرية في الدراسات الأمنية ضمن السياق العام للعلاقات الدولية، بحيث أن تفسيرات هذه المدارس للظاهرة الأمنية مرتبطة بمشكلات أوروبية محلية أو ذات صلة بالقضايا التي يتم تناولها في مكان آخر[1].

كغيرها من المدارس النقدية تقوم مدرسة باريس بتقديم محاولة لأجل تعديل المنظور السائد للأمن، وتركز مدرسة باريس على ثلاثة نقاط أساسية هي كالآتي[2]:

1. بدلاً من تحليل الأمن كمفهوم ثابت أو كمعطى مسبق، تقترح مدرسة باريس النظر إلى مفهوم الأمن على اعتبار أنه تقنية تستخدمها الحكومة **Technique of Government** وهذا ما يفسر اختلاف مفهوم الأمن من دولة لأخرى.

---

* أبريستويث Aberystwyth بلدة صغيرة بانجلتر تقع على الساحل الغربي من ويلز، وفي جامعة أبرستويث نشأ أول قسم للسياسة الدولية في العالم (كرسي ويدرو ويلسون الذي تأسس عام 1919)، والتي أصبحت مع بداية التسعينيات تؤيد المقاربة النقدية للأمن من خلال أعمال كل من كين بوث وغيره.

[1] Ole Wæver: **Aberystwyth, Paris, CopenhagenNew 'Schools' in Security Theoryand their Origins between Core and Periphery,** Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004.

[2] سيد أحمد قوجيلي: **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق، ص31.

2. لا يجب التركيز عن النوايا الكامنة وراء استخدام القوة في العلاقات الدولية، بقدر ما ينبغي التركيز على ألعاب القوة كما يسميها ميشال فوكو **Michel Foucault** التي تعبر عن مجموعة الإستراتيجيات التي نحاول من خلالها تشكيل سلوك الآخرين.

3. لا تفضل مدرسة باريس التركيز على الخطاب **Speetch Acts** وتؤكد بأن الممارسات والأفعال والسلوكيات هي التي بإمكانها تحديد نجاح أو فشل مختلف البرامج الحكومية.

تنطلق مدرسة باريس في تحليلاتها للظاهرة الأمنية من التغير الحاصل في شكل التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فتغير موضوع الأمن يفرض على الدولة أن تغير من منطق المواجهة خاصة بعد تزايد انتشار التهديدات الإرهابية، وتفاقم مختلف أنشطة الجريمة المنظمة والمشكلات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية، وبالتالي فإن على الدول تعزيز قدراتها التقنية ومواكبة الاستراتيجيات الفاعلة في مجال المراقبة وفرض النظام، وذلك من خلال عمل الجيش في مراقبة الحدود، وشرطة مكافحة الإرهاب، ومراقبة الهجرة، والاستخبارات وتكنولوجيا المعلومات مع تقاسم الخبرات في شتى المجالات المعرفية العلمية والعملية وتسخير كل الطاقات الممكنة لأجل تحقيق هدف موحد وهو الأمن[1].

تدعوا الدراسات الأمنية النقدية النظر للأمن من خارج الإطار الذي ترسمه الدولة وهو ما يؤكد عليه اول ويفر: **"ينبغي علينا كباحثين أن نتجنب رؤية العالم من خلال أعين الدولة كما يوحي باستخدام مفهوم "الأمن القومي" كفكرة رئيسية، فغالباً ما تكون الدولة جزء من المشكلة الأمنية وليست جزء من الحل، وعليه يجب تحديد الهدف من الأمن المتعلق بالبشر، وليس بالمؤسسة، إن هذه هي أفضل طريقة لتصور الأمن بطريقة تربطه بالناس بدلاً من الدولة، وهنا يتم تعريف الأمن**

[1] المرجع نفسه: ص34.

على انه التحرر لتعلقه بالتهديدات الحقيقية"[1] من الناحية الضمنية فإن المقاربات النقدية للأمن لا تواجه إشكالاً في المعالجة التقليدية بقدر نقدها لكون الوضعيين درسوا الأمن على أنه كائن مرجعي من صنع الدولة، بينما عالجه النقديون بشكل مختلف، فالأمن الحقيقي يسعى لتأمين الأشخاص الحقيقيين الذين يوجهون تهديدات موسعة وعديدة وليس فقط أمن الدولة الذي يعبر في غالب الأحيان عن جدول أعمالها السياسي.

[1] Ole Wæver : **Aberystwyth, Paris, Copenhagen New Schools in Security Theory and their Origins between Core and Periphery,** op.cit, p7.

المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية: مقاربات التحليل.

انطلاقاً من المبحث السابق أين تم التطرق إلى أهم الإسهامات النظرية لتفسير الأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، أصبح لزاماً التطرق إلى الإسهامات النظرية التي تفيد في فهم تفسير والتنبؤ بمختلف جوانب وحيثيات الإستراتيجية العسكرية لمواجهة الظاهرة الأمنية اللاتماثلية.

وتعتبر المقاربات النظرية المجال الإستراتيجي العسكري من أكثر المقاربات التي نالت حظاً وافراً من الدراسة من قبل المختصين في هذا الحقل المعرفي، وهذا ما يجد تفسيراته في النقاش النظري الواسع والكتابات الغربية التي تطرقت إلى مختلف أبعاد الظاهرة الإستراتيجية العسكرية، التي سيتم التطرق إلى أهمها في هذا المبحث، ومنها مقاربة التحول العسكري لأجل فهم واستكشاف وتفسير التحولات التي يشهدها حقل الإستراتيجية العسكرية، كما تساهم نظرية المباريات –من خلال محاكاتها للمأزق الذي قد يواجه صانع القرار أثناء تحديد الإستراتيجية العسكرية– في فهم الظروف والصعوبات المحيطة باتخاذ القرار الإستراتيجي العسكري، كما سيتم التطرق إلى مقاربة الحرب الإستباقية لتفسير الحروب الحالية لمواجهة التهديدات ذات الطابع اللاتماثلي التي عرفت انتشاراً واسعاً مطلع القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: مقاربة التحول العسكري Military Transformation

يقول **باري بازن** بأن التحول والإصلاح العقائدي في القطاع العسكري قد حان، ويكون ذلك نتيجة لما يفرضه النمط المدني الذي يتناغم بعلاقة تأثير وتأثر مع القطاع العسكري، والحجة المقترحة

بحسب الدراسة التي أنجزها بأن التنظيم والتقييم اللذان يحدثان بأكبر قدر من الفعالية أثناء التفاعل فيما بين المنظمات المدنية والعسكرية[1].

ويتحدث **إلينور سولوان Elinor Sloan** من خلال كتابه المعنون بـ: "**التحول العسكري والحرب الحديثة Military Transformation and Modern Warfare**" عن التحولات التي يشهدها المجال العسكري، فبالنسبة له تعد مقاربة التحول العسكري من بين أهم المقاربات أهميةَ وتداولاً بين مختلف أفراد المجتمع الدفاعي، فهي تنطلق من فكرة أساسية تتراوح بين وجهات النظر الضيقة حول كيفية تأثير التكنولوجيا على الحرب، إلى أفكار أوسع حول الحاجة إلى الجمع بين التغير التكنولوجي والمذهبي والتنظيمي، ولا تزال هناك توقعات أكثر اتساعاً حول كيفية حدوث التحول العسكري، وهو ذات الأمر الذي يساعد الجيوش التكيف مع التحديات الأمنية خاصة في عالم ما بعد 2001/9/11، ويعد البعد التكنولوجي والبعد المذهبي التنظيمي اللذان يجسدان جوهر "التحول"، والذي يمكن تعريفه على أنه تغير ملحوظ في الطابع أو في الشكل، فالمقالات العلمية والوثائق الحكومية والخطب من قبل صناع السياسات هي التي تناقش عادةً التحول العسكري من حيث طرح المواضيع المتعلقة بكيفية خوض الحرب المعاصرة والمستقبلية[2].

ويمكن تفسير مقاربة مقاربة التحول العسكري من خلال مدخلين أساسيين:

- الثورة التقنية العسكرية (The Military Technical Revolution: MTR).
- الثورة في الشؤون العسكرية (Revolution in Military Affairs: RMA).

رسم توضيحي من إعداد الباحث يوضح انقسام تفسير نظرية التحول العسكري إلى مدخلي الثورة التقنية العسكرية والثورة في الشؤون العسكرية.

[1] Mark D Mandeles: **Military Transformation Past And Present Historical Lessons for the 21st Century**, British Library Cataloguing, London, 2008, p100.
[2] Elinor Sloan: **Military Transformation And Modern Warfare**, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, London, 2008, P1.

الشكل رقم 6: تقسيمات نظرية التحول العسكري.

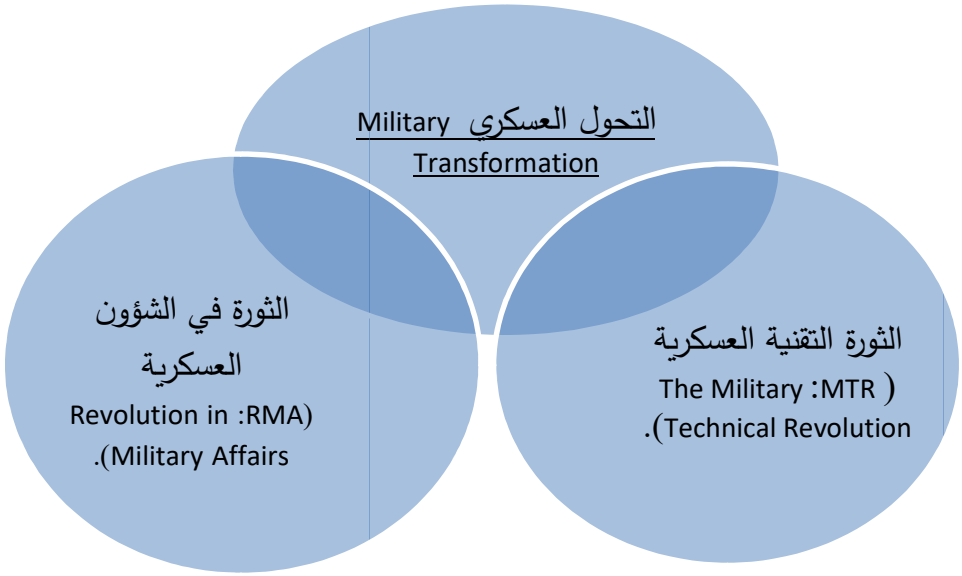

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المرجع الآتي:

Military Transformation Past And Present Historical Lessons for :Mark D Mandeles **the 21st Century**, British Library Cataloguing, London, 2008.

أولاً: الثورة التقنية العسكرية (The Military Technical Revolution: MTR)

إن مصطلح "الثورة التقنية العسكرية" أو (MTR)، قد نشأ من خلال الدوائر السياسة الدفاعية الأمريكية. أندرو مارشال مدير مكتب التقييم لأحداث 1991 في السنة التي تم حجزها من حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبالنظر بشكل أوسع في التغييرات الفقهية والتنظيمية المصاحبة لها التي من شأنها أن تحقق ثورةً في الشؤون العسكرية[1].

إن العديد من المكونات التكنولوجية والأفكار المعاصرة حول تاريخ التحول في القطاعات العسكرية ترجع بالأساس إلى التقدم في التكنولوجيات العسكرية في الولايات المتحدة، وذلك في أواخر السبعينيات والثمانينات أي أثناء معظم الحرب الباردة، ولقد اعتمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون

[1] Ibid: p3.

على الردع الاستراتيجي الأمريكي (وكذلك الأسلحة النووية البريطانية والفرنسية) لتوفير التوازن ضد القوات التقليدية المتفوقة عدديا، فالقوة العددية التي امتلكها الاتحاد السوفييتي في وقت ما كانت في حدود ثلاثة أضعاف القوة العددية التي كان يمتلكها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولكن استغلال الثورة التقنية الحاصلة في المجالات العسكرية هو أساس قوة حلف الناتو ولا تزال هذه السياسة قائمة إلى يومنا هذا.

لقد بدأ التفكير عملياً في ضرورة التغيير من خلال القرار الصادر عن وزير الدفاع **هارولد براون** *Harold Brown والرئيس الأمريكي **جيمي كارتر** Jimmy Carter، أن الغرب يجب أن يحاول "تعويض" ميزة الكمية السوفيتية مع التقدم النوعي والتكنولوجي، منذ ذلك الحين لم يكن يقلق حلف الناتو أبدا في أن انضمام عدد كبير من الجنود إلى الاتحاد السوفيتي، فالقدرات في مجال الإلكترونيات الدقيقة والحواسيب قد شكلت الأولوية، وذلك مقارنة بشراء المزيد من الدبابات والسفن والطائرات، ويمكن الجزم بأن الميزة التنافسية الكبيرة للولايات المتحدة والقوى العسكرية العالمية اليوم تكمن من خلال استغلال أمثل للتكنولوجيا الجديدة ودمجها مع مختلف مقدرات ومقومات الدولة.

ثانياً: الثورة في الشؤون العسكرية (Revolution in Military Affairs: RMA)

تحدُث الثورة في الشؤون العسكرية بحسب **كولن غراي** عند تطبيق التكنولوجيا الجديدة في عدد كبير من النظم العسكرية، والجمع بين العمليات المبتكرة والمفاهيم والتكاليف التنظيمية، وذلك

* **اروند براون Harold Brown**: هو فيزيائي، وسياسي من الولايات المتحدة الأمريكية ولد في مدينة نيويورك، تولى منصب وزير الدفاع الأمريكي، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي.

بطريقة تغير جذرياً طابع النزاعات الحربية وإجراءاتها، ويكون ذلك من خلال زيادة هائلة في الإمكانات القتالية والفعالية العسكرية للقوات المسلحة[1].

ولقد قدم **اندرو مارشال Andrez Marshal** والأدميرال **وليام أوانس William A Owans** من داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية تصوراً حول مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية يعكس بصفة عامة الرؤية الرسمية لوزارة الدفاع الأمريكية من خلال صدورها في الوثائق الرسمية للوزارة من جهة، ومن جهة أخرى يحدد فيه تعريف الثورة القائمة في الشؤون العسكرية من خلال قول أندرو مارشال: "...**هي تغير عميق في الحرب، تم بفعل استنباط تطبيقات جديدة للتكنولوجيا الجديدة، والتي بربطها بالتغير العميق في العقيدة العسكرية والمفاهيم العملياتية والتنظيمية تحدث أثراً عميقاً في طبيعة وتسيير العمليات العسكرية**"[2]، ولقد حدد أندرو مارشال من خلال هذا التعريف العناصر الأساسية للثورة في الشؤون العسكرية من خلال العناصر التالية:

- التطور التكنولوجي
- العقيدة العسكرية
- المفاهيم العملياتية والتنظيمية في تسيير العمليات العسكرية.

كما يرى الأدميرال وليام اوانس أن الثورة في الشؤون العسكرية " **تأثير التكنولوجيا الجديدة لتغيير أسلوب الوحدات القتالية في خوض الحرب**"، فبالنسبة له لا تعد الثورة في الشؤون العسكرية كنتيجة لمرحلة تاريخية معينة وإنما تعبر عن مسار تطوري، إذ أن التكنولوجيا لا تغير فقط أسلوب الحرب بل تغير كذلك من طبيعة الحرب، ولطالما دافع وليام اونس على فكرة أن "**التكنولوجيا ستمكن**

[1] Colin s.Gray: **Strategy for chaos Revolutions in Military Affairs and the Evidence of History**, op.cit, p4.

[2] محمد خوجة: **الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2006، ص17.

الجيش الأمريكي من تجاوز ضباب الحرب"، فمعرفة ما يجري داخل المعركة من خلال الاتصالات المكثفة في مجال القيادة المراقبة والاستطلاع يساهم إلى حد بعيد إنجاح الخطوة التالية، مما يساهم في استخدام القوة في **الوقت** والمكان المناسبين وضمان ردة فعل أسرع وأقل تكلفة، وقد أطلق على هذه الشبكة اسم **نظام النظم** system of system.[1]

يؤكد **اندرو كرابنفيتش** Andrew F. Krepinevich، بأن الثورة في الشؤون العسكرية تنطوي على أربعة عناصر (التغير التكنولوجي، تطوير النظام، الإبتكار التشغيلي، التكيف التنظيمي)[2] أساسية ترتب على الشكل الآتي:

الشكل رقم 7: عناصر الثورة في الشؤون العسكرية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على المصدر الآتي:

Military Transformation And Modern Warfare, Library of Congress :Elinor Sloan .Cataloging-in-Publication Data, London, 2008

كما شملت الثورة في الشؤون العسكرية من الناحية العملية جل المفاهيم العقائدية للقوة الجوية، من قوة الدقة وإسقاط قوة المواجهة، وتم تحقيق ذلك من خلال **الجمع** بين القاذفات الإستراتيجية

[1] المرجع نفسه: ص18.

[2] Elinor Sloan: **Military Transformation And Modern Warfare**, op.cit, p134.

والطائرات بدون طيار، فضلا عن السفن البحرية والطائرات التي يمكنها إطلاق الذخائر الدقيقة، أو التكنولوجيا منخفضة للملاحظ والاستطلاع في المنصات العسكرية[1].

المطلب الثاني: مقاربة الحرب الإستباقية لتفسير الإستراتجية العسكرية الحديثة

مع بدايات القرن الحادي والعشرين برزت العديد من المفاهيم الإستراتيجية العسكرية الحديثة، حملت معها تغيرات كبيرة في شكل الحرب الحديثة ووسائلها العسكرية، ومضامينها الفكرية، والعقائدية، وتعد الحرب الإستباقية أو الوقائية من بين أكبر الحروب التي سخرت لها الولايات الأمريكية بعد أحداث 2001/9/11 كل الإمكانات الإعلامية والدعائية لأجل تبرير حروبها المستقبلية المزعومة ضد الإرهاب.

أولاً: تطبيقات الحرب الإستباقية: لمحة تاريخية

لطالما كانت الإجراءات الوقائية كانعكاس طبيعي للدفاع عن النفس، فكانت العديد من الدول والكيانات العسكرية تفضل العمل الإستباقي لأجل الاستفادة القصوى من المميزات التي تمنحها هذه الإستراتيجية لمستخدميها، تاريخياً استخدم الرومان العديد من الهجمات الوقائية للدفاع عن الإمبراطورية، فتدمير روما لقرطاج خلال الحروب البونيقية الثالثة هو خير مثال عن الوجه الكلاسيكي للحرب الإستباقية، كما توجد أمثلة معاصرة كثيرة عن الحرب الإستباقية كعقيدة إستراتيجية لها مميزاتها في الميدان الحربي، فالهجوم الذي قادته القوات البحرية اليابانية على سبيل المثال على الأسطول

[1].Ibid: p6.

الروسي في بورت آرثر في 1904/2/8 قبل أربع ساعات فقط من إعلان الحرب، وقد هذا الإجراء بالذات إلى انتصار اليابان في الحرب الروسية اليابانية[1].

ولعل من بين أكثر الأمثلة نجاحاً عن الحرب الإستباقية تلك المرتبطة بالحروب العربية الإسرائيلية ففي حرب الستة أيام عام 1967 أين قامت مصر بوضع قوة كبيرة من القاذفات التي يمكنها أن تضرب المراكز الصناعية والعسكرية الإسرائيلية، وهذا بالإضافة إلى جيش يضم أكثر من 100ألف جندي داخل شبه جزيرة سيناء، وقامت إسرائيل بهجوم جوي إستباقي فاجأت من خلاله القوات المصرية، وبالتالي فقدت القوات العربية والمصرية عنصر المفاجأة وفرصة الهجوم على إسرائيل، وقد شكل الهجوم الإستباقي الإسرائيلي انتكاسة كبرى لدى الجيوش العربية، مما كان له الأثر الكبير على نتائج الحرب[2].

يتضح جلياً من خلال التجارب التاريخية للحروب الإستباقية أن هناك نوعين أساسين من الهجمات الإستباقية:

- الهجمات الإستباقية الوقائية: وهي الهجمات الموجهة للحد من تزايد تفوق العدو، ويهدف هذا النوع من الهجمات إلى مواجهة التهديد الذي قد يشكله العدو مستقبلاً، وذلك قبل أن يتحول هذا التهديد إلى واقع يصعد التعامل معه.

[1] Major Lee A. Cracknell**: Preemptive Strike Policy ofthe U.S.: An Argument for Adjustment to the National Security Strategy**, look at the site, (10:08, 30/10/2017) http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a490412.pdf

[2] Michael B. Oren: **Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East**, New York: Presidio Press, 2002, pp173-174.

- الهجمات الإستباقية الدفاعية: وهي الهجمات التي تهدف إلى مواجهة تهديد فعلي قريب المدى لأجل التصدي لاختلال التوازن المتنامي لدى العدو، والحد من قدراته الموجهة للدفاع أو الهجوم.

إن الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية عبر التاريخ عن طريق الهجمات الإستباقية – بغض النظر عن نوعها الوقائي أو الإستباقي الدفاعي– لطالما أثار جدلاً كبيراً حول الشرعية القانونية لهذا النوع من الهجمات، ولا توجد إجابة واضحة عن شرعية الهجمات الإستباقية، لأن العمل الوقائي والدفاعي الإستباقي عادة ما يكون في سياق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ويعتبر هذا المبرر شرعي يشكل الغطاء القانوني للدول التي تقوم بالهجمات الإستباقية، ووفقاً لـ **ج فاوسيت J. E.Fawcett** الذي أقرَّ بوجوب توفر ثلاث عناصر أساسية تشكل الإطار اللازم لأجل اكتمال الشرعية القانونية للحرب الإستباقية، وإعلان الدفاع عن النفس الإستباقي هي كالآتي:

- الخطر الحالي: يشير إلى أن هناك خطر آني فعلي، ونية لا لبس فيها بأن العدو سيتخذ خطوات هجومية.
- التناسب: يشير إلى أن هناك شروط ومحددات تضبط الهجمات الإستباقية، ويجب أن تتناسب القوة المستخدمة مع الخطر المحتمل.
- الموافقة: أي موافقة المجموعة الدولية للعملية الإستباقية[1].

إذا أخذنا الحرب الأمريكية على العراق 2003 كعينة عن الحرب الإستباقية الحديثة التي تعكس المفهوم الأمريكي لهذا النموذج الحربي، وقمنا بإسقاطها على العناصر الأساسية التي تشكل الإطار

[1] Major Lee A. Cracknell**: Preemptive Strike Policy ofthe U.S.: An Argument for Adjustment to the National Security Strategy**, ibid.

القانوني الذي يضفي الشرعية للحرب الإستباقية، سيتضح جلياً بأن هذه الحرب لم تخضع للشروط والضوابط القانونية المذكورة أعلاه، وذلك للأسباب الآتية:

- من المعروف أن النظام العراقي آن ذاك لم تكن له نية فعلية في توجيه ضربة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.
- لا يوجد تناسب في الوسائل وأسلوب الحرب الأمريكية على العراق مع الخطر أو التهديد المفترض، فالحرب الجوية التي شنتها القوات الأمريكية كانت كافية لضرب المفاعلات النووية التي زعمت الولايات المتحدة وجودها بالعراق، واجتناب الاقتحام في حرب برية واسعة النطاق انجرَّ عنها فوضى أمنية انتشرت تأثيراتها لكل منطقة الشرق الأوسط.
- لم يكن هناك إجماع داخل مجلس الأمن بالأمم المتحدة إجماع بخصوص الضربة الإستباقية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق.

ثانياً: الحرب الإستباقية كإستراتيجية عسكرية حديثة

إن النقاش الدائر حول الحرب الاستباقية كإستراتيجية عسكرية يمكن من خلالها تفسير الحروب والنزاعات المسلحة الحديثة، والتي غالباً ما قادتها الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن الحادي والعشرين في حربها على الإرهاب بعد أحداث 2001/9/11، قد بدأ هذا النقاش بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي السابق **جورج ولكر بوش George Walker Bush** في 2002 وقد أثار استخدامه المكثف لمفهوم الضربة الاستباقية في معرض حديثه عن العقيدة الأمريكية الجديدة، التي بحسبه ستعيد تنظيم الدورة التاريخية من خلال التخلي مبدأ ما أسماه بالردع والاحتواء الذي ساد بصفة كبيرة أيام الحرب الباردة[1].

[1] Colin S. Gray: The Implications of Preemptive and Preventive War Doctrines: A Reconsiderations, **Strategic Studies Institute**, London, 2007, p6.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضربة الإستباقية –قبل أن تكون إستراتيجية عسكرية حديثة تنتهجها عملياً الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى العامية لحماية مصالحها– هو نتاج للمخابر العلمية الأكاديمية بين جامعة هارفارد وجامعة ستانفورد في عام 1997 من أجل إنجاز البرنامج العلمي المشترك بينهما تحت اسم: مشروع الدفاع الوقائي**Preventive Defense Project*** لكل من **وليام ج. بيري William J. Perry**، و**أشتون ب. كارتر Ashton B. Carter** تمخض عن هذه الأعمال فكرة الدفاع الوقائي أو الإستباقي كإستراتيجية دفاعية ذات خطوط سياسية وعسكرية عريضة، وبالتالي فهو يعتمد على عملية توظيف لأدوات السياسة الخارجية، هذا علاوة على الاعتماد على الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويكون لوزارة الدفاع الدور المحوري في اتخاذ القرار النهائي حول الظروف الملائمة للقيام بالضربة الإستباقية[1].

لقد ساد نقاش واسع بين المنظرين الإستراتيجيين وبين صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية حول جدوى الحرب الإستباقية وتطبيقاتها العملية في الإطاحة بنظام طالبان في أفغنستان نهاية 2001 وغزو العراق 2003.

ويعتبر أنصار الواقعية الجديدة وعلى رأسهم جون ميرشايمر وستيفن والت من أهم المنتقدين للإستراتيجية الإستباقية للولايات المتحدة الأمريكية –التي لطالما يُبررها صناع القرار الأمريكيين على

* نجد أن مشروع الدفاع الوقائي لكل من الدكتور وليام بيري وأشتون ب. كارتر، نجد أن الأول (بيري) كان 1993 وكيلا لوزارة الدفاع في 1994 ثم بعد ذلك وزير الدفاع الأمريكي واستمر في هذا المنصب حتى سنة 1997، وكان في فترة الرئيس كارتر وكيلا لوزارة البحوث والهندسة ومسؤولا عن تطوير التكنولوجيا وحيازة الأسلحة، ثم بعد ذلك نائبا لمدير المركز المعني بالأمن الدولي والحد من التسلح ويطلق عليه الآن اسم (مركز الأمن والتعاون الدولي) أما أشتون كارتر كان في ذلك الوقت مساعدا لوزير الدفاع سنة 1993 مديرا لمركز هارفارد للعلوم والشؤون الدولية.

[1] محمد يونس يحي الصائغ: أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الإستباقية، **مجلة الرافدين للحقوق**، المجلد 11، العدد 40، سنة 2009، ص 234.

أنها حرب ضد الإرهاب العالمي بعد أحداث 2001/09/11- بحيث انتقد جون ميرشايمر الحرب الإستباقية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان من خلال مقال نشره في جريدة نيويورك تايمز والصادر بتاريخ 2001/11/04، وقد أقرّ ميرشايمر بأن الولايات المتحدة بهذه الطريقة قد أعطت القاعدة فرصة التوسع عبر المناطق الهشة أمنياً في العالم كدول الساحل الإفريقي، ويقدم الواقعيين الجدد انتقادات واسعة للإستراتيجية الأمريكية الإستباقية، لكونها لم تتمكن من القضاء على العدو المزعوم من جهة، ومن جهة أخرى زيادة العداء العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا علاوة على التكاليف المادية والبشرية الضخمة، وقد قدم مجموعة من الباحثين من أنصار الواقعية الجديدة بياناً عارضوا فيه غزو العراق 2003 تعبيراً ن رفضهم القاطع للإستراتيجية الأمريكية الإستباقية، وكبديل اقترح هؤلاء الباحثين انتهاج سياسة الاحتواء لجدارتها التاريخية في التخلص من خطر المد الشيوعي والخطر العسكري لحلف وارسو بدل من الحرب الإستباقية[1].

[1] عامر مصباح: **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص184.

خاتمة الفصل الأول

من خلال الفصل الأول تم تحديد المفاهيم والمصطلحات وتحليل نظريات الدارسة، لأن النقاط التي تطرق إليها الفصل متعلقة أساساً بالسياق المفاهيمي والنظري الذي تطورت في خضمه مختلف المفاهيم المرتبطة بالأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، كونها تُعبر عن المتغير المستقِل للدراسة، إضافة إلى التطرق لأبرز النقاشات السائدة بين المدارس النظرية في العلاقات الدولية التي اهتمت بموضوع الأمن، وأعطته أولوية وقيمة مرجعية في التحليل.

كما احتوى الفصل على معالجة مفاهيمية لأبرز أشكال التهديدات اللاتماثلية، والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فبالرغم من الطابع الخلافي لموضوع الأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية والأشكال المتعددة لها، إلاّ أنه تم تحديد المفاهيم وفق مجال اهتمام الدراسة، ولكن يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً مطروحاً للبحث فيه في الفصل الثاني، والمتمثل في ماهية الإستراتيجية العسكرية التي بإمكانها مواجهة مختلف أشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية؟

الفصل الثاني: الإستراتيجية العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية: دراسة تحليلية

الفصل الثاني ـــــــــــ أبعاد الإستراتيجية العسكرية في المواجهة اللاتماثلية: دراسة في الوظائف والآليات.

تمهيد

" ربّما يكون ممكناً إقامة نظرية نسقيّة للحرب، تكون غنية بالأفكار وذات مغزى كبير غير أن الأفكار التي لدينا لحد الآن بعيدة جداّ عن هذا المطلوب*..."[1] _كلاوزفيتش Clawswitz_

يعالج هذا الفصل معالم الإستراتيجية العسكرية الموجهة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية من خلال دراسة تحليلية للموضوع، وبالتالي سيتم التطرق إلى عملية التخطيط الإستراتيجي وإعداد الدولة للدفاع، ومراحل بناء الإستراتيجية العسكرية، وذلك لأجل فهم الإستراتيجية العسكرية في مختلف جوانبها الإيتيمولوجية والعملياتية.

إضافة إلى اهتمام هذا الفصل بدور الوسائل العسكرية الحديثة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية مثل الآليات المتحكم فيها عن بعد وحرب الفضاء السيبيراني، إضافة إلى العمل المخابراتي والدعاية والحرب النفسية وفاعليتها في المواجهة اللاتماثلية، وخاصة إذا ما تم إدماجها مع مجموعة من الأساليب التي تساهم في خلق بيئة عسكرية أكثر قابلية للتكيف مع التهديدات اللاتماثلية، وذلك في إطار تطوير العلاقات المدنية العسكرية وإعادة النظر في هيكلة الجيوش النظامية ودورها في المواجهة اللاتماثلية.

---

* لقد قال كلاوزفيتش مقولته هذه في –العصر الذي عايشه– معبراً فيها عن الغياب شبه التام للاتفاق حول نظرية شاملة وجامعة لكل أفكار الحرب وأنساقها الفكرية والمعرفية، وبالرغم من التطورات اللاحقة بعده وبالرغم من المحاولات العديدة للباحثين المعاصرين في هذا المجال إلاّ أن غياب الاتفاق العام حول نظرية واحدة شاملة لا يزال مطروحاً بقوة، وهذا الفصل يعتبر كمحاولة لمعالجة الاتجاهات النظرية المختلفة والمتنوعة التي تحاول مواكبة النمط الحديث من الحرب على اختلاف مشاربها الفكرية ووسائلها وأساليبها العسكرية.

[1] فتحي التريكي: **الفلاسفة والحرب**، مرجع سبق ذكرة، ص 139.

الفصل الثاني ـــــــــــ أبعاد الإستراتيجية العسكرية في المواجهة اللاتماثلية: دراسة في الوظائف والآليات.

المبحث الأول: الإستراتيجية العسكرية وإعداد الدولة للتخطيط والدفاع

يعالج هذا المبحث الإستراتيجية العسكرية وإعداد الدولة للتخطيط والدفاع، وذلك انطلاقاً من معالجة إيتيمولوجية للإستراتيجية العسكرية لكون البناء الإيتيمولوجي للمصطلحات :" **يُعنى بدراسة الأصل التاريخي للكلمات وكذا البحث في تغير معاني ومضامين المصطلحات**"[1]، وبالتالي فالبحث في إيتيمولوجيا الإستراتيجية العسكرية يساعد على توضيح الرؤيا حول هذا المصطلح، وأهم التغيرات التي طرأت عليه من قِبل تعريفات أهم المفكرين الحربيين وكذا القادة العسكريين، وذلك راجع لتداخل الإستراتيجية مع السياسة والتخطيط، بحيث تحظى الإستراتيجية العسكرية بأهمية بالغة تنبع من الدور الرئيسي الذي تشكله في تحقيق الأهداف المرجوة بأقل قدر ممكن من الوقت والجهد والموارد*.

المطلب الأول: مدخل إيتيمولوجي للإستراتيجية العسكرية

أولاً: الإستراتيجية

يعود أصل تسمية مصطلح الإستراتيجية Strategy إلى الأصل اليوناني القديم أين تم اشتقاق مصطلح استراتيجيا Strategia من لقب ستراتيغيوس Strategos الذي كان يحمله الرؤساء التنفيذيون الإغريق في مجلس الشيوخ، وكان هؤلاء ينتخبون من بين القادة الفرسان المخولين سلطات

[1]Longman dictionary of contemporary English the living dictionary: (England Pearson Longman, fourth edition, 2005), "etymology" p533.

* يؤكد أندريه بوفر بأن الإستراتيجية العسكرية ليست مجرد رياضة عقلية تنطوي على الغرور وإنما هي نمط من التفكير برغم من تعقيده إلى أنه يجب أن يكون مرشد عملي لتحقيق غايات السياسة على خير وجه لتفادي الأخطار الجسيمة التي يظهر لنا التاريخ الحديث أمثلة عديدة منها.

عسكرية وسياسية واسعة، ولقب إستراتيغوس مركب من كلمتي استراتوس Stratos أي القائد وآغو Ago بمعنى أقود[1].

إن مصطلح الإستراتيجية في البداية كانت استخداماته محصورة في الشق العسكري والحربي فقط وإذا انطلقنا من التحليل اللغوي للمصطلحات، نجد بأن مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات وهذا ما يفسر وجوده في مختلف القواميس والمعاجم.

ففي قاموس أوكسفورد الحديث **Oxford Wordpower**، الإستراتيجية هي: "**كل ما هو مرتبط بالخطط التي تضعها الدولة لأجل تحقيق النصر في أي حرب يمكن أن تخوضها، أو في نظامها الدفاعي، ويمكن أن تستخدم الإستراتيجية أيضا كخطة توضع لأجل التقليل من التضخم في الجانب الاقتصادي**"[2].

كما يقابل مصطلح الإستراتيجية في اللغة الفرنسية بحسب قاموس لاروس **Larousse** هي: "**فن تنسيق القوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعنوية وإشراكها في قيادة الحرب، أو في التحضير للدفاع عن الدولة، أو عن التحالفات، فالإستراتيجية هي الاشتراك بين كفاءة الحكومة، وبين القيادة العسكرية**"[3].

وقد عرفت موسوعة الاستراتيجيا Istratigia الإستراتيجية بأنها "**في صميم العلم العملي أو علم العمل الذي أشار الجنرال بوفر إلى ضرورته الملحة، وقد تطورت جوهريا حتى الآن ضمن إطار**

---

[1] خليل حسين، حسين عبيد: **الإستراتيجيا التفكير والتخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2013، ص7.

[2] Oxford Wordpower : (Oxford Univercity Perss, Second edition 2006) "strategy", p765.

[3] Le petit La Rousse illustré :(département petit la rousse paris, 2010), " la stratégie", p967.

الحرب وهناك فرق بين الإستراتيجيين النظريين Stratégistes، والاستراتيجيين العمليين stratèges، فالأولون منظرون وهم من يقوم بوضع الإستراتيجية، والآخرون يطبقون الإستراتيجية وحتى منتصف القرن العشرين كان المنظرون في معظمهم من العسكريين"[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الإستراتيجية، هو مصطلح واسع المعنى متعدد الوجوه، فلقد ارتبط هذا المصطلح عبر التاريخ بفن إدارة الحروب، وقيادة القوات، مما يدل على أن مفهوم الإستراتجية من الناحية العملية قد ظهر قبل العهد اليوناني بكثير، ولقد اتسعت مضامين مصطلح الإستراتيجية ومجالات استخدامه مع مرور الزمن وبتراكم المعلومات والخبرات والمعارف.

ثانياً: الإستراتيجية العسكرية

إن عملية البحث في مصطلح الإستراتيجية العسكرية ينتقل بنا إلى خمس مئة سنة قبل الميلاد أين أُلِف أول كتاب عن الإستراتيجية العسكرية من قِبل الفيلسوف العسكري الصيني سون تسو **Sun Tzu** تحت عنوان "فن الحرب"، ويعد هذا الكتاب من أهم المخطوطات القديمة في التاريخ العسكري، كما اعتبر أحد أهم المخطوطات في الدراسات العسكرية، هذا راجع إلى فاعلية المبادئ التكتيكية والأفكار الفلسفية التي تدور حول طرق كسب الحرب والتي يقدمها سون تسو كنصائح للقائد العسكري أثناء حملاته العسكرية، وذلك بغية تحقيق النصر في أرض المعركة من جهة، ومن جهة

[1] تيري دي مونبريال وآخرون: **موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة: على محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص106.

أخرى تجدر الإشارة إلى صلاحية هذه الأفكار التي لازالت تستخدم حتى في الحروب الحديثة*، ما يجعل من هذا الكتاب مصدر رئيسي لباقي الكتابات في مجال الإستراتيجية العسكرية.

يقول سون تسو:" **الحيلة أساس فن الحرب، لذا ينبغي التظاهر بالعجز عندما تتوفر القدرة على الهجوم، و التظاهر بعدم العمل، عند الرغبة في استخدام الجيوش، وإقناع العدو بأننا بعيدون عندما نكون على مقربة منه، وبأننا قريبون عندما نكون بعيدون عنه، واستخدموا الفخ لجذب العدو**"[1].

وهنا لا يستخدم سون تسو مصطلح الإستراتيجية العسكرية بصفة مباشرة، ولكن نجد بأن مضامين ومعاني هذا المصطلح قد رسخت في مجموعة النصائح التي قدمها للقائد العسكري قبل خوض المعركة، وبذلك يمكن أن تكون الإستراتيجية العسكرية فن كما هي علم، وذلك أثناء تطبيقها وممارستها عمليا فالتخطيط العسكري يفرض معرفة الكثير نظريا من أجل الحصول على القليل عمليا، إنها حقيقة أبدية كما يقول الإستراتيجي الصيني سان تسو:" **إن الأكثر تميزا من القادة هؤلاء هو الأكثر حكمة الأكثر استشرافا ورؤية**"[2].

إن المعطيات النظرية والرؤية الإستشرافية ضرورية لحساب تكلفة الحرب، وما قد تستهلكه من وقت ومن موارد، وبالتالي فهذه النقطة بالنسبة لسون تسو تعد من العناصر المهمة في وضع

* الإستراتيجية الحربية الأمريكية "الصدمة والترويع" التي تحدث عنها هارلمان اولمان في كتابه: **shock and awe** في عام 1996 مبنية على مبادئ كتاب **"فن الحرب"** لسان تسو.

[1] ليدل هارت: **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الرابعة 2000،ص25.

[2] سون تزو: **فن الحرب**، إعداد وترجمة: رؤوف شبايك، للإطلاع على الكتاب راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (09:46 ،2017/2/05)
http://www.lulu.com/content/340716

الإستراتيجية العسكرية، وعليه فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكلفة خوض الحرب، "**فإذا طال أمد حملتك العسكرية فإن موارد الدولة لن تواكب النفقات العسكرية**".[1] وعليه فوضع الخطط الحربية الناجحة ليس غايته التفوق والانتصار في جميع المعارك، وهذا يظهر خاصة إذا ما قمنا بحساب الخسائر المادية والبشرية للحرب.

يتضح بأن "**التفوق الأعظم هو كسر مقاومة العدو دون أي قتال من خلال منع قوات العدو من الالتحام ببعضها البعض أي عزلها وقطع خطوط الاتصال والإمداد، والتأثير على الروح المعنوية للعدو**"[2]، ولقد شرح الصيني سان تسو للقائد العسكري بأن الهدف من وضع الإستراتيجيات العسكرية والخطط الحربية هو تحقيق النصر، وبالتالي قدم سان تسو إشارة بسيطة عن الحرب النفسية كإستراتيجية عسكرية تمكن من كسب الحرب بأقل الخسائر الممكنة، وذلك تبعاً للوسائل العسكرية المتاحة آن ذاك فوضع الإستراتيجية العسكرية يأخذ بعين الاعتبار الوسائل المتاحة، وقد تتغير الإستراتيجية بتطور الوسائل.

بالرغم من الأهمية البالغة لأفكار سان تسو حول الإستراتيجية العسكرية، إلا انه من الناحية العملية في هذه المرحلة لم تتضح المعالم الأساسية للإستراتيجية العسكرية كمفهوم قائم بذاته في العلوم الحربية والعسكرية، وبقيت كتابات سان تسو عبارة عن نصائح عامة مفيدة للقائد العسكري حول طريقة وأسلوب كسب الحرب ولم يقدم تعريفاً واضحاً حول الإستراتيجية العسكرية كمفهوم له حدوده المعرفية والعلمية.

---

[1] المرجع نفسه: ص17.

[2] المرجع نفسه: ص21.

ويتضح الاختلاف حول تعريف الإستراتيجية العسكرية من خلال ما قدمه العسكري الألماني **كارل فون كلاوزفيتز CARL VON CLAUSEWITZ**، الذي قام بإضافة مجموعة من المبادئ العامة حول ما يجب أن تكون عليه الإستراتيجية العسكرية، وذلك لأجل تحقيق هدف السياسة فالإستراتيجية هي توظيف المعركة لكسب الحرب في النهاية، وبالتالي يمكن أن تكون الإستراتيجية كأداة لتوظيف المعركة لأجل كسب الحرب التي تعتبر استمرارا للسياسة لكن بوسائل أخرى، كما أن التحول الثوري في فرنسا وما تبعه من حروب كان تماشيا والأوضاع السياسية التي خلقتها الثورة الفرنسية في(1789)، وعلى هذا الأساس يعرف كلازوفيتز الإستراتيجية العسكرية بأنها:" **فن استخدام المعارك كوسيلة لأجل تحقيق هدف الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط للحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة**"[1]، هذا التفسير استقاه كلاوزفيتز من خلال الحملات العسكرية وطريقة سير الحرب في عصره، وذلك من خلال تحليلاته للهزائم البروسية سنة(1806) وحملة نابليون العسكرية على روسيا عام(1812) والطريقة التي انهزم بها، ولقد شكلت هذه الحروب الهندسة الفكرية لأهم أفكاره ومؤلفاته حول مفهوم الإستراتيجية العسكرية.

إن فكرة الربط بين الحرب والسياسة تؤكد من الناحية العملية على ضرورة العمل المتناسق بين السياسة والحرب، فكون الحرب أداة من أدوات السياسة فهذا لا يعني إنفراد السياسي بالقرار العسكري، فيقول كلاوزفيتز:"... **لذلك يجب إعطاء الهدف من الحرب للقائد للعسكري للذي الذي يقود**

[1] ليدل هارت: **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، مرجع سبق ذكره، ص274.

المعركة ويجب أن يكون موافقا على موضوع الحرب لأن القائد العسكري هو من يقوم بوضع الخطط الحربية وتنظيم الجيش والحملات العسكرية... "[1].

ويقترح كلاوزفيتز ثلاثة إستراتيجيات عسكرية لكسب الحرب وهي:

1- سحق القوات العسكرية للعدو وذلك من خلال استدراج القوات العملياتية الرئيسية للعدو أو استدراج جزء مهم من القوة التي يعتمد عليها العدو.

2- التعرف على عقد القوات العسكرية للعدو وغيرها من المعلومات حول جيش العدو وتوجيه العمليات نحو المناطق المركزة مثل العواصم أو الحصون الكبيرة.

3- كسب تأييد الرأي العام الذي سيزداد مع تحقيق الانتصارات الكبرى، كما أن التأثير المعنوي لهذه الاستعدادات هو ذو قيمة لا نهائية[2].

ومن هذا المنطلق يتضح أن جوهر العلاقة بين الإستراتيجية والحرب والسياسة تكمن أساسا في مبدأ تفاعلي تكاملي يرتبط بالأهداف، فوضع الإستراتيجية يهدف إلى كسب الحرب والحرب تخدم هدف السياسة، وهي من أهم الأفكار التي قدمها كلاوزفيتز حول الإستراتيجية العسكرية.

لقد انتقد البريطاني ليدل هارت Liddell Hart* التعريف الذي قدمه كلاوزفيتز من خلال قوله: "...**ومن عيوب هذا التعريف أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه الأمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين**

[1] Carl von Clausewitz: **On War**, translated by: Colonel J. J. Graham, New York: E P Dution and Co, third impression, 1918, p 130.

[2] Carl von Clausewitz**: Principes fondamentaux de stratégie militaire,** traduction par: Olivier Fontvieille, Éditions Mille et une nuits, 2006, p26.

* باسيل هنري ليدل هارت (Basil Henry Liddell Hart) 1895- 1970 مؤلف واستراتيجي إنجليزي.

تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، ومن ناحية أخرى تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح"[1].

إن ليدل هارت لا ينفي الارتباط بين الهدف السياسة والهدف العسكري كإطار عملي موحد، ولكن هذا لا يعني بالنسبة له أن الهدف السياسي هو نفسه الهدف العسكري ولكن "**يجب أن تتطلب السياسة هدفا عسكريا يمكن التوصل إليه عمليا**"[2]، وعليه فإن ليدل هارت يفصل بين نوعين من الإستراتيجية، فهناك الإستراتيجية العليا التي تقدر وتضاعف الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية بقصد دعم وحدات الحرب والقتال، بالإضافة إلى دعم القوى المعنوية، وهناك إستراتيجية ثانية تتولى توزيع وتنظيم الأدوار والقوى بين مختف المرافق والصناعة، وعلينا أن ندرك علاوة على ذلك أن القدرة الحربية تمثل احد أهم العوامل التي نجدها ضمن الإستراتيجية العليا للدولة ويقر ليدل هارت بأن "**...هناك الإستراتيجية البحتة أو العسكرية، التي تكون على أرض المعركة وهي عبارة عن تشابك يصعب معه إيجاد حدود العلاقة بينها وبين التكتيك، ومن الصعوبة بما كان تقدير لحظة انتهاء الحركة الإستراتيجية وابتداء الحركة التكتيكية، ولكن الإستراتيجية تسعى إلى الإقلال من المعارك إذا أمكن ذلك**"[3].

تتضح فكرة ليدل هارت حول الإستراتيجية من خلال تحليله للإستراتيجية كمفهوم موسع ومرن قابل للانتقال من المجال العسكري والحربي إلى مجالات أخرى، ويدخل في مجال الإستراتيجية

---

[1] ليدل هارت: **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، مرجع سبق ذكره، ، ص276

[2] المرجع نفسه: ص287.

[3] ليدل هارت: مرجع سبق ذكره، ص276.

قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو التجاري أو المعنوي، وكلها عوامل هامة لإضعاف قوة الخصم، أما عن الإستراتيجية العسكرية بالنسبة له فهي ترتبط بالمجال الحربي وهنا يحدد ليدل هارت الإستراتيجية العسكرية في موضع تتقارب فيه مع التكتيك، ولم يوضح ليدل هارت الحدود الفاصلة بين الإستراتيجية والتكتيك أثناء خوض المعركة، ولكن بالرجوع إلى الهدف من وضع التكتيك والإستراتجية يتضح الفرق بينهما بالنسبة له، فالأولى تسعى لوضع الخطط لكسب المعركة، أما الثانية فتسعى إلى كسب الحرب بدون خوض المعركة المسلحة إن أمكن ذلك.

ويتفق ليدل هارت مع **اندريه بوفر** *André Beaufre الذي يُعتبر أول من أخرج الإستراتيجية إلى الإطار الشمولي، وذلك من خلال تعريفه للإستراتيجية على أنها تنسيق واستعمال القوى السياسية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف لتحقيق المصلحة القومية.

أما بالنسبة **لِكولن غراي Colin S.Gray** فالإستراتيجية هي: "**استعمال القوة أو التهديد باستعمال القوة لأجل بلوغ الغاية السياسية**"، وبالتالي فهو يتفق مع أفكار كلاوزفيتز حول تعريف الإستراتيجية، وهي تمثل بالنسبة له الجسر الرابط بين العالم السياسي والقوة العسكرية[1].

ولتوضيح معنى الإستراتيجية وكذا طريقتها الديناميكية في العمل، قام كولن غراي بدراسة تتمحور حول شرح السلوك الإستراتيجي، وذلك من خلال تتبع ظاهرة الثورة في الشؤون العسكرية **RMA; Revolution in Military Affairs**، فمصطلح الثورة في الشؤون العسكرية وتطبيقاته العامة تتعلق بقضايا تاريخية، ويعتمد على مسار الحروب على وجه الخصوص ولكن لا ينحصر هذا

* أندريه بوفر André beaufre ولد في 1902 وتوفي في 1975 هو: جنرال فرنسي قاد القوات الفرنسية في العدوان الثلاثي على مصر 1956، له العديد من الأعمال النظرية حول الإستراتيجية.

[1] Colin s.Gray: **Strategy for chaos Revolutions in Military Affairs and the Evidence of History,** FRANK CASS, Southgate London, 2002, p81.

المصطلح في مرحلة تاريخية محددة، بل قد يتعداه من ناحية الفاعلية والاستخدام إلى مراحل زمنية عديدة، وهذا ما يجد تفسيراته الأساسية في كون الثورة في الشؤون العسكرية RMA تمثل بنية وديناميكية العمل الإستراتيجي[1].

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الإستراتيجية هي إحدى المفاهيم التي تستعمل بحرية في عدة مجلات مما يدل على عدم الاتفاق حول معنى هذا المفهوم، ولكن هذا الاختلاف لا ينفي حقيقة أصلها الذي ارتبطت فيه بفن قيادة الجيش وبالسياق العسكري البحت، ولكن اليوم يطلق هذا المفهوم على مجال واسع من النشاطات والأعمال، مما افقد هذا المفهوم دلالته الحقيقية التي وجد لأجلها ونستنتج من خلال البحث في إيتيمولوجيا الإستراتيجية العسكرية وتتبع أصل المصطلح، وكذا البحث في أهم التغيرات التي طرأت عليه من خلال استعراض وتحليل مجموعة من تعريفات الباحثين المختصين في هذا المجال المعرفي وتورها التاريخي، نستنتج مجموعة من النقاط نذكر منها ما يلي:

- الإستراتيجية هي مصطلح ذو أصول عسكرية، ولكنه مرتبط ضمنيا بالأبعاد السياسية والاقتصادية والمعنوية.
- الغاية من وضع الإستراتيجية العسكرية هو خدمة الهدف السياسي.
- تسعى الإستراتيجية العسكرية لكسب الحرب، بينما ينحصر التكتيك في وضع الخطة الحربية التي تمكن من كسب المعركة.
- إن الرجوع إلى بنية وديناميكية الثورة في الشؤون العسكرية RMA، سنتمكن من تحديد وفهم مسار الإستراتيجية العسكرية، والتي يدخل في إطارها الوسائل الأهداف والخطط الحربية.

[1] Ibid: p104.

- يجب التفريق بين الإستراتجية العليا التي يدخل في إطارها مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وبين الإستراتيجية البحتة التي تهتم بالعقيدة العسكرية وسياسة وأسلوب الحرب.

مما سبق يمكن اقتراح تعريف إجرائي عن الإستراتيجية العسكرية على النحو التالي:

هي ذلك العلم والفن الذي يعنى بدراسة الوسائل العسكرية وأساليب القتال وإدماجها مع المقدرات المادية والمعنوية للدولة وتوظيفها لخدمة المصلحة القومية.

إن هذا التعريف يجعل من الإستراتيجية العسكرية محل تداخل وترابط مع مفاهيم أخرى مشابهة مرتبطة بالعمل العسكري كالعقيدة والمذهب والتكتيك العسكري، وهذا علاوة على النقاش الدائر حول الإستراتيجية العسكرية من خلال التعريفات التي تم التطرق إليها لا توضح بشكل جلي الحدود الفاصلة بين هذه الأخيرة وبعض المفاهيم المشابهة لها.

ثالثاً: الإستراتيجية العسكرية وبعض المفاهيم المتداخلة

- الإستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية Militarty Doctrine: يتضح الاختلاف من خلال معطيات الإستراتيجية العسكرية، فالقيادة السياسية لكل دولة تتبع عقيدة عسكرية Militarty Doctrine معينة، ويختلف تعريف العقيدة العسكرية من بلد للآخر، ويرجع هذا الاختلاف للعوامل الأمنية التيس تختلف من بلد لآخر من جهة، ومن جهة أخرى إلى التوجهات والتطورات التكنولوجية القائمة والمستجدة، فالعقيدة العسكرية تركز على الأهداف والنتائج النهائية، فهي تقدم حلولاً ثابتة للمشاكل العسكرية على عكس الإستراتيجية العسكرية التي تقدم خيارات أو بدائل عسكرية متعدد تجاه عمل عسكري معين، فالعقيدة العسكرية هي إطار عملي يحمل أفكاراً متناسقة

ومتماسكة ومعروفة، أما الإستراتيجية العسكرية تسعى دائماً للبحث عن أكثر الوسائل عقلانية لأجل تبرير وتوثيق سياسة عسكرية معينة[1].

تتبنى الدولة عقيدة عسكرية معينة تماشياً مع التحديات والقضايا التي تواجهها، وهذا ما يفسر وجود الكثير من المدارس الحربية، والعقيدة العسكرية للدولة هي مجموعة الأفكار والآراء والاعتقادات والمبادئ الثابتة التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة ويمكن أن تأخذ هذه العقيدة نظاماً فكرياً يعرف بالتجانس والتناغم تعتمده القوى الفاعلة ونافذة في المجال الأمني لأجل تفسير واقع معين[2]، إن هذا الثبات في العقيدة العسكرية يجعل منها محل اختلاف واضح عن الإستراتيجية العسكرية التي تعرف بالتغير تماشياً والظروف والتطورات والمستجدات التي تمر بها الدولة.

كما تعتبر العقيدة العسكرية تعبيراً للأفكار ووجهات النظر والقواعد المتعلقة بمسائل التقدير السياسي للحرب المقبلة، ونظرة الدولة للحرب، وتحديد طبيعة الحرب المقبلة، وإعداد البلاد للحرب من النواحي الاقتصادية والمعنوية، والمتعلقة بمسائل بناء القوات المسلحة وتحضيرها وأساليب خوض الحرب التي تتبناها الدولة، وعلى ضوء هذه العقيدة العسكرية تتضح القواعد الأساسية للإستراتيجية العسكرية لدولة ما، أي أن الإستراتيجية العسكرية هي وليدة العقيدة العسكرية.

[1] بيرت تشايمن: **العقيدة العسكرية " دليل مرجعي"**، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015، ص11.

[2] صالح زياني: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، العدد الخامس، ص290.

– الإستراتيجية العسكرية والتكتيك العسكري: التكتيك العسكري هو ذلك العلم والفن الذي يهتم بتنظيم القوة العسكرية، فيهتم التكتيك العسكري بجمع وتنظيم الأسلحة والوحدات العسكرية، ويهدف أساساً إلى هزيمة العدو وتحقيق النصر على أرض المعركة، ويمكن بهذا الوصف اختبار التكتيك العسكري في نهاية كل معركة، ولقد تساءل كلاوزفيتش عن مصدر نجاح التكتيكات العسكرية وتحقيق النصر الحاسم في المعارك[1] هل هو نتاج الخبرات التاريخية المتراكمة أم أنها وليدة التفكير المجرد؟ وإن الإجابة عن هذا التساؤل بحسبه تكمن في المزاوجة بين المعايير النظرية والخبرة العملية.

يهدف التكتيك العسكري أساساً – كما أسلفنا الذكر– إلى تحقيق النصر على ارض المعركة وبالرجوع إلى هذه النقطة نكتشف محل الاختلاف الجوهري بين التكتيك العسكري وبين الإستراتيجية العسكرية التي لا تقف عند معركة واحدة فحسب بل تهتم بالحرب بصفة عامة فأفضل إستراتيجية عسكرية بحسب سان تسو هي كسب الحرب بدون خوض المعارك إن أمكن ذلك.

إن الإستراتيجية العسكرية تهتم –إضافة إلى الجانب العسكري– بالسياقات والظروف والإمكانات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية التي يشهدها البلد، بينما ينحصر التكتيك في الاهتمام بدراسة الخطط الحربية وطريقة تقسيم الجيش وغيرها من الوسائط العسكرية لتحقيق النصر في المعركة.

المطلب الثاني: محددات بناء الإستراتيجية وإعداد الدولة للدفاع

أولاً: محددات بناء الإستراتيجية

[1] Hugh Smith: **On Clausewitz A Study of Military and Political Ideas**, Library of Congress Cataloging-in-Publication, 2004, p59.

يقول كولن غراي بأن "**الإستراتيجية تتميز بطبيعة معقدة ووظيفة لا تتغير عبر القرون**" فالإستراتيجية تهدف دائما لخدمة المصلحة القومية للدولة، ولأجل تحقيق هذا الهدف تستخدم أفضل ما لديها من قدرات وأدوات القوة في بيئة قد تتسم بدرجات كبير من التعقيد والتقلب والغموض، وتعد البيئة الدولية والمحلية تجسيداً فعلياً لهذه العلاقة الدياليكتية التي تفرض خيارات عقلانية وغير عقلانية كجزء من المنظومة الإستراتيجية إضافة إلى عوامل أخرى كالثقافة والجغرافيا والطبيعة والحلفاء والمنافسون ...الخ، وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية تتميز بمجموعة واسعة من المنطلقات والمحددات يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية[1]:

- الإستباقية: تتميز الإستراتيجية بالطابع الاستباقي التوقعي المبني على الإفتراضات والإمكانات لأجل ضمان المصالح الوطنية مستقبلاً.
- الخضوع للسياسة: الإستراتيجية تسعى لخدمت الهدف السياسي، والإستراتيجية تضمن تحقيق أهداف السياسة بينما تضمن السياسة اتباع أهداف صحيحة.
- الإستراتيجية تعتمد على منظور كلي وتحليل شامل للبيئة الإستراتيجية، فهي تشمل الوسائل وأساليب العمل الإستراتيجي وتكيفها مع الموارد المتاحة والممكنة انسجاماً مع الهدف المنشود.
- الإستراتيجية تحدد ما يجب إنجازه، ولماذا يجب إنجازه، وتركز على النتائج النهائية، وتضع الخبير الإستراتيجي أمام مأزق يهدد فيه الوضع الراهن وتخلق مخاطر فعلية أمام البيئة الإستراتيجية.
- المخاطرة والتصادم جزء أساسي في الإستراتيجية: ولكن الإستراتيجية الجيدة تستبق حدوث التصادم وتسعى للتخفيف من الضرر.
- الإستراتيجية عملية تراكمية تكون منسجمة مع مجرى الأحداث، فالتغيرات والأحداث البسيطة يمكن أن يكون لها أثر بليغ في المستقبل.

[1] هاري آر. يارغر: **الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي:التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص ص 262، 263.

الشكل رقم 3: محددات إعداد الإستراتيجية

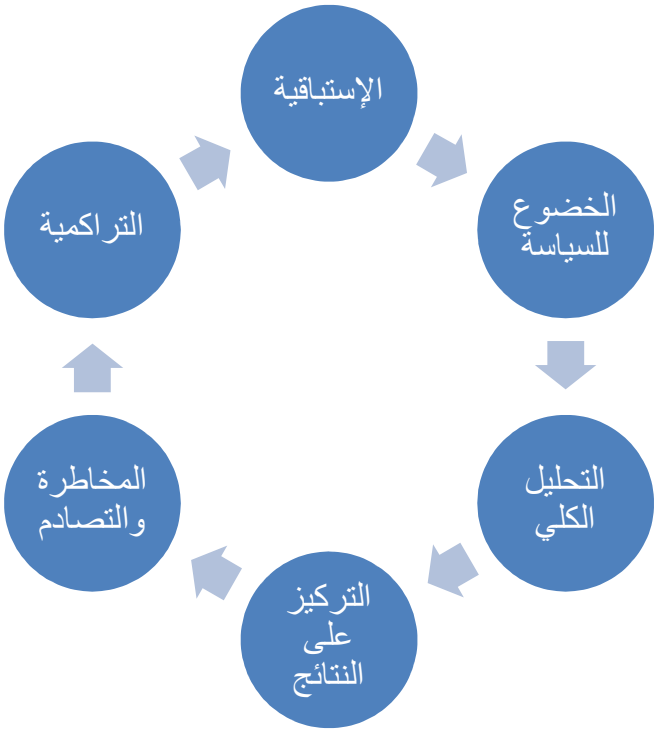

المصدر: من إعداد الباحث من خلال المرجع هاري آر. يارغر: **الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي:التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص ص 262، 263.

ثانياً: التخطيط وإعداد الدولة للدفاع

ترتبط عملية التخطيط الإستراتيجي العسكري وإعداد الدولة للدفاع بإستراتيجية طويلة المدى تتطلب التكامل السلس للعديد من العناصر الوطنية، إضافة إلى التحضير العسكري ترتبط أيضاً بقضايا الدبلوماسية، والمعلومات، والاقتصاد، والمالية، والاستخبارات، وإنفاذ القانون[1]، وهذا علاوة على

[1]National Defense Strategy of The United States of America, **Sharpening the American Military's Competitive Edge**; 2018, p4, look at the site(10/11/2018/ 10:04) https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf

المجالات الجغرافية، والثقافية، والحضارية، ويُجمع الكثير من المفكرين من أمثال كلاوزفيتش وليدل هارت على أن الإستراتيجية العسكرية تسعى لخدمة أهداف السياسة، وبالتالي فانسجام الإستراتيجية العسكرية مع التوجه العقائدي للدولة ومقوماتها وقدراتها ووضوح فلسفتها وقيمها[1] وكلما أدى ذلك بناء إستراتيجية عسكرية متوازنة والعكس بالعكس.

وتتوقف نوعية موارد الدولة في بنائها للإستراتيجية العسكرية على نوعية إدراكها لشكل ونوعية التهديد، وتحديدها للتهديدات المحتملة أو التهديدات الفعلية المحدقة بها، وذلك من خلال تصنيفها لنوعية التهديد من حيث التوقيت ودرجة الخطورة (خطر وشيك، خطر متوقع، خطر ممكن وخطر مستبعد أو خطر جداً، وخطر أو خطر مقلق وأقل خطورة)، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على نوعية التسلح، وإعداد القوات البرية والجوية والبحرية، وتتأثر الإستراتيجية العسكرية في الدولة بشكل مباشر بميزانية الإنفاق العسكري، وحجم القوى البشرية وبنيتها العمرية والتعليمية وتوزيعها وحجم قوات الاحتياط من حرس وطني أو ميليشيات إضافة إلى مدى التحكم في العامل التكنولوجي ولاستخباراتي.

[1] خليل حسين، حسين عبيد: **الإستراتيجيا التفكير و التخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب و إستراتيجية الاقتراب غير المباشر**، مرجع سابق، ص103.

الشكل رقم 4: محددات القوة العسكرية والإستراتيجية للدولة.

نوع وعدد الدبابات.	عدد ومستوى الرادارات الدفاعية.
نوع وعدد المدرعات القتالية والناقلة.	عدد ومستوى نظم الإنذار المبكر عن الصواريخ.
نوع وعدد راجمات الصواريخ.	مستوى وفاعلية الاستخبارات العسكرية.
نوع وعدد القواعد المضادة للصواريخ.	حجم القيادة الجوية للفضاء الإقليمي.

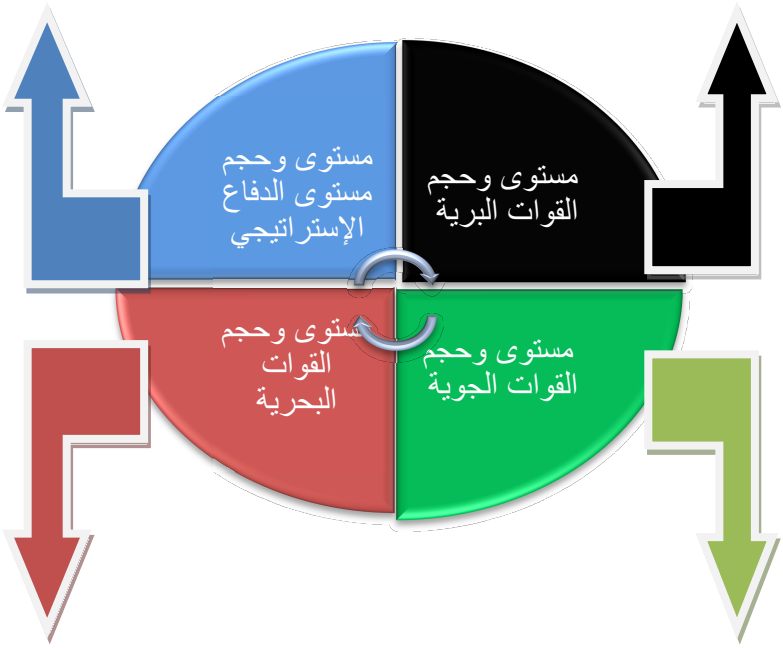

نوع وعدد الطائرات الاعتراضية والقاذفات الإستراتيجية.	نوع وعدد البوارج والسفن والطرادات والفرطقات والقطع البرمائية.
نوع وعدد طائرات الاستخباراتية والإنذار المبكر والتشويش الإلكتروني.	نوع وعدد الغواصات التكتيكية والنووية.
نوع وعدد المطارات والقواعد الجوية.	مستوى الإطلالة البحرية وعدد قواتها البحرية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المرجع: خليل حسين، حسين عبيد: **الإستراتيجيا التفكير والتخطيط الإستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب و استراتيجية الإقتراب غير المباشر**، ص ص 104- 105.

المبحث الثاني: أشكال التهديدات اللاتماثلية وعوامل انتشارها

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تعد عاملاً أساسياً في الانتشار الواسع للتهديدات اللاتماثلية، والتي تتمثل في الانتشار الواسع للأعمال الإرهابية على الصعيدين الوطني والدولي فأصبح الإرهاب اليوم يشكل أبرز تهديد لأمن الدول والمجتمعات والأفراد، فدراسة ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود أصبحت تشكل الهاجس الأكبر بالنسبة للكثير من الباحثين والأكاديميين المهتمين بالشأن الأمني، وتجدر الإشارة إلى أن الإرهاب يشكل اليوم –في ظل انطواءه تحت جماعات محكمة التنظيم وتستخدم في عملها أحدث أنواع الأسلحة والتقنيات– هاجس كبير بالنسبة للمنظرين ورجال الميدان، كما أن الموجات الكبيرة للهجرة غير الشرعية مع تزايد انتشار حرب العصابات في إطار الجريمة المنظمة التي قوضت المفهوم التقليدي للتهديد الأمني المباشر.

المطلب الأول: تزايد انتشار الأعمال الإرهابية

بالرغم من أن الظاهرة الإرهابية قد أضحت في عالمنا المعاصر من بين أكثر الظواهر الجنائية والسلوكية تهديداً لأمن واستقرار الدول وأشدها تأثيراً على الحريات الأساسية للأفراد، إلاَّ أنه لا يوجد هناك تعريف جامع مانع لهذه الظاهرة، وتعود الصعوبة في الإجماع لأجل تقديم تعريف موحد للإرهاب إلى تشعب الظاهرة الإرهابية وتعدد أشكالها وأهدافها وتنوع دوافعها، فمن الناحية اللغوية قد عُرف الإرهاب بحسب المعجم الوجيز كالتالي:" **أرهب فلاناً أي خوفه وفزعه والإرهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية**"[1].

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**، ص18، أنظر الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com

أما في اللغة الإنجليزية فبحسب معجم السياسة والحكومة **Dictionary of Politics and Government** فإن الإرهاب هو: "**استخدام أعمال العنف لتحقيق الهدف السياسي**"[1].

لقد عُرف الإرهاب اصطلاحا على أنه: "**كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الرعب أو الخوف بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى على المجتمع بأكمله وصولاً إلى هدف معين يسعى الفاعل (الفرد الإرهابي أو الجماعة الإرهابية إلى تحقيقه)**" كما أن العمل الإرهابي يتكون من عناصر رئيسية لابد من توفرها مثل: "**استخدام أو التهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف ويوجه ضد فرد أو مجموعة بهدف خلق حالة من الرعب والفزع، ويبث رسالة معينة ويخلق تأثير نفسي يسمح بالتأثير على المستهدفين من العمل الإرهابي، وعادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر الذي قد لا يكون له أدنى علاقة بقضية الإرهابيين**"[2].

من الناحية العملية فإنه بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي، وزوال الثنائية القطبية وتغير النظام العالمي، وما رافقه من تكريس لمظاهر العولمة التي خلقت فرصاً كثيرة وخلقت معها تحديات أكثر هذا إضافة إلى تزايد الاستخدامات التكنولوجية، والتطور الواسع للمجالات العسكرية عبر العالم، كل هذه التحولات خلقت مناخاً ملائماً لتنامي الظاهرة الإرهابية وتطورها لتكتسب خصائص جديدة أبرزها تحول الجماعات الإرهابية إلى شبكات موسعة يصعب اختراقها أو رصد تحركاتها أو التنبؤ بسلوكياتها، وتعتمد الجماعات الإرهابية للتنسيق بين المنظمين لها والعاملين

[1] Dictionary of politics and Government, P.H. Collin: Bloomsbury Reference Book, Third Edition, p244.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: مرجع سبق ذكره، ص 12.

فيها على النظم المعلوماتية والتقنيات التكنولوجية الحديثة، وذلك لما توفره النظم الاتصالية الجديدة من ميزات أساسية تتمثل في سهولة الاتصال وبتكلفة منخفضة[1].

إن تزايد الهجمات الإرهابية خاصة بعد أحداث 2001/09/11 أصبحت تشكل أبرز تهديد لا تماثلي لأمن الدول، توضح الدراسة التي يبينها الرسم البياني الذي سنأتي على ذكره الارتفاع المستمر والواسع للضحايا البشرية الناجمة عن العمليات الإرهابية من جهة، ومن جهة أخرى الانتشار الواسع للعمليات الإرهابية التي تعرف نشاطا متزايدا عبر جل مناطق العالم خاصة بعد 2012.

رسم بياني 1: تزايد ضحايا الأعمال الإرهابية في العالم من 1970 إلى غاية 2015.

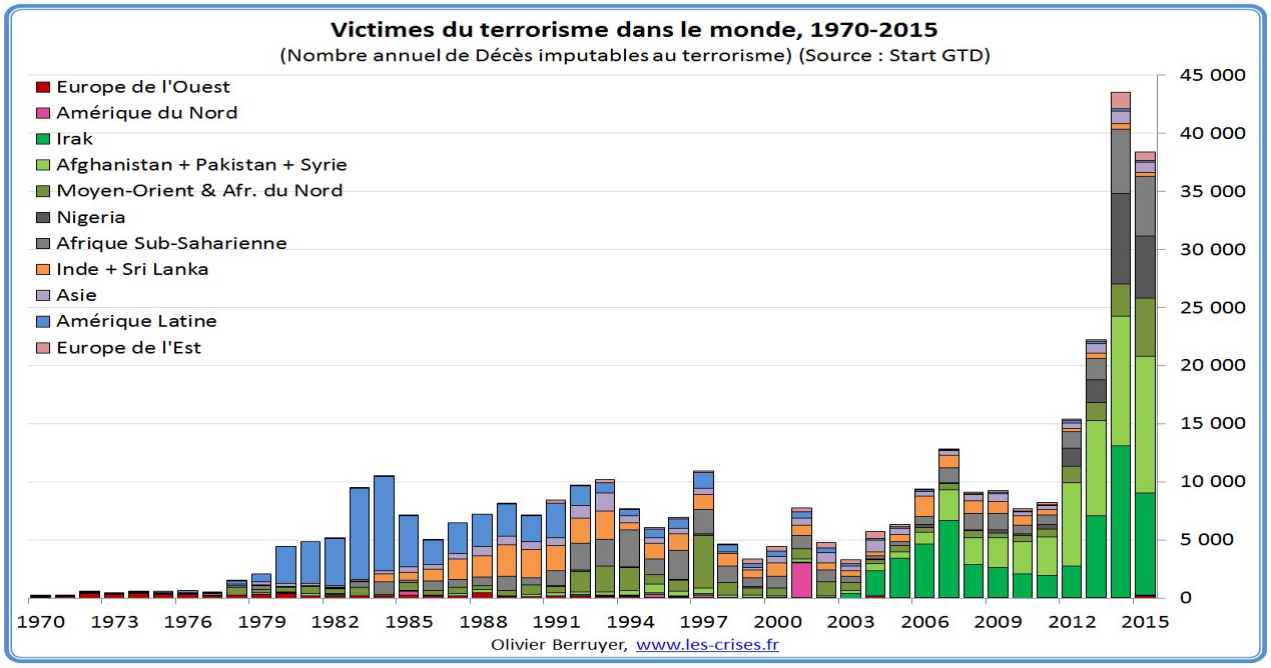

المصدر: انظر الموقع الالكتروني تاريخ التصفح، (2018/11/02، 14:20): https://www.les-crises.fr/les-attentats-dans-le-monde

[1] أدمام شهرزاد: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد الأول 2013، ص51.

ومن هذا المنطلق يتضح بأن هناك أدلة متزايدة على أن الحرب اللاتماثلية أصبحت تمثل الاختيار الأمثل للجماعات المتطرفة التي ستشكل أبرز تهديد للأمن الوطني والدولي في القرن الحادي والعشرين، وهناك العديد من الدروس التي وجدت على مرِّ السنين حول كيفية مواجهة التهديد اللاتماثلي ولكن اليوم هناك اعتراف دولي حول اتساع وتعقيد هذه الظاهرة، وقد انتشرت الكثير من الكتابات حول كيفية مواجهة التهديد اللاتماثي خاصة بعد أحداث 2001/09/11، وقد ظهرت العديد من التدابير التي تم إتباعها من قبل الحكومات، ولكن حتى الآن لا توجد رؤية إستراتيجية كبرى وواضحة تشمل وتحدد جميع الجوانب المتعددة والمتنوعة للتهديد الأمني اللاتماثلي[1].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وتزايد انتشار حرب العصابات.

تعد الجريمة المنظمة من أهم العوامل المساعدة على انتشار التهديدات اللاتماثلية على الصعيد العالمي بعد الأعمال الإرهابية، وتجدر الإشارة إلى أن الجريمة بصفة عامة هي ظاهرة بشرية لازمت الإنسان منذ بداية حياته على سطح الأرض، فكلما زادت الحاجات واحتدم الصراع زادت حالات الجريمة وتنوعت رغم كل القوانين والاتفاقيات والتشريعات التي تحمي حقوق الإنسان، ولقد بدأ تداول مصطلح الجريمة المنظمة **Organized Crime** مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، متزامنة مع حالة التطورات الاجتماعية والاقتصادية وظاهرة العولمة والثورة العلمية وما رافقها من تطورات في مجال المعلوماتية والرقمية والاتصالات التي أدت إلى عولمة الجريمة حيث عبرت الحدود الوطنية"[2].

---

[1] David ELong**: Countering Asymmetrical Warfare in the 21st Century: A Grand Strategic Vision**, center for contemporary conflict, Monterey California, Naval Postgraduate School, July 2008.

[2] حميد ياسر الياسري: ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 21، ص 256.

يمكن تعريف الجريمة المنظمة من وجهة نظر علم الاجتماع بأنها "**سلوك تنتهجه منظمات إجرامية محترفة جيدة التشكيل تضم في عضويتها مجموعة من الأعضاء أو العملاء الذين تختلف صورهم عن الأنماط الإجرامية التقليدية، وتستغل هذه المنظمات الجرائم الخطيرة كوسيلة لتحقيق أرباحها وبسط نفوذها وتأثيرها الاقتصادي واستغلالها للأفراد**"[1].

وعرفها المؤتمر الدولي الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في جنيف عام 1975 بأنها: "**الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً، يُرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم، ويهدف لتحقيق الثراء للمشتركين فيه على حساب المجتمع وأفراده ومنها جرائم ضد الأشخاص أو الأموال، وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي**"[2].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 15 نوفمبر 2000م عرفتها كما يلي: "**يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة من أكثر الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو**

[1] إمام حسنين خليل: التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة دراسة مقارنة بين الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2017/10/20، 12:25)

strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR.../rua09_08.pdf

[2] المرجع نفسه: ص 15.

غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[1]." ويتضح من هذا التعريف أن الذي يضفي صفة الجريمة المنظمة على النشاط الإجرامي هو ارتكابها من قبل جماعة محددة البنية.

يمكن إدراج مجموعة من الخصائص التي تتسم بها هذه الجريمة وهي:

– التنظيم الجماعي والبناء الهرمي: يسمى أي نشاط إجرامي جريمة منظمة عندما يصدر عن جماعة ذات هيكل تنظيمي يتمثل في رئيس الهرم وتكون له السلطة الكاملة على المنظمة التي تخضع لقاعدة هرمية معقدة.

– التخطيط والاحتراف: حيث تتشكل من مجموعة من المجرمين المحترفين ولهم خبرة في المجالات الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية وغيرها، أو قد يستعينون بخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والمال والأسلحة فتأتي الجريمة المنظمة نتيجة لخطة متكاملة الحلقات كل حلقة مكملة للأخرى.

– النطاق عبر الوطني: تعد الميزة العالمية من أهم سمات منظمات الإجرام اليوم، وذلك تبعاً للتطور التكنولوجي وسهولة عمليات الاتصالات والمواصلات واختراق حدود الدول مما زاد من الأنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

– العنف والفساد: لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كاستخدام العنف والتهديد والترعيب والابتزاز والرشوة والقتل.

– التحالفات الإستراتيجية بين المنظمات الإجرامية: وذلك بهدف تخفيض المخاطر وخلق أسواق جديدة كالتحالف الذي حصل بين الكارتل الكولوجي والمافيا الايطالية الصقلية والذي كان له الدور الحاسم في تنمية واستغلال أسواق الكوكايين في أوروبا الغربية.

---

[1] الأمم المتحدة الجمعية العامة: **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الدورة 55، 2000. انظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح (2018/12/12، 13:12)
http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للجريمة المنظمة هو جني الأرباح والأموال في وقت قياسي وبكافة الطرق والوسائل غير المشروعة[1]، وتحقيق الهيمنة وحرية التحرك والمحافظة على الاسم والصيت والبصمة الإجرامية للمنظمة.

غير أن الجريمة المنظمة لم تصبح عبر وطنية إلا خلال أربعينيات القرن العشرين الماضي بعدما بدأت المافيا الايطالية والأمريكية بعمليات تهريب المخدرات بين الدول، وزاد نشاطها خلال عقدي الثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وهذا نتيجة للتطور الكبير في مجالات الاتصال والمواصلات وانهيار دول الكتلة الشرقية بسبب التحول السريع نحو اقتصاد السوق، ونشوء الاتحاد الأوربي الذي سمح بحرية مرور البضائع والأشخاص بين دول الاتحاد، أضف إلى ذلك السلطة ومشاكل التنمية في الكثير من دول العالم الثالث، مما أتاح للجريمة المنظمة توسيع أنشطتها ونطاق عملها وباتت تشكل خطراً داهماً على كيان الدول وأسسها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ولم يعد بإمكان أي دولة مهما بلغت قوتها أن تواجه بمفردها الجريمة المنظمة حيث كان لا بد من التعاون الدولي والإقليمي في سبيل ذلك[2].

لقد اهتم المجتمع الدولي بموضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيث عزز ذلك بعدة اتفاقيات ومعاهدات بينها:

- اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات (فيينا1988).

---

[1] مختار السعد القاضي: نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها، **أعمال الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، القاهرة 28-29مارس 2008، ص ص 112-113.

[2] الجمهورية اللبنانية وزارة العدل: **نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (2018/12/22)
ftp://pogar.org/localuser/pogarp/arabniaba/crime/cairo/saad-a.pdf

- إعلان بازل عام 1988 والخاص بمنع استخدام الإجرامي للجهاز المصرفي بغرض غسيل الأموال.
- التوصيات الأربعين الصادرة عن لجنة العمل المالي لغسيل الأموال والتي تغطي جوانب متعددة لهذه الظاهرة فيما يتعلق بالمعاملات النقدية المحلية والدولية ذات الصلة بالأعمال غير الشرعية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تم التوقيع عليها في باليرمو بإيطاليا في شهر ديسمبر 2000م[1].

وبالرغم من الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية التي تسعى للحد من انتشار الجريمة عبر الوطنية إلاَّ انه من الناحية الواقعية هناك تزايد كبير لحركات الإجرام في العالم، وبما أن الجريمة المنظمة اليوم تستغل كل الطرق والأساليب التكنولوجية المستحدثة لأجل تحقيق أهدافها، فإن المكافحة الفعالة لهذه الأخيرة يستلزم ابتكار أساليب ووسائل غير تقليدية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني غير تماثلي

تعتبر ظاهرة الهجرة أحد أكثر الظواهر البشرية قِدماً، إذ عرفها الإنسان البدائي بداعي البحث عن حاجاته الأساسية لأجل الحفاظ على البقاء، وقد تطورت هذه الظاهرة بتطور المجتمعات البشرية، ولم تعد الهجرة فقط لإشباع الحاجيات الفيزيولوجية والاقتصادية للإنسان بل أصبحت لها دوافع أخرى مرتبطة بالجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.

لقد حثت مختلف الديانات السماوية والنصوص المقدسة على الهجرة، ففي القرآن الكريم ورد لفظ الهجرة 26 مرة وهنا دلالة واضحة على أهمية الهجرة وتعدد دلالاتها ومعانيها، ويتجلى ذلك في

[1] عبد المجيد محمود: الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي والتشريع المصري، **أعمال الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، القاهرة 28-29مارس 2008، ص ص 16-17.

قوله تعالى:" **وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا**"[1].

وقد كفلت العهود والمواثيق الدولية اليوم للإنسان حقه في الهجرة بحيث تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 على أن لكل فرد حرية التنقل واختيار مكان الإقامة داخل الدولة، وتنص المادة 2/12 من العهد بشأن الحقوق المدنية والسياسية والتي وقعت عليها هيئة الأمم المتحدة في 1966/12/16 على أن لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده[2].

أولا: الهجرة غير الشرعية: التعريف والأسباب

لأجل الاقتراب من مفهوم الهجرة غير الشرعية –التي أضحت تمثل في عالمنا اليوم أحد الظواهر المهددة للأمن من منظوره الموسع– وفهم أسبابها وأبعادها ومحدداتها وجب علينا أولاً التطرق لمفهوم الهجرة الشرعية.

يمكن تعريف الهجرة الشرعية على أنها "**مغادرة الشخص لإقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة فيها، وتحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح لها نظمها القانونية باستقبال الأجانب، وتتم عن طريق دخول الأفراد من الأماكن المحددة قانوناً، سواءً كانت عن طريق الإقليم البري أو الجوي أو البحري للدولة، وتشترط الدولة لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة، أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز**

[1] سورة النساء الآية: 100.

[2] ونيسة الحمروني الورفلى: **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص68.

مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات[1]" وبالتالي فإن الأفراد في أغلب الأحيان عند عدم تمكنهم من الحصول على الوثائق الشرعية المطلوبة من طرف الدولة محل الإقامة أو الدولة المستقبِلة فإنهم يلجئون إلى ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية.

يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بحسب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1990/12/18، والتي تعرف المهاجر غير الشرعي على أنه: " **شخص بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية...**" كما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها: "**الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم دولة من قِبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير الأماكن المحددة، ومن دون التقيد بالضوابط والقيود الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد**"[2].

وتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها عبور شخص لحدود دولة من غير المنافذ القانونية المحددة من طرف كل دولة، أو عبر المنافذ القانونية ولكن باستخدام وثائق مزورة، أو بقاء الشخص في بلد غير بلده بعد انقضاء المدة القانونية للعمل أو الدراسة أو السياحة، وبالرغم من صعوبة إيجاد تعريف موحد يشمل كل الأصناف والأشكال والأساليب التي ينتهجها المهاجر غير الشرعي إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الخصائص الرئيسية والتي من خلالها يمكن تحديد المهاجر غير الشرعي، فيدخل في هذا الإطار كل شخص يدخل لبلد ما بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعيته، وكل شخص

---

[1] محمد غربي وآخرون: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 20.

[2] عز الدين مختار فكرون وعلي مفتاح الجد: واقع الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، المجلد 6، العدد الأول، 2017، ص 132.

دخل لبلد ما بطريقة قانونية ثم يبقى بذلك البلد بعد انقضاء الفترة المحددة قانوناً، وكل شخص يعمل بطريقة غير قانونية في البلد المستقبِل[1].

تجدر الإشارة إلى تشابك أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية وترابطها والتي نذكر منها:

1. الأسباب السياسية: تعتبر الأسباب السياسية من أهم الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وخاصة في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وما يمكن أن ينتج عن ذلك من حروب أهلية ونزاعات مسلحة وانتهاكات لحقوق الإنسان داخل البلد الأم، كما يتضح بأن التوزيع غير العادل للثروة بسبب الانتماءات السياسية أو العرقية أو الدينية، وانتشار الفساد وعدم تكافئ الفرص والمحسوبية، كلها تعتبر مسببات أساسية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: تعتبر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية على رأس أسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان العالم الثالث، وبالتالي فإن جزء كبير من المهاجرين بصفة عامة والمهاجرين غير الشرعيين على وجه الخصوص يهاجرون بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدنية، فلو عدنا للدول العربية كأحد البلدان التي تعاني من هجرة شبابها نحو الدول الأكثر تقدماً نجد بأن البطالة بهذه الدول بحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الذي قدر نسبة البطالة بهذه الدول ما بين 15% إلى 20% وتتزايد هذه النسبة بمعدل 3% سنويا، وتشكل هذه الأسباب أهم عوامل الطرد الاقتصادية في بلدانهم الأصلية ويسعون لتحسينها من خلال الهجرة إلى البلدان التي

[1] مراد فول: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السابع، جوان 2017، ص32.

تتوفر فيها عوامل الجذب في المجال الاقتصادي، وهذا علاوة على الأسباب النفسية والاجتماعية كالبحث عن السكن والصحة والتعليم، والهجرة بحثاً عن ضمان حياة أفضل[1].

ثانيا: البعد الأمني غير التماثلي للهجرة غير الشرعية

لقد موضوع الهجرة غير الشرعية اهتماماً بالغاً على عدة أصعدة يرجع ذلك بالدرجة الأولى لارتباط هذا المفهوم بشكل وثيق بالجانب الأمني، وذلك لارتباطها المباشر بالتهديدات الأمنية للدول المرسِلة والمستقبِلة ودول العبور على حد سواء[2]، فبسبب تشابك تأثيرات هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية وحتى القيمية والثقافية والدينية المؤثرة بشكل مباشر على الوضع الأمني داخل الدولة كونها تتعلق بالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر عبر الحدود من جهة، ومن جهة أخرى لارتباطها بالجماعات الإرهابية التي تستغل أوضاع المهاجرين غير الشرعيين لتنفيذ عمليات إرهابية.

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 بأن غياب الأمن الإنساني والتنمية يمثلان أهم العوامل الفاعلة في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالشعور بغياب الأمن بمفهومه الشامل من حرية وحقوق المأكل والمسكن اللائق وغيرها من العوامل تمثل بالدرجة الأولى محفزات للأمن الإنساني المسببة للهجرة سعياً وراء ظرف أفضل ومستوى معيشي يؤمِن للأفراد والجماعات أوضاعاً أحسن[3].

---

[1] نور الدين حاروش: الاهتمام الأكاديمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية للظاهرة من خلال بعض الرسائل الجماعية، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد الثالث، ديسمبر 2014، ص18.

[2] ونيسة الحمروني الورفلي: **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**، مرجع سابق، ص101.

[3] راجع تقرير التنمية العربية الإنسانية: 2009، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/12/02، 14:35) https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

هناك نقاش واسع فكرة غير الشرعية كونها أحد الأدوات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في تنفيذ أعمالها، وقد أكد على هذا الطرح الفرنسي **هايسمنس Huysmans** في دراسة أجراها حول الهجرة في الإتحاد الأوروبي، وقد ربط هذا الأخير اتفاق شنغن واتفاقية دبلن للهجرة مع الإرهاب والجريمة المنظمة العالمية ومراقبة الحدود، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبحت قضايا الهجرة تدرج ضمن أجندات الأمن القومي الأمريكي، وقد قام جورج بوش الإبن بوضع إستراتيجية لمكافحة الإرهاب من خلال سياسة الهجرة، وقد أدرجت دائرة الهجرة والتجنيس ضمن مؤسسة الأمن الداخلي مع تشريع قوانين تسمح بالتفتيش والتجسس على المهاجرين، وبالرغم من ذلك فإن دراسة حول الإرهاب والهجرة نشرت في المجلة الأوروبية للأبحاث في الجريمة تؤكد فيها بأن العلاقة بين الهجرة والإرهاب هي ليست حقيقة موضوعية[1].

إن الحوادث الإرهابية الحاصلة بعد 2001 لا تتعلق فقط بالمهاجرين غير الشرعيين كما هو شائع، بل إن من يقوم بالأعمال الإرهابية هم مواطنون مقيمون بطريقة شرعية، فلوعدنا لتنظيم داعش الإرهابي على سبيل المثال نجد بأن خمسة آلاف مواطن أوروبي في صفوف هذا التنظيم الإرهابي[2].

[1] Julia Tallmeister**: Is Immigration a Threat to Security?**, look at the site (01/05/2018, 12:30)

http://www.e-ir.info/2013/08/24/is-immigration-a-threat-to-security/

[2] رولان مرعب: تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها، **مجلة الدفاع والوطن اللبناني**، العدد 98، راجع الموقع الإلكرتوني، (2018/05/01، 12:31) http://cutt.us/FZuov

المبحث الثالث: الأساليب والوسائل العسكرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

تؤكد الكثير من الدراسات التي يحتويها هذا المبحث على دور الوسائل العسكرية المستحدثة وفعاليتها ومميزاتها الاقتصادية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، مثل الآليات المتحكم فيها عن بعد وحرب الفضاء السيبيراني، إضافة إلى العمل المخابراتي والدعاية وفاعليتها في المواجهة اللاتماثلية، وخاصة إذا ما تم إدماجها مع مجموعة من الأساليب التي تساهم في خلق بيئة عسكرية أكثر قابلية للتكيف مع التهديدات اللاتماثلية، وذلك في إطار تطوير العلاقات المدنية العسكرية وإعادة النظر في هيكلة الجيوش النظامية ودورها في المواجهة اللاتماثلية.

المطلب الأول العلاقات المدنية-العسكرية في المواجهة الأمنية اللاتماثلية

أولا: تطوير العلاقات المدنية-العسكرية كديناميكية أمنية

بحسب **فانسن لافونتان Vincent LAFONTAINE** فإن التعاون المدني–العسكري "**يشير إلى الوظيفة التي تهدف إلى إدماج القوة العسكرية مع السكان المحليين، وذلك من أجل تسهيل تسيير المهمات وتحقيق الأهداف، وتعزيز حالة الأمن وإدارة الأزمات، كما تعبر إجراءات التعاون المدني العسكري عن تلك الأعمال والجهود التي تسعى إلى الاستغلال الأمثل للقطاعات المدنية والجهات الفاعلة فيها، والتي تشكل جزءاً من السكان والسلطات المحلية المدنية، واستخدامها لأجل تسهيل العمليات العسكرية وتحقيق الأهداف العملياتية**"[1]، كما يمكن فهم العلاقات المدنية العسكرية على أنها جانب وأسلوب مهم من جوانب وضع سياسات الأمن القومي للدول، فيتم وضع سياسات

[1] Vincent LAFONTAINE: **coopération civilio-militaire**, centre interarmées de concepts et doctrines et d'expérimentations, juillet 2012, paris, p19.

الأمن القومي من قبل صناع القرار لأجل حماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أي تهديد حاصل أو قد يحصل في المستقبل.

ووفقاً لصامويل هنتنغتون SAMUEL Huntington الذي يعتبر من الباحثين الأوائل في مجال علاقة التعاون المدني العسكري والذي يقر بأن الاستثمار في مجال العلاقات المدنية العسكرية سيعزز حتماً الأداء الديمقراطي، وذلك من خلال خلق التوازن وضبط التأثير النسبي للضباط العسكريين والمسئولين المدنيين في اتخاذ القرارات المصيرية للدولة والمتعلقة أساساً بالأمن الداخلي والدفاع الخارجي[1].

إن عملية خلق التوازن بين القطاعين المدني والعسكري في مجال صناعة القرارات المصيرية للدولة، لا يعني إلغاء العلاقة بينهما لأن هناك اعتماد ودور كبير للجيش في صنع السياسات من جهة، ومن جهة أخرى هناك اعتماد لا يمكن الاستغناء عنه يتجسد في اعتماد المؤسسة العسكرية على القطاع المدني، وبتالي هناك اعتماد متبادل على الأداة العسكرية في السلطة الوطنية، وهذه تعتبر إحدى المعتقدات الأساسية في الفكر الليبرالي.

إضافة إلى أن تفسير سياسة الأمن القومي في إطار العلاقات المدنية–العسكرية ترتكز على ثلاثة أشكال يتجسد الشكل الأول سياسة الأمن العسكري الخارجي، وفي الشكل الثاني سياسة الأمن الداخلي، أما الشكل الثالث فيهتم بالتغيرات طولية الأمد، والتي ترتبط بالمجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

[1]JOHANNA Mendelson Forman: **From Civil-Military Relations to Security Sector Reform: New Directions, Old Visions,** Paper prepared for delivery at the Latin American Studies Association Meeting Miami, Florida March 16-18, 2000, p3.

في دراسة أعدها الألماني **فالكنبارغ طوماس Falkenberg THOMAS** حول العلاقات المدنية العسكرية فقد حدد فيها هذه الأخيرة من خلال ثلاثة مداخل رئيسية هي الدولة والمجتمع والقوات المسلحة وضمان التوازن بينها، وذلك وفق النقاط الآتية[1]:

1) السيطرة المدنية تفوق القطاع المدني وأولويته على القطاع العسكري في القرارات المصيرية بشكل عام.
2) التعاون المدني– العسكري فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي، وبالتالي هنا التأكيد على إدراج التعاون المدني العسكري في خانة الأساليب الهامة والتي لا يمكن الاستغناء عنها لأجل ضمان الأمن قومي في مواجهة التهديدات.
3) إدماج القوات المسلحة والجنود في الدولة والمجتمع.

ثانيا: دور العلاقات المدنية العسكرية في المواجهة اللاتماثلية

لقد فرض النمط الجديد من التهديدات اللاتماثلية – التي عرفت تزايداً واسعاً مع بدايات القرن الحادي والعشرين– أساليب جديدة في المواجهة، ولعل من بين أبرز هده الأساليب يتجسد في تطوير التعاون المدني–العسكري.

إن النجاح الإستراتيجي وتحقيق الأمن أصبح يتطلب بشكل مُلِح استغلال العلاقات مابين القطاعين المدني والعسكري، وذلك من خلال الاعتماد على دمج المستويات والأفكار والبحوث وتنسيق العمليات التكتيكية، وهذا ما يؤكده **آلان ريان** من خلال قوله: " **...لا يتم التخطيط الدفاعي في فراغ، فالدول تحتاج إلى ترتيبات معزَّزة للتنسيق والتعاون في ما بين الوكالات المتعددة. لأن عملية تطوير**

[1] THOMAS Falkenberg: **Civil-military relations and its problems:Germany and Russia**, Monterey, California: Naval Postgraduate School, 1997, p4.

ترتيبات على مستوى الحكومة بأسرها هي عملية لا تتوقف أبداً، ذلك أن الطبيعة الجديدة والمعقدة للاحتمالات الإستراتيجية التي تواجهنا تستدعي من الحكومات، ومن المخططين العسكريين، والمسئولين في مختلف الأوساط الأمنية الوطنية أن يسلكوا نهجاً أكثر شمولية وإبداعا إزاء صناع قرار الأمن الوطني"[1].

لقد تطور نمط العلاقات المدنية–العسكرية تماشياً مع التطور الحاصل في مفهوم الأمن من مفهوم تقليدي إلى مفهوم أكثر تشابك وتعقيد، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في المسائل المدنية–العسكرية، التي أصبحت علاقات تتجاوز المفهوم التقليدي لتبعية المؤسسة المسلحة إلى القادة المدنيين المنتخبين، بحيث تشتمل تحديات العلاقات المدنية العسكرية الجديدة في التصدي للأعمال الإرهابية، كما أن التزايد في صفوف الشرطة المدنية والمراقبين الدوليين الذين يشكلون جزءا من دينامكية العلاقات المدنية العسكرية الجديدة[2]، وبالتالي فإن الاستغلال الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية بفضل مساهماته الجديدة والفعالة في الحوار الإنمائي الأمر الذي يجعل الاستثمار في هذه العلاقات يساعد بشكل مباشر في مواجهة التهديدات الأمنية ذات الطابع اللاتماثلي.

إن المواجهة اللاتماثلية في المجتمعات العصرية تتطلب تكاتف الجهود واستغلال طاقات القطاع العسكري مع إدماجه مع مقدرات مؤسسات المجتمع المدني، وذلك خاصة أنه قد ثبُت عدم قدرة المقاربة العسكرية منفردة في مواجهة الأشكال الجديدة للتهديدات، بل أصبح لزاماً لأجل تحقيق أمن وطني متكامل استغلال كل الطاقات والجهود الوطنية، ولأجل تحضير وتجهيز المجتمع المدني لأجل

[1] اوستن لونج وآخرون: "**الحروب المستقبلية في القرن الحادي و العشرين**"، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] ClAUDE E. Welch, Jr.JOHANNA Mendelson**: USAID PROGRAMS IN CIVIL-MILITARY RELATIONS,** USA, USAID/Center for Democracy and Governance (Global Bureau), 1998, P1.

تفعيله وإشراكه في مهام مكافحة التهديدات اللاتماثلية، وعلى رأسها مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

يرتبط تجهيز القطاع المدني والعسكري وإشراكهما في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، من خلال عدة ميكانيزمات يكون تتجسد عملياً في خلق الوعي المشترك بضرورة التعاون لأجل تأمين الدولة من هذه التهديدات المتشابكة، وتتجسد كذلك من خلال مجموعة من الشروط التي تحدد الأدوات والأهداف المنشودة من وراء خلق التعاون بين القطاعين المدني والعسكري.

ثالثا: أهداف التعاون المدني-العسكري في المواجهة اللاتماثلية[1]:

لأجل ضمان تعاون مؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسة العسكرية لا يمكن إغفال القدرات المادية والبشرية وكذا الإطار التشريعي الذي يتحرك في فلكه القطاع المدني هذا من جهة ومن جهة أخرى طبيعة تكوين القيادات والنخب في مؤسسات المجتمع المدني والعسكري ومدى تكوينها وإدراكها لضرورة العمل الموحد.

كما أن قدرة المجتمع المدني على التأثير في القواعد الشعبية والالتحام بمختلف أطياف المجتمع وطبقياته، وذلك من خلال تبني خطاب جمعوي موضوعي ومبسط وشامل وغير موجه مع تكوين القطاع المدني وتحضيره للاستجابة الفعّالة والفورية اتجاه التهديدات اللاتماثلية، من خلال عمليات التبليغ والإنذار المبكر، وهذا من خلال بناء وتعزيز قدرات المجتمع المدني Capacity Building، ومن ضروري –في إطار تحضير وتكوين المجتمع المدني لمهام تعاونه مع القطاع

[1] عبد الرحمن خلف العنزي: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (2018/12/24، 02:09).
http://cutt.us/N2bsW

العسكري في مواجهة التهديدات اللاتماثلية– أن يتم رفع من كفاءة وأداء النخب العاملة على المستوى المدني، والتي يجب أن تمتلك تصورا واضح عن الخريطة الاجتماعية والسياسية والعمل بوعي انطلاقاً من إدراكها لأهمية مبدأ احتواء مختلف الإيديولوجيات والأفكار السائدة في المجتمع لأجل تفويت الفرصة عن المنظمات الإرهابية التي تتخذ من الأفكار السائدة كمدخل لزرع بذور التطرف في المجتمع.

المطلب الثاني: إعادة تشكيلات الجيوش واستخدام آليات التحكم عن بعد في المواجهة اللاتماثلية.

أولا: إعادة تشكيل الجيوش ودورها في المواجهة اللاتماثلية.

يقول الجنرال روبرت سميث النائب السابق لقائد الأعلى لقوات حلف الناتو بأن الحرب بالمفهوم التقليدي لم تعد موجودة، فالحرب الحالية تقصر عن الشمولية التي كانت عليها، وقد تغير أسلوب استعمال القوة تماشياً مع تغير شكل التهديدات، وخاصة مع بروز مفاهيم ومصطلحات غير معهودة مثل (الحرب اللاتماثلية Asymmetric Warfar) وبمعنى آخر فإن هذا يعني زج قوات نظامية وأسلحتها في قتال ضد قوات غير نظامية، وعلى هذا الأساس يجب التفريق بين قدرات الدولة على امتلاك قوة السلاح والجند، وبين قدرة الدولة على نشر قواتها للاستفادة من البيئة الأمنية التي يفرضها نمط وشكل العدو، ويمكن تعريف القوات الخاصة على أنها: "**وحدات عسكرية مدربة للقيام بعمليات غير تقليدية وخصوصاً عمليات قمع العصيان أو التمرد**"[1].

[1] **الموسوعة العسكرية الحديثة:** إوين ساوثبي تيبور، (أكاديميا ناشيونال، بيروت لبنان، طائرات ومروحيات النقل، 2008) مادة: القوات الخاصة معدات القتال– أجهزة الاتصال والمراقبة، ص ص6 –7.

لقد تطورت الأدوات والأساليب العسكرية بتطور طرق وفنون القتال، وتبعاً لذلك تطورت التقسيمات العسكرية للجيوش، فلم تعد الحروب اليوم تعتمد على عدد الجنود بقدر ما تعتمد على كيفية تسليحهم وتوزيعهم على ساحة المعركة، بحيث مكَّن التطور الحاصل في المجال الصناعي إضافة إلى الاكتشافات الحديثة من إعادة تنظيم الجيوش، وكيفية دراسة أرض المعركة، ويعد نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte* من الأوائل الذين قاموا بإدخال تغييرات هيكلية في تشكيلات الجيش، وقد استقى ذلك من خلال حروبه العديدة التي خاضها من جهة، ومن جهة أخرى من خلال استفادته من العديد من الكتابات العسكرية في المجال الحربي التي تأثر بها، وقد لجأ نابليون بونابرت إلى استخدام ما يسمى بطريقة النظام المزدوج، والتي تعتمد على الخطوط الأمامية المزودة بالأسلحة النارية مع الكتائب المتراصة المهاجمة باستخدامها نظام التعاقب، كما عُرف نابليون بذكائه في وضع الخطط العامة للحروب من حيث توزيع الفرق في الميدان، والتركيز على نقاط الضعف عند العدو، واللجوء إلى طريقة المباغتة والمفاجئة في الهجوم أما الخطط الفرعية فتركها لضباطه حسبما تستدعي الحاجة وأصبح الجيش الفرنسي بشكل عام بعد قيام الثورة وقدوم نابليون من أقوى الجيوش في أوروبا حيث بلغ مستوى رفيع من التجهيزات والتنظيمات، واستخدام الأسلحة الحديثة[1].

وبعد انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية عرفت الجيوش انتشاراً مميزاً لوحدات القتال الخاصة، نذكر منها وحدات الكوماندوس ووحدات المضليين التي تشكل اليوم قوات نخبوية داخل

* نابليون بوناربرت: ولد سنة 1769، وهو قائد عسكري وحاكم فرنسا وملك إيطاليا وإمبراطور الفرنسيين، عاش خلال أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل عقد العشرينيات من القرن التاسع.

[1] أيمن ابو الروس: **نابليون بونابرت إمبراطور فرنسا الذي اكتسح أوروبا ثم وقع في الفخ الروسي**، مكتبة ابن سينا القاهرة، 2013، ص27.

الجيوش النظامية، والتي عادةً ما يتم توجيهها والاعتماد عليها في مواجهة الجماعات الإرهابية كونها تتميز بالتكوين الجيد وخفة التنقل.

بعد هجمات 2001/09/11 بدأ النقاش يتوسع حول السبل المثلى للمواجهة العسكرية للتهديدات غير التماثلية وعلى رأسها الإرهاب، وسرعان ما انتقل الحديث إلى قوات العمليات الخاصة كونها حاسمة في دقة استهداف الجماعات الإرهابية، مع شل شبكات الدعم المالي والسياسي لهذه الجماعات، ولفعالية هذه القوات في تنظيم غارات سرية للقبض على الإرهابيين، أو استهدافهم بطريقة أخرى، والاستيلاء على إمداداتهم المالية، وذلك من خلال شن ضربات جوية من طائرات بدون طيار وطائرات ثابتة الجناحين وطائرات هليكوبتر، أو هجمات برية مباشرة عالية الدقة كما تساهم هذه التشكيلات في الإشراف النفسي على عمليات تقويض الدعم الإرهابي وجمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية، مما يكشف عمل الجماعات الإرهابية وتفاعلاتها مع القبائل والجهات الأخرى[1]، كما تعتبر قوات العمليات الخاصة حاسمة في حرب العصابات ومكافحة الجريمة المنظمة، وذلك راجع لتكوينها المخصص لحرب العصابات وحرب المدن التي عادت ما تنتهجها الجماعات الإرهابية ومختلف التنظيمات الإجرامية.

ثانيا: استخدام الآليات المتحكم فيها عن بعد وفعّاليتها في المواجهة اللاتماثلية

إن التطور الحاصل في المجال التقني والتكنولوجي أثر بشكل مباشر على عملية وضع الإستراتيجية العسكرية للجيوش النظامية وغير النظامية، كون هذا التطور يأخذ بعين الاعتبار الوسائل

[1] Seth G. Jones: **Counterterrorism and the Role of Special Operations Forces,** Published by the RAND Corporation, look at the site in (18/03/2019, 15:18) https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/testimonies/CT400/CT408/RAND_CT408.pdf

والإمكانات المتاحة*، حيث كان ولازال البعد الاقتصادي من الثوابت والركائز الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل وضع أي إستراتيجية حربية وهذا ما أكد عليه القائد العسكري الصيني سان تسو: "**فإذا طال أمد حملتك العسكرية فإن موارد الدولة لن تواكب النفقات العسكرية**"[1] وبالتالي فقد شرح الحكيم الصيني سان تسو للقائد العسكري بأن الهدف من وضع الإستراتيجيات العسكرية والخطط الحربية هو تحقيق النصر، وذلك تبعا للوسائل العسكرية المتاحة آن ذاك، فالدور المتنامي للآليات المتحكم فيها عن بعد وخاصة للطائرة من دون طيار في الحروب الحديثة يجد تفسيراته الأساسية في عاملي الوقت والحسم السريع مع تحقيق الإصابة السريعة للهدف.

كما أن الحسابات الاقتصادية أصبح من الضروري الأخذ بها بعين الاعتبار في الحروب الحديثة ذات الصبغة اللاتماثلية، فتكاليف للطائرة من دون طيار تعتبر تكاليف زهيدة إذا ما تم مقارنتها بالطائرة المقاتلة المأهولة لتأدية نفس المهمة[2]، فيُعادل ثمن ألف طائرة بلا طيّار ثمن طائرة واحدة من نوع «إيغل أف – 15 / 15 – F Eagle» وتستهلك 200 رحلة من رحلات طائرة بلا طيّار وقود رحلة واحدة لطائرة «فانتوم أف – 4 / 4 – F Phantom»، لتحقيق ذات المهمة على طول المسافة عينها، وتفوق كلفة تدريب طيّار واحد على طائرة «تورنادو Tornado» أربعة ملايين دولار،

* تتغير الإستراتيجية بتغير شكل التهديد وتتأثر بالوسائل والإمكانات المتاحة، وبما أن هناك شبه اتفاق عام حول النمط اللاتماثلي للتهديدات الحالية على الصعيد العالمي، فإن الدول والمنظمات الإرهابية اليوم تسعى لتطوير مخزونها من الأسلحة الفاعلة في هذا المجال وعلى رأسها الآليات المتحكم فيها عن بعد.

[1] سون تزو: **فن الحرب**، مرجع سبق ذكره.

[2] أسامة سليخ: استخدامات الطائرة من دون طيار في الحرب اللاتماثلية، مجلة **دراسات حول الجزائر والعالم**، العدد التاسع، ص 133.

في حين أنّ الطائرات بلا طيّار لا تحتاج إلى هذه المبالغ المالية الضخمة، كما لا يحتاج المُتدرِّب إلاّ إلى نحو ثلاثة أشهر لكي يحترف في تشغيلها[1].

إن الثورة التقنية الرقمية لرقائق الكمبيوتر والكاميرات الرقمية وأنظمة الاستشعار قد أتاحت تنفيذ مهمات عسكرية ذات مجازفة عالية في أماكن لم يكن من السهل دخولها من قبل، خاصة المناطق الجبلية والمنعزلة وشن حروب بدون حدوث خسائر في صفوف المهاجمين بسرعة فائقة مع عنصر المفاجأة والحسم، وبحسب **نويل شاركي*** **Noel Sharkey**، أستاذ علوم الروبوتات والذكاء الاصطناعي الذي يقول بأن: "**هذه النوعية من الحروب تشكل تهديداً للمدنيين، فالحرب غير المتكافئة تخلق أنواعاً جديدة من الإرهاب، العدو لن يستسلم لنا لمجرد أننا نمتلك تكنولوجيا متطورة[2]"**، وهذه إشارة منه إلى أن امتلاك تكنولوجيا الروبوتات والتحكم عن بعد ليس حكراً على الدول والجيوش النظامية بل أصبحت في متناول الميليشيات المسلحة غير النظامية وحتى في متناول المنظمات الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة.

---

[1] طارق المجذوب: الطائرات بلا طيّار كوسيلة حرب (ملاحظات أوليّة عسكريّة – قانونيّة)، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد82، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2019/03/25، 10:14).

HTTP://CUTT.US/9Q4KN

* نويل شاركي Noel Sharkey هو عالم الكمبيوتر ولد في بلفاست، أستاذ فخري بجامعة شيفيلد 1، وهو معروف للجماهير البريطانية لظهوره على شاشات التلفزيون كخبير في مجال الروبوتات، خاصة في برنامجي حرب الروبوتات Robot Wars وبرنامج الألعاب التقنية Techno Games.

[2] الطائرات بدون طيار: حروب بلا أبطال والقتل بريموت كنترول، أنظر الموقع الإلكتروني الآتي، تاريخ التصفح: (2019/03/25، 11:14).

http://cutt.us/m7wNh

يتضح بأن برنامج القتل المستهدف الذي يستخدم من خلال الاستعمال المكثف للطائرة من دون طيار ومختلف الآليات المتحكم فيها عن بعد طرحت قضايا جديدة للجدل، والمتعلقة بالحقائق الأخلاقية والتطبيقات القانونية[1]، فمن الناحية القانونية يعتبر استخدام الطائرة من دون طيار مخالف لما جاءت به المعاهدات المواثيق الاتفاقيات الدولية، وهناك الكثير من الانتقاد الذي يزداد حدة متمثل في أن القتل بالطائرات بدون طيار خارج إطار القانون الدولي، وفي خطاب أمام الجمعية الأمريكية للقانون الدولي رد أحد المستشارين القانونيين في إدارة أوباما عن هذا الطرح قائلا:" **تخوض الولايات المتحدة نزاعا مسلحا ... ويمكنها أن تستخدم القوة انسجاما مع حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وفق القانون الدولي، بما يشمل عمليات القتل باستخدام المركبات الجوية غير المأهولة**"[2].

إن هذا الطرح يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، بحيث لا يمكن للقادة السياسيين في بلد ما– من الناحية القانونية– أن يستخدموا الآليات المتحكم فيها عن بغرض القتل لمجرد اعتقادهم بأن فردا ما يمكن أن يقرر في مرحلة ما في المستقبل أن يقوم بعمل إجرامي، وعلى الرغم من غياب الوضوح بشأن نوعية القوانين الدولية التي يمكن أن تنظم استخدام آليات المتحكم فيها عن بعد بصفتها أداة للقتل، فإن ذلك لا يعني عدم تنظيم هذا الاستخدام، فهناك أحكام عامة تفرضها قواعد الأخلاق الإنسانية ومبادئها وتطبق على أي عمل حربي جوي بري أو بحري[3]، وهي قد لا تلاءم طبيعة الحروب الحديثة، وبما أن السيناريو الثابت في الحروب المستقبلية أنها ستعتمد أكثر على تكنولوجيا الآليات

[1] Report: **"Drones and Targeted Killing: the need to uphold human rights and International Law"**, Parliamentary Assembly Assemblée COUNCIL OF EUROPE, 2015.

[2] يحي ربيع: "**الطائرة من دون طيار الهيمنة الأمريكية_الإسرائيلية والقوى الصاعدة**"، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

[3] المرجع نفسه.

المتحكم فيها عن بعد في ساحات المعارك المختلفة، لهذا أصبح من الضروري إعادة النظر في هذه القوانين المنظمة لها، وصياغتها وفق النمط التكنولوجي وغير المتماثل للحروب الحديثة.

المطلب الثالث: استغلال الفضاء السيبيراني في المواجهة اللاتماثلية

يمكن تعريف التهديدات السيبرانية للدول بأنها تلك الهجمات التي يمكن أن تقوم بها مجموعة من الجهات الفاعلة أو الخصوم الذين يظهرون إستراتيجية محكمة في المجال الإلكتروني مع القدرة على انتهاج سلوك بهدف استغلال الفضاء السيبراني من أجل جمع المعلومات الإستخباراتية والتجسس الإضرار بالمعلومات، أو الممتلكات، وقد يكون هؤلاء الخصوم أفراداً أو منظمات إجرامية أو جماعات إرهابية أو دول[1].

وقد عرّف التقرير الصادر عن الاتحاد الأوروبي للاتصالات الأمن السيبيراني بأنه مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل، وسياسات، وإجراءات أمنية، ومبادئ توجيهية، ومقاربات لإدارة المخاطر والتهديدات، ومجموعة التدريبات والممارسات التقنية التي يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبيرانية، وقد أشار كل من **ريتشارد كلارك وروبرت نيك** في كتابهما الشهير " حرب الفضاء السيبيراني" بأن حرب الفضاء الإلكتروني تشير إلى "**الإجراءات التي تتخذها أي دولة قومية لاختراق أجهزة الحاسوب أو الشبكات الخاصة بدولة أخرى بغرض إتلافها أو تعطيلها عن العمل**" وقد ذكر ذات الباحثين الهجمات التي قادتها إسرائيل ضد المنشئة السورية سنة 2007 أين تم اختراق نظم الدفاع الجوي السوري من ناحية تركيا، وبالرغم من أن إسرائيل قد نفذت الهجوم باستخدام طائرات

[1] Neil Robinso and others: C**yber-security threat characterisation A rapid comparative analysis**, look at the sit: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR235/RAND_RR235.pdf

عسكرية تقليدية* إلاَّ أن الدفاعات السورية لم تكتشف الهجوم إلاّ بعد تنفيذه فالإسرائيليين استغلوا النبضات الضوئية والكهربائية، ليس بغرض القطع كما تفعل أشعة الليزر ولا لغرض الصعق كما تفعل الأجهزة الصاعقة، ولكن لإرسال رسائل مكتوبة باللغة الرقمية الثنائية المكونة من رقمي "1" و"0" بغرض التحكم فيما تراه رادارات الدفاع الجوي السوري دون تفجيرها ففي عصر استغلال الفضاء السيبيراني أصبحت هناك إمكانية منع العدو حتى من استعمال أسلحته التي أنفق عليها ملايير الدولارات[1].

تهديدات الفضاء السيبيراني تتمظهر بشكل جلي من خلال الاعتماد المتزايد على الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المتصلة بالانترنت من هواتف خلوية والأجهزة الحاسوبية في الحياة اليومية لمختلف الشرائح الأطياف الاجتماعية، وقد أشار تقرير صادر عن مركز ماكينزي إلى توقع زيادة المعلومات الرقمية بمعدل يفوق 44 % في الفترة الممتدة مابين 2009 إلى 2020، وهذا ما تشير إليه العديد من التقارير وحوادث اختراق الأنظمة وسرقة البيانات وتسريبها كاختراق أنظمة معلومات شركة سوني التي نتج عنها تسرب معلومات أكثر من 7 مليون مستخدم عبر العالم، فالمعلومات التي تضخ وتحفظ في الفضاء السيبيراني وعبره تعد من أهم المعلومات التي تسعى إليها الشركات والحكومات وحتى الأفراد والمنظمات الإجرامية كل بحسب غايته وهدفه[2].

---

* استعملت إسرائيل خلال تنفيذها للهجمة العسكرية على المنشئة السورية طائرات من نوع " إيجل إف–15" و" فالكون إف–16" التي صنعت في سبعينات القرن العشرين.

[1] ريتشارد كلارك وروبرت نيك: **"حرب الفضاء الإلكتروني التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2012، ص20.

[2] منى الأشقر جبور: **الأمن السيبيراني التحديات ومستلزمات المواجهة**، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبيراني، جامعة الدول العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت 2012، ص5.

أولاً: أبعاد الأمن السيبيراني

يحتل الأمن السيبيراني اليوم أولوية قصوى في أجندات الأمن القومي لدى الكثير من الحكومات، ففي بريطانيا على سبيل المثال أكّد مدير المقر الرئيسي للاتصالات في الحكومة " مركز التميز في مجال أمن الفضاء الالكتروني في بريطانيا" بأن المملكة المتحدة تواجه تهديدات سيبيرانية غير مسبوقة وبوتيرة جد متسارعة تمس قطاعات عديدة، وقد صنفت هذه التهديدات ضمن التهديدات الأربعة الأكثر خطورة التي تواجهها المملكة إضافة إلى التهديدات الإرهابية والكوارث الطبيعية والصراعات الإقليمية[1]، لذلك فقد تعددت أبعاد الأمن السيبيراني لتشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي وحتى البعد الثقافي ولهوياتي، ونذكر على رأس هذه الأبعاد البعدين العسكري والسياسي على النحو الآتي:

البعد العسكري: لقد غيرت العمليات في الفضاء الإلكتروني بالفعل طبيعة حرب المعلومات، وبدأت تغير من طبيعة الحرب كلها، ويمكن أن نصنف العمليات العسكرية في الفضاء الإلكتروني في أربعة فئات منفصلة و تسعى لتحيق وكسب أربعة أهداف:

-عمليات جمع المعلومات الإستخباراتية: وتهدف إلى جمع المعلومات من بينات العدو الإلكترونية والشبكات، كجمع المعلومات الاستخباراتية حول خطط عدو ما، وقواته وانشارها قبل بدأ العمليات العسكرية، أو تمكين تقييم أدق للأضرار الحاصلة بفعل هجمات حركية وغيرها على قوات العدو و عتاده.

[1] اوستن لونج وآخرون: "**الحروب المستقبلية في القرن الحادي و العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

-عمليات تستهدف المعنويات: في إطار الحرب النفسية وبهدف إلحاق الضرر بالروح المعنوية وإرادة القتال لدى العدو من خلال الدعاية و التضليل المعلوماتي، وغير ذلك من حرب المعلومات، والتي إستخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق سنة 2003.

-عمليات هجومية: وتستهدف إلحاق الضرر ببيانات العدو وشبكاته الإلكترونية أو تعطيلها أو إلحاق الضرر المادي بعتاد العدو فعلى سبيل المثال يمكن استخدام عمليات الهجوم بشكل محتمل لأجل اختراق وإضعاف أو تعطيل دفاعات العدو الإلكترونية مثل شبكات الدفاع الجوي أو نظم الرادارات، أو إضعاف قيادة العدو واتصالاته العسكرية، أو تعطيل منشآته أو بناه التحتية بهدف التأثير فيه من الناحية العسكرية أو السياسية.

-عمليات دفاعية: هدفها حماية البيانات الإلكترونية والشبكات الخاصة بالدولة سواء أكانت مدنية(البنوك و الأرصدة المالية ...) أو الأسرار العسكرية كمواقع الأسلحة وغيرها[1].

البعد السياسي: يتجسد البعد السياسي للأمن السيبيراني في حق الدولة في حماية نظامها السياسي، وكيانها، ومصالحها الاقتصادية، وتماسكها الثقافي والاجتماعي ظل عالم الانترنت والاستخدام الواسع للوسائل الالكترونية، فأصبح بإمكان أي شخص -بغض النظر عن المكان الذي الذي يتواجد فيه أو الجهة التي ينتمي إليها- أن يطلع على خلفيات ومبررات القرارات السياسية التي تتخذها حكومة دولة ما، وذلك من خلال الكم الهائل من المعلومات، التي يمكنه الوصول اليها والتي توزع وتنشر على الانترنت[2]، وغني عن التعريف الجهود التي تبذلها الكثير من الدول والقادة السياسين في زعزعت الاستقرار السياسي لدول أخرى عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وربما تعد آلاف الوثائق

[1] المرجع نفسه: ص57.

[2] منى الأشقر جبور: **الأمن السيبيراني التحديات ومستلزمات المواجهة**، مرجع سبق ذكره، ص16.

الديبلوماسية السرية المسربة، كالضجة السياسية والدبلوماسية التي أحدثها موقع ويكيليكس والتسريبات الناتجة عن وثائق بنما، والتي تعد من بين الأدلة الأكثر وضوحاً من الناحية العملية على دور الفضاء السيبيراني وتأثيراته المباشرة على الأمن والاستقرار السياسي داخل الدول.

ثانيا: الأمن السيبيراني واستراتيجيات المواجهة

تفرض الأبعاد الخاصة بالأمن السيبراني، إرساء قواعد الحماية، على فهم وتصور واضحين للمكونات التقنية والموارد البشرية، وقياسا على المبادئ الأساسية، في بناء الأمن الكلاسيكي، أي (تحديد التهديدات والمخاطر، رسم إستراتيجية الدفاع وبناء قدراته، إعداد خطط مواجهة)، واتخاذ تدابير احترازية يدخل في سياق هذا المفهوم التعريف الذي قدمه **زبيغنيو بريجينسكي** عن الأمن الذي بحسبه يتمحور حول التركيز الأكبر على توفير الإمكانات المادية والتنظيمية اللازمة لتسهيل عمل جهاز الاستخبارات الذي يستغل بشكل أساسي الفضاء السيبيراني ووسائله الإلكترونية من خلال قوله: "**سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية وينبغي أن تركز على تحسين الوسائل التكنولوجية المستخدمة في أعمال المراقبة والكشف عن النشطات المشبوهة، وعلى الاستخدام الأوسع والأكثر فاعلية للعناصر البشرية من أجل اختراق الحكومات الأجنبية المعادية والمنظمات الإرهابية... وكل دولار يتم إنفاقه على الاستخبارات النشطة والوقائية يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات يتم إنفاقها في تعزيز أمن الأهداف التي يحتمل أن يستهدفها الإرهابيون**[1]"، استنادا الى ذلك، يستلزم بناء الأمن السيبراني تدابير وإجراءات ردع حقيقية، تتمثل في إطار تشريعي وتنظيمي يواكبها، وهيكلية مناسبة، وبناء قدرات، وآليات تحقيق،

[1] زبيغنيو بريجينسكي: **الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 34.

وملاحقة، ومحاكمة، ما يستدعي إدراج قواعد خاصة بمكافحة الجريمة السيبرانية، وإعلان المسؤوليات المدنية، والجزائية، والمهنية[1].

كما يشكل مختلف فضاءات عمل العمل السيبيراني مرجعية أساسية لعمل المخابرات والتي بحسب موسوعة عالم المخابرات بأنها:" **العمل سراً في حقل معين للإطلاع على أسرار هذا الحقل، ونقل المعلومات المكتشفة بوسائل مختلفة إلى الجهة المكلفة. وقد يكون هذا الحقل من قبيل العلوم أو التجارة أو الصناعة أو الفنون أو حتى الشؤون الدينية، وبخاصّة من قبيل العلوم العسكرية والسياسية والأمنية، وكل ما يتصل بالحكومات والجيوش والإدارات الرسمية وشبه الرسمية في كافة أنحاء العالم"**[2].

[1] المرجع نفسه: ص19.

[2] موسوعة عالم المخابرات كل شيئ عن الجاسوسية والاستخبارات في العالم، المجلد الأول: **أصل الجاسوسية وتطرها،** ص 9.

خاتمة الفصل الثاني

لقد انطلق هذا الفصل من تحليل للإستراتيجية العسكرية والحربية الحديثة التي تنتهجها الدول ومختلف الفواعل العسكرية الأخرى لمواجهة التهديدات غير التماثلية، والتي كانت نتاج شبكة معقدة من الوسائل والأساليب النظريات والافتراضات ذات بعد استراتيجي عسكري لمواكبة الأنماط الحديثة للحروب والتهديدات، كما يؤكد على ذلك **غليكزمان GLUCKSMANN** "**... التحكم في نموذج حالة الحرب أو الطبيعة التي تطبّق في كل مجتمع عبر شبكة إستراتيجية للعلاقات...**[1]"

إن التطرق لهذا الفصل يمهّد للباحث اكتشاف موقع الجزائر –كدراسة حالة– من الإستراتيجية العسكرية الفاعلة في مواجهة تهديدات وحروب الجيل الرابع، وخاصة إذا ما تم تأكيد الفرضية القائلة بأن الجزائر تواجه بعد 2011 توليفة مركبة من التهديدات ذات الطابع غير التماثلي بمحيطها الجغرافي.

[1] فتحي التريكي: **الفلاسفة والحرب**، ابن النديم للنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص 61.

الفصل الثالث: التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري وتداعياتها على الأمن الوطني بعد 2011

الفصل الثالث –التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري وتداعياتها على الأمن الوطني بعد 2011م.

تمهيد

"حرصنا على أن نشدد الخناق أكثر فأكثر على العصابات الإرهابية وعلى أن نقطع الطريق أمام أي رافد من روافدها الإجرامية، ولاشك أن من بين أكثر هذه الروافد خطورة هي شبكات التهريب لاسيما تهريب الأسلحة... وحماية الحدود الوطنية الجنوبية التي تعرف تحديات أمنية نعرف جيدا مصدرها وندرك مقاصدها وأبعادها*"

سيتم في هذا الفصل التطرق عوامل انتشار التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري وتداعياتها على الأمن الوطني، حيث بات يُعرف موقع الجزائر الجغرافي وفضاءها الجيوسياسي "**بقوس الأزمات***"، أين تنتشر مختلف أنماط وأشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية، خاصة في دول الجوار الجزائري بعد أحداث ما عُرِف "بالثورات العربية" في 2011م، وقد ألقت هذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية بتأثيراتها المباشرة على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل التعقيدات الأمنية المندلعة مؤخرا بالجوار الشرقي والجنوبي للجزائر، وذلك نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يعتبر فيها الفشل الدولاتي والعجز الاقتصادي والفشل الأمني مسببات رئيسية تتميز بها العديد من هذه الدول.

كما غياب الأمن وانتشار الفوضى في كل من تونس وليبيا ومالي–على وجه الخصوص–الذي كان نتيجة لتوليفة مركبة من الأحداث والعوامل، كانت ولازالت لها تداعيات خطيرة على الأمن الوطني

---

* من خطاب قيائد أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري على هامش تدشينه لقاعدة الانتشار الجوي في مارس 2017، بالناحية العسكرية السادسة وحدة القطاع العملياتي بعين قزام وأكد خلال هذه الزيارة على ضرورة التركيز على الحدود الجنوبية، أنظر مجلة الجيش العدد 644– مارس 2017.

*يُطلق على منطقة الساحل الإفريقي على هذه المنطقة بقوس الأزمات بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تشهدها، وخاصة المتعلقة بالانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية في هذه المنطقة.

الجزائري، وخاصة في الانتشار غير المسبوق للأسلحة بالمنطقة وغياب الدولة أو ضعفها في الجانب الآخر من الحدود الجزائرية، مما أدى إلى تزايد ملحوظ لنشاط الجماعات الإرهابية مع تنامي الجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر.

المبحث الأول: موقع الجزائر مقاربة جيوأمنية

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2 إذ تحتل المرتبة العاشرة عالمياً من ناحية المساحة الجغرافية، وتحتل المرتبة الأولى عربياً وإفريقياً بعد التقسيم الذي عرفه السودان سنة 2012م، أي ما يقدر بـ8% من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ مساحتها 30330000 كلم^2، إن موقع الجزائر الجيوسياسي له عواقب أمنية صعبة على الأمن الوطني الجزائري خاصة مع تزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الظاهرة الإرهابية[1]، فصعوبة التغطية العسكرية للمناطق الحدودية وخاصة الجنوبية بفعل شساعتها شكَّل ولا يزال يُشكِّل أكبر التحديات أمام المؤسسة العسكرية ومختلف الأجهزة الأمنية في الجزائر، فمشكلة اتساع الحدود مع صعوبة التنبؤ بتحركات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ومشاكل التهريب وحركات الهجرة غير الشرعية التي تعتمد على التنوع التضاريسي والطبيعي في التحرك والمناورة.

ويكمن تحديد موقع الجزائر انطلاقاً من ثلاثة دوائر جيوأمنية؛ الدائرة المغاربية –كونها تتوسط المغرب العربي–، والدائرة المتوسطية بحكم قربها من المتوسط واتصالها المباشر مع أوروبا، وكذا دائرة الساحل الإفريقي التي تشكل العمق الإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري في إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة مع القضايا الأمنية المركبة التي تعاني منها تلك المناطق، فالبعدين العربي والإفريقي والبعد المتوسطي وتداخلها تشكل على الدوام موقف الجزائر حيال القضايا المحورية التي ترى بأنها قضايا أمنية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمنها الوطني، كما تشكل هذه الأبعاد والدوائر أحد أبرز محددات الإستراتيجية العسكرية الجزائرية.

[1] سارة بوحادة: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، العدد الخامس، مارس2017، ص98.

المطلب الأول: البعد الأمني لدائرة الساحل الإفريقي

لطالما عانت الجزائر مع مجموعة واسعة من دول الساحل الإفريقي، من النشاطات الإرهابية، أبرز هذه النشاطات كانت تحت قيادة التنظيم المسمى بالقاعدة بالمغرب الإسلامي التي تنشط بالجنوب الجزائري وفي العديد من دول الجوار الجنوبي، ويعتبر هذا الأخير العمق الاستراتيجي للجزائر، لذا لا يمكن إغفال أهميته من خارطتها الجيوسياسية، حيث يجمع الجزائر بالساحل أكثر من 2837 كلم ما يمثل 44.7 % من مجموع حدودها البرية الممتدة على 6343 كلم[1].

خريطة رقم 1: موقع الجزائر ضمن منطقة الساحل الإفريقي.

المصدر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

[1] منصور لخضاري: الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية** العدد06، المجلد2 جوان2012، ص 170.

يضم الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، يحده من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب المحيط الأطلسي، وعادة ما تُعرف هذه المنطقة بقوس الأزمات وتضم هذه المنطقة كل من (موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، السودان، بوركينافاسو، نيجيريا، تشاد، إثيوبيا، إريتيريا، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، التوغو والبينين).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق حول تسمية هذه المنطقة بالساحل الإفريقي بحيث يسميها البعض بالحزام الصحراوي الإفريقي، ونظمت الجزائر وغيرها من دول المنطقة كمالي والنيجر وموريطانيا والتشاد العديد من اللقاءات وإبرام المعاهدات الأمنية المشتركة من أجل مكافحة خطر الجماعات المسلحة، وخاصة بعد ما تأكد بأن فشل المقاربات الأمنية الانفرادية التي لا تولي أهمية للبعد الإقليمي، وفي ظل ما تعيشه أغلب دول الساحل من هشاشة الأوضاع الأمنية[1]، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والسياسية، والتي تزيد من تأزم وصعوبة مراقبة الحدود في وجه الجماعات الإرهابية ومنظمات الإجرام التي تعرف نشاطاً واسعاً بالمنطقة.

ترجع الأهمية الأمنية القصوى التي توليها الجزائر لهذه المنطقة لمجموعة من الأسباب، لعل أهمها وأكثرها تشابكاً الحركات الإرهابية التي تنتشر بقوة في منطقة الساحل الإفريقي وهذا راجع لعوامل عديدة نذكر منها:

- تنامي عمل الحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي بفعل ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من كثرة المشاكل السياسية والاقتصادية والدينية والهوياتية، وهذا علاوة على التحدي المناخي

[1] قوي بوحنية: **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/10، 17:29)
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

والطبيعي، كما أدى غياب الثقافة السياسية وتفكك المجتمعات بهذه المنطقة إضافة إلى الصراعات القبلية والإثنية إلى ظهور مجموعة من المشاكل الإثنية في غينيا وكوت ديفوار والصدامات القبلية في تشاد، وغيرها من العوامل التي أدت إلى تغذية ظاهرة الإرهاب بهذه المنطقة، وعليه فإن دول الساحل غير قادرة على الإدارة الأمنية ومراقبة حدودها وأراضيها[1].

- الاضطرابات العرقية التي تُعد الجزائر جزء منها، خاصة في الجنوب وتخوم الجزائر مع مالي نجد قضية الطوارق التي تعتبر أحد أهم قضايا الأمن القومي الجزائري، وذلك بحكم أن الحدود البرية الشاسعة التي للجنوب الجزائري التي تزيد عن 6280 كلم[2].
- الفشل الدولاتي الذي تشهده دول الساحل الإفريقي كأحد المسببات الرئيسية لتفشي ظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة، ففي معظم دول العالم، يسبق وجود مجتمع أو أمة وجود دولة وعلى عكس ذلك، فإنه في غالبية الدول الإفريقية، تسبق القبيلة أو العرق الدولة والأمة وتبذل جهداً لخلق وعي وطني من خلال فيض من القبائل والإثنيات، وفي حالات كثيرة الديانات المختلفة، فالولاء القبلي والاتجاهات الإثنية والطائفية يُعد من مسببات هشاشة الدولة بهذه المناطق، وأدى إلى بروز النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة، ففي مالي مثلاً ترفض الحكومة المركزية في باماكو التكيف مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال، وخصوصاً المتمركزين منهم في المثلث الاستراتيجي غاو تمبكتو وكيدال، ولم تتمكن السلطة المركزية منذ الاستقلال في 1960 م من ضبط النزاعات التي تقوم بها جماعات مسلحة بهذه المناطق[2].

---

[1] ادريس عطية: الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استراده، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول، ص89.

[2] مصطفى صايج: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها السلبية على الأمن الإقليمي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الثاني، ص 12.

- بالرغم من أن الجزائر تسعى لتبني مقاربات أمنية غير عسكرية في إطار التعاون الأمني في المنطقة من خلال تنظيم مؤتمرات تحتضن فيها الجزائر دول الساحل الصحراوي[1]، إلاَّ أن التخوف الجزائري يكمن تمرّد طوارق الجزائر وانضمامهم إلى صفوف المتمرِّدين في شمال مالي ومطالبتهم بإقامة دولة خاصة بهم في الصحراء[2]، الأمر الذي يحتم على الجزائر على وضع سيناريوهات وخطط أمنية بديلة عن العمل الدبلوماسي.

المطلب الثاني: البعد الأمني للدائرة المغاربية

تقدر نسبة الجزائر بـ 39.2% من مساحة المغرب العربي الذي تبلغ مساحته حوالي 6067591 كلم^2، ويتكون المغرب العربي من 6 بلدان (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا، وأيضا الصحراء الغربية)، وهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالغة، وذلك لكونها منطقة تربط بين العمق الإفريقي في الجنوب وبين أوروبا في الشمال التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط وبين المشرق والخليج العربي شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، وتعتبر الدائرة المغاربية ذات أهمية بالغة بالنسبة للأمن الوطني الجزائري[3]، وذلك راجع لمجموعة من الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية.

يعد المجال الأمني احد أهم المجالات التي تشكِّل صعوبات وعوائق أمام دول المغرب العربي في بينها نحو الاتحاد، فإن القضايا الخلافية حول المجال الأمني التي ترجع بالأساس إلى المتغير الجغرافي ومشكلة ترسيم الحدود، التي تُعد أحد التبعات الخطيرة للحقبة الاستعمارية التي عانت

---

[1] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص56.

[2] سارة بوحادة: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3] عادل جارش: **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2018.

منها هذه الدول مجتمعة، وبالتالي انعدام الثقة بين الدول المغاربية قد أدى بهذه الدول إلى توقيع بروتوكالات واتفاقيات أمنية ثنائية بعيدة عن التنسيق والتعاون الأمني بينها.[1]

خريطة رقم 2: موقع الجزائر ضمن الدول المغاربية.

المصدر: شنقيط ميديا، خريطة المغرب العربي، أنظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح (12:36 ،2018/1/11/01)

http://chinguitmedia.com/2017/10/25/5523/201551475536271734_19

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول المغاربية وبالرغم من الإصلاحات السياسية والانفتاحية التي شهدتها عقب نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها سنة 1986م، كأحداث أكتوبر 1988م في الجزائر التي أدت إلى تبني التعديل الدستوري 1989م الذي أفضى إلى إصلاحات سياسية وتشجع العمل الحزبي وحرية الصحافة والتعبير، وبالرغم من أن هذا التحول في الجزائر وفي بعض الدول المغاربية الأخرى قد أدى إلى تبني إصلاحات أفضت إلى تعديل بعض

[1] علي محمد ربيج: واقع وآفاق العلاقات الجزائرية المغاربية ضمن إتحاد المغرب العربي، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 21، جوان 2014، ص466.

المواد في الدساتير المغاربية، وذلك تفادياً لما حدث في الجزائر من صراعات دموية دامت لأكثر من عقد من الزمن[1]، إلاّ أن تلك الإصلاحات الدستورية المتشابهة وإضافة على الوحدة الدينية والتاريخ المشترك لشعوب المغرب العربي إلاّ أن واقع البلدان المغاربية بقي بعيداً عن تحقيق الأمن المشترك في هذه المنطقة.

غياب الهندسة الأمنية المشتركة للدول المغاربية راجع لمجموعة من الأسباب؛ تتمحور حول الخلافات السياسية والإيديولوجية التي ساهمت بشكل كبير في انعدام الثقة بين بلدان المغرب العربي، الأمر الذي أدى بها إلى تضخيم ميزانياتها الدفاعية في سباق غير مسبوق في القارة الإفريقية نحو التسلح وتعظيم القوة العسكرية خاصة بين الجارتين الجزائر والمغرب، وترجع أسباب انعدام الثقة أيضا إلى تزايد الانكشاف الأمني المغاربي وتعد النقاط الآتية كتفسيرات أساسية لانعدام الثقة بين هذه الدول:

- قضية الصحراء الغربية: لقد أصبحت هذه القضية إحدى أهم القضايا العالقة نحو تحقيق تكامل مغاربي في إطار إتحاد دول المغرب العربي، فالجزائر نظراً لمبادئها الدستورية الثابتة القائمة على أساس مساندة الحركات التحررية وضمان حق تقرير المصير، والتي ساهمت وساندت في هذا الإطار تأسيس جبهة البوليزاريو التي تعتبر الممثل الوحيد للشعب الصحراوي، والتي ترى بأنه من حقها إنشاء دولة مستقلة، ممتدة من الساقية الحمراء ووادي الذهب، بينما تعتبر المغرب بأن الصحراء الغربية هي جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية، وتستخدم الجزائر البعد الإفريقي وموقعها الجيوبوليتيكي في الإتحاد الإفريقي كورقة قارّية للضغط على الجار المغربي لأجل الدفاع عن القضايا التي ترى بأنها عادلة[2]. وإن لهذه القضية تداعيات وانعكاسات أمنية خطيرة في

[1] المرجع نفسه: ص254.

[2] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص49.

العلاقات الجزائرية المغربية بصفتهما أكبر دولتان في الإتحاد من الناحية الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية خاصة بعد الأوضاع الأمنية المتأزمة التي تشهدها ليبيا بعد 2011م، ولا يزال المنطق الهوبزي هو المسير للعلاقات الجزائرية المغربية الأمر الذي جعل العلاقات بين البلدين تتميز بالتنافر والعداء الصريح بين البلدين[1].

- قضية ترسيم الحدود: بعد استقلال الدول الإفريقية ونشأت منظمة الوحدة الإفريقية والتي أقرّت في أول انعقاد لها في شهر ماي 1963م بتطبيق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ولقد تم التأكيد على هذا المقترح من خلال الإقرار الذي تمت المصادقة عليه في جويلية 1964م، وقد حذت منظمة الإتحاد الإفريقي بهذا الإقرار حذو دول أمريكا اللاتينية التي أقرّت من قبل بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد أكدت مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهذا المبدأ تفادياً للصراعات المسلحة التي عادة ما تنشأ بعد أخد الدول لاستقلالها[2]، أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتعتبر قضية الحدود أحد القضايا المحركة للعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية ما بين الدول المغاربية، خاصة بعد ما حدث غداة استقلال الجزائر أين أعلنت المملكة المغربية رغبتها في التوسع إلى حدود ما يسميه المغرب الكبير[3] بتجهيز جيشها النظامي وقادته نحو الغرب الجزائري بغية ضم جزء التراب الجزائري الذي قالت بأنه تابع للأراضي المغربية، وكانت بذلك ما يعُرف بحرب الرمال عام 1963م ([4]**La Guerre de)***

---

[1] محمد مسعود بونقطة: **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ديسمبر 2014، ص207.

[2] المرجع نفسه، ص187.

[3] منصور لخضاري: **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006–2011**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ص 414.

[4]ALF Andrew Heggoy: Colonial Origins of the Algerian-Moroccan Border Conflict of October 1963, **African Studies Review,** Look at the site, 16:13, 04/06/2018:

Sable، ولقد انتهت هذه المواجهة المسلحة بعد وساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية أين تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في 20 فيفري 1964م[1].

لقد خلفت حرب 1963م التي اندلعت بسبب المشاكل الحدودية إضافة إلى قضية الصحراء الغربية توتراً مزمناً شل العلاقات الجزائرية المغربية، وأدت إلى حرب باردة وسباق نحو التسلح بين الجارتين، فالمغرب –بفضل علاقاته التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبره حليفاً إستراتيجياً بالمنطقة– وبعد دخوله في حربه مع الصحراء الغربية سنة 1975م وهو يتحصل على أكثر من خُمُس 1/5 المعونات العسكرية الأمريكية الموجهة لإفريقيا أي ما يزيد عن مليار دولار، كما أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق **ويليام كوهين** **WILLIAM Cohen** بأن واشنطن تبحث عن تقوية الروابط الأمنية مع المغرب وتلبية حاجياته العسكرية، كما صرَّح كوهين في إشارة منه إلى العلاقات الجزائرية المغربية بأن التعاون العسكري المقرر بين الولايات المتحدة والمغرب يسعى إلى تقوية قدرات المغرب الدفاعية لأجل الحفاظ على السلام في المنطقة[2].

---

https://www.cambridge.org/core/journals/african-studies-review/article/colonial-origins-of-the-algerianmoroccan-border-conflict-of-october-1963/39780A2E1EEBBB3C82793761C4C83D6E

* اندلعت حرب الرمال في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة ثم انتشرت إلى منطقة فكيك الغربية، وانتهت الحرب بدون تغير في الخريطة الجغرافية، وبقيت الحدود على الشكل الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية أي ضمن الحدود الموروثة عن المستعمر.

[2] عبد النور بن عنتر: مرجع سابق ص ص 90– 91.

المطلب الثالث: البعد الأمني للدائرة المتوسطية

يُعَدُّ البعد المتوسطي أحد أهم الأبعاد التي شكلت على مرِّ التاريخ الجزائري الذي كانت فيه الجزائر ولازالت أحد أبرز أطرافه المؤثرة والمتأثرة بتفاعلاته المتداخلة، ومنذ خضوع الجزائر لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة 814 ق.م مروراً بحملات الوندال والرومان والهجمات الإسبانية الصليبية والوجود العثماني وحتى حملات الاستعمار الفرنسي في 1830م كانت كلها عن طريق المتوسط[1]، إن الأهمية التاريخية للمتوسط فرضت على الجزائر أن لا تُغفل أهميته البالغة من خارطتها الجيوسياسية.

تعود فكرة إنشاء الإتحاد من أجل غرب المتوسط إلى الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي السابق **فرانسوا ميتران FRANÇOIS Mitterand** إلى الرباط في 1983م أين قدّم مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم هذا المجلس كل من (الجزائر، المغرب، تونس، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) وقد تم رفض هذه المبادرة خاصة من قِبل الطرف الجزائري التي رأت بأن هذه المبادرة تتجاهل الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يندرج ضمن المتوسط، وكذلك لأن هذه المبادرة تستبعد بعض الدول المتوسطية مثل ليبيا ومالطا ويوغسلافيا، لكن هذه المبادرة تم إعادة الحديث عنها مع بداية التسعينات في أكتوبر 1990م، وذلك من خلال الاجتماع الذي حضرت فيه إيطاليا فرنسا إسبانيا والبرتغال والدول المغاربية الخمس، إلى جانب حضور مالطا كعضو مراقب، ومن هنا تم تبني فكرة التعاون في غرب المتوسط وتم الإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) التي تحولت فيما بعد إلى شكلها الحالي تحت مسمى مجموعة (5+5) بانضمام مالطا[2].

---

[1] جلال حدادي: **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017، ص71.

[2] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص 99.

بالنسبة للجزائر فإن حدودها البحرية المطلة على المتوسط التي تتجاوز 1200 كلم^2، التي لا يمكن أن تُغفل الإستراتيجيات الأمنية ونفوذ القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، وذلك على غرار كل من (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وروسيا والصين)، ولقد ورد في وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي تحت رقم (N.12NSC) الإهتمام البالغ الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط وقد ورد فيها "**إن ضفاف شمال إفريقيا هي امتداد لضفاف أوروبا الأطلسية وإفريقية المتوسطية، وعليه فإننا لا يمكننا السماح بأن تسقط هذه المناطق في يد قوة معادية أو حتى تحت نفوذها غير المباشر وبناء على هذا فإننا معنيون مباشرة باستقرار هذه المناطق**[1]"، ومن بين المشاريع العسكرية الأمريكية في المنطقة المتوسطية نجد مشروع (**القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا – AFRICOM**)*، الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن في 2007م والذي تهدف من خلاله إلى مجابهة النشاط الإرهابي الذي ينشط بشمال إفريقيا تحت مسمى (**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**)، وكذا تأمين مصادر الطاقة وعمليات التنقيب، وهذا علاوة على حماية المصالح الأمريكية في ظل التنافس الصيني والروسي في المنطقة.[2]

كما يمثل البحر الأبيض المتوسط أهمية أمنية بالغة بالنسبة للجزائر ولقد أكَّد ذلك وزير الخارجية الجزائري السابق عبد القادر مساهل خلال أشغال الندوة الوزارية إفريقيا–دول الشمال التي انعقدت يوم الخميس 2018/06/08م بالعاصمة الدنماركية كوبنهاغن، الذي تحدث بالسم إفريقيا في

---

[1] جلال حدادي: **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص119.

* قيادة أفريقيا الأمريكية United States Africa Command (USAFRICOM أو AFRICOM) هي قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية والعلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية، وقد تأسست في 1 اكتوبر 2007، كفيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسئولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة أفريقية، وبدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسميا في أكتوبر 2008، انظر الموقع الالكتروني: http://cutt.us/sIkhZ

[2] المرجع نفسه: ص ص 122–123.

معرض حديثه حول التزام الجزائر بالسلم والأمن الدوليين حيث قال: " **بأن الظرف الصعب الذي تواجهه قارتنا يحمل تهديدات للجهود الحميدة التي تبذلها البلدان الإفريقية ... هذه التهديدات تتمثل أساساً في الإرهاب وتوسع ظاهرة التطرف والنزاعات المسلحة والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للأوطان** ..." ولقد أكَّد الوزير على اعتماد الجزائر على مواردها وإمكانياتها الخاصة، هذا إضافة إلى انفتاح الجزائر على التعاون الدولي والإقليمي وتضامن المجتمع الدولي مع مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، وخاصة في ظل ما تشهده منطقة الشمال الإفريقي والمناطق المجاورة لاسيما بعد هزيمة ما يسمى بداعش[1] بكل من العراق وسورية وتأثيراته الإقليمية

يمثل الشق الأمني أحد أبرز محددات التعاون في إطار مجموعة (5+5)، وخاصة في ظل الانتشار المتزايد للتهديدات اللاتماثلية بالمنطقة، وهذا ما أكَّد عليه مخطط العمل لأنشطة التعاون العسكري لذات المجموعة (5+5) دفاع لسنة 2017م، والمعتمد من طرف وزراء الدفاع للدول الأعضاء في المبادرة، وذلك في الملتقى الذي نظمته وزارة الدفاع الوطني يومي 2017/10/09 بالنادي الوطني للجيش، ولقد أكَّد قائد الدرك الوطني الجزائري السابق خلال هذا الملتقى الجنرال **منّاد نوبة** على أهمية البعد الأمني المتوسطي بالنسبة للجزائر وضرورة مناقشة القضايا الأمنية المشتركة وتوحيد السياسات من طرف الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الجديدة من خلال قوله:" **بلدان المبادرة بحكم موقعها الجغرافي تواجه وضعاً أمنياً إقليمياً متسماً بتعدد شبكات الإجرام العابر للحدود والتي تستفيد أحياناً من التغطية المحلية والتنظيم المحكم من أجل النشاط، لاسيما في تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة...يفرض هذا الوضع على دول (5+5) أن تجسد إستراتيجية مشتركة لمواجهة هذا الخطر في مجال الوقاية ومنع الجريمة إلى جانب تعزيز تبادل المعلومة والخبر بين**

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، انظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/06/07، 12:12)
http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/aggregator/sources/5

مختلف مصالح الأمن. [1]" ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على الأهمية الأمنية التي توليها المؤسسة العسكرية الجزائرية للمنطقة المتوسطية، كونها منطقة عبور وجذب لمختلف التهديدات اللاتماثلية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية جريمة المنظمة والإرهاب.

[1] مجلة الجيش: العدد 647، جوان 2017.

المبحث الثاني: عوامل انتشار التهديدات اللاتماثلية بالمحيط الجزائري بعد 2011م

يتطرق هذا المبحث إلى عوامل انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالمحيط الجغرافي الجزائري بعد 2011م، ويعد التطرق إلى عوامل انتشار التهديدات اللاتماثلية بالمحيط الجزائري أحد الركائز الأساسية لاكتمال الصورة المعرفية والمنهجية للدراسة، فسنة 2011م قد حملت معها جملة من الأحداث والتطورات المهمة التي كانت لها نتائج وتداعيات سلبية على الساحة الأمنية الإقليمية للجزائر، وذلك كان نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

لعل على رأسها ما عُرف بأحداث "الربيع العربي" وما ترتب عنها من إسقاط لأنظمة وحكومات أدت إلى تغيير نظام الحكم في تونس، وسقوط النظام في الدولة الليبية بفعل الفوضى الأمنية التي شهدتها البلاد وبفعل التدخل العسكري لحلف الناتو سنة 2011، ما أدى إلى انتشار الفوضى التي عطلت عمل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية بالمنطقة مع تغذية للصراعات الإثنية والقبلية، هذا إلى التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والتنافس الدولي في منطقة الساحل باعتبارها منطقة تزخر بالثروات الطبيعية ما يجعلها منطقة تتشابك وتتناقض فيها مصالح القوى الكبرى وغيرها من الأحداث التي تعتبر العوامل المحفزة لانتشار التهديدات الأمنية بالمنطقة.

المطلب الأول: ثنائية الدولة الهشة-الفاشلة والأمن بالجوار الإقليمي للجزائر.

يُعَدُّ مفهوم الدولة الفاشلة من الظواهر التي لازمت الكثير من الدول منذ نشأة مفهوم الدولة الوطنية الحديثة، بينما يرجع مصطلح الدولة الفاشلة في الأدبيات السياسية إلى أوائل تسعينات القرن الماضي، أين قام مجموعة من الباحثين على رأسهم **جيرالد هيرمان - Gerald B. Helman ستيفن راتنر Steven R. Ratner** في دراسة عن الدولة الفاشلة نشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية عام 1993م، وأيضا الدراسة التي أنجزها وليام **زارتمان William I. Zartman** عن الدولة المنهارة

عام 1995م، وهنا بدأ الحديث عن تبعات ومحددات الدولة الفاشلة ومخلّفاتها السلبية عن الأوضاع الإنسانية في مختلف المجالات في تلك الدولة، وعرف زارتمان الدولة الفاشلة على أنها الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية، كما يمكن إطلاق هذا الوصف على الدولة التي يحكمها ميلشيات مسلحة التي تقوض الوضع الأمني بها، وعليه تعجز هذه الدولة على ضمان النمو الاقتصادي وتنتشر بها المشاكل الاجتماعية المعقدة[1].

أما **الدولة الهشة Fragile States** فهي تلك الدولة التي تفتقر إلى السلطة الوظيفية من أجل تحقيق الأمن ضمن حدودها الترابية، وقدرة مؤسساتها على تلبية المطالب وتوفير الحاجيات الأساسية لشعوبها، والتي تمارس فيها الحكومة وظيفتها ضمن الشرعية السياسية، لأجل تمثيل فعّال داخلي وخارجي لمواطنيها، ويمكن أن يطلق هذا المصطلح على الدول التي تعاني حالات مرتفعة من اللاأمن وارتفاع كبير من الجريمة المنظمة وتكثر بها نشاطات الجماعات الإرهابية، كما يقترن مؤشر الهشاشة في الدولة بالبعدين السياسي والاقتصادي في الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعتبر الدول الهشّة على أنها التي لها قدرة ضعيفة على أداء المهام الأساسية للحكم[2]، وغير قادرة على بناء علاقات فعّالة مع مجتمعها وتُعرف بكثرة مشاكلها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

ما يمكن ملاحظته هنا هو الفرق بين الدولة الهشة والدولة الفاشلة بأن المفهوم الأول متعلق أكثر بالجانب الاقتصادي بينما يرتبط المفهوم الثاني بالجانب السياسي والأمني للدولة، ومن المرجح

---

[1] الموسوعة السياسية، انظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (2018/08/22، 22:24)
https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9

[2] طارق رداف: **الدبلوماسية الجزائرية واشكالية" الدولة الفاشلة "في دول الحراك العربي**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ: دور الجزائر الإقليمي يومي 28–29 أفريل 2014، ص 10.

في الكثير من الدول –ونخص بالذكر بعض دول منطقة الساحل والمغرب العربي– التي عرفت فشلاً دولاتياً حاداً قد سبقته هشاشة اقتصادية.

يقدم روبرت روتبرغ **Robert I Rotnerg** الذي يُعَدُّ من أهم المنظرين لفكرة الدولة الفاشلة مجموعة من الأسباب والمميزات التي تنفرد بها للدولة الفاشلة **Failed State** على غيرها من الدول بحيث يعرفها على أنها، وتنطبق هذه المعايير على الدول في المحيط الجيوأمني للجزائر: "**الدول– الأمة تفشل بسبب معاناتها من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، حكوماتها تفقد الشرعية، وحتى وجود الدولة نفسها يصبح غير شرعي في نظر عدد متزايد من المواطنين**[1]"، وتتميز الدولة الفاشلة بعجزها عن فرض النظام العام وتحقيق القانون بكامل ترابها الجغرافي، فتصبح بذلك ساحة للاقتتال بين عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الدينية المتطرفة، مما يؤدي إلى غياب واضح لمفهوم الدولة من خلال عجزها عن أداء وظائفها الأساسية[2].

لقد أصدر صندوق السلام **Fund For Peace** بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية **Foreign Policy** منذ سنة 2005 مجموعة ممن التقارير السنوية تمحورت حول الدولة الفاشلة انطلاقاً من العديد من مميزاتها والخصائص وذلك من خلال الاعتماد على عملية آلية تستخدم فيها برامج معقدة من خلال مسح المعلومات من مختلف المصادر وتحليلها –ومن الواضح هنا توافق الكثير من هذه الخصائص من دول الجوار الجزائري كليبيا ومالي، ولأجل تحديد درجة الفشل المتفاوتة من دولة لأخرى يقوم الصندوق بتأطير هذه المميزات من خلال الاعتماد على 12 مؤشر فرعي هم: (الضغط الديموغرافي، اللاجئين والنازحين، انتشار الظلم، حق السفر والتنقل، الناتج الاقتصادي المتفاوت،

---

[1] صادق حجال: **إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 1951–2017**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص46.

[2] رداف طارق: **الدبلوماسية الجزائرية واشكالية" الدولة الفاشلة "في دول الحراك العربي**، مرجع سابق ص9.

الانحدار الاقتصادي، شرعية الحكم، الخدمات العامة، جهاز الأمن الفصائل والطوائف المختلفة، التدخل الخارجي)، وتتراوح قيمة كل منها بين (0–10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة.

إن العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع في العالم العربي هي في حقيقتها علاقة صراع، وإن استمرار هذا النوع من العلاقة هو السبب الرئيسي في استمرار أزمة الدولة في المنطقة العربية وشرعيتها، إذ يقول مشخصا العلاقة " **بدلا أن تحاول الدولة أن تدرك مخاطر الشرخ الذي يفصلها عن المجتمع بحماية نفسها عن طريق الحوار والتقرب من القوى الاجتماعية والسعي نحو الإصلاح، يدفعها الشك في إخلاص المجتمع وولائه والخوف منه، إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة ويشكل هذا المنطق السائد في الحياة السياسية العربية المصدر الأول للتوتر والدفع في اتجاه الحرب الأهلية وإفساد فرص الخروج من الأزمة**"[1].

لقد شهدت الدول العربية وخاصة الدول التي عرفت الحراك العربي وما تلاه في السنوات الأخيرة مؤشراً مرتفعاً حيث احتلت كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن مراكز متقدمة بحسب مؤشر الفشل من المركز 6 إلى المركز 80، وهي تعتبر من أكثر الدول فشلاً على الصعيد الدولي، وتجدر الإشارة الفرق بين الفشل الكلاسيكي للدولة الذي يكون نتاجاً للصراعات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وبين الدول التي عرفت فشلاً وظيفياً ناتج عن إخفاقاتها المتتالية في بناء دولة المؤسسات،

[1] بن عمراوي عبد الدين: **أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تونس – الجزائر–المغرب**، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016–2017، ص263.

وهذا علاوة على الإخفاق في إدارة الموارد والمقدرات بما يتماشى ومتطلبات وطموحات شعوبها[1]، ولم يرتبط الفشل في المنطقة العربية فقط فقط بأحداث الحراك الشعبي وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية بل يعود ارتفاع مؤشرات الفشل بها إلى ما قبل الثورات الشعبية وذلك بغض النظر عن حدة ودرجة الفشل،

وبالتالي فإن فشل الدولة وهشاشتها بالمحيط الجيوبوليتيكي للجزائر قد يُعتبر أحد أهم عوامل تردي الأوضاع الأمنية وانتشار التهديدات اللاتماثلية بمنطقة الشمال الإفريقي، وهو ما يمكن ملاحظته بالجوار الجزائري في السنوات الأخيرة، ففي تونس على سبيل المثال وبالرغم من كونها أكثر تجارب الانتقال الديمقراطي نجاحاً في الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية إلاَّ أنَّ ذلك لم يمنع من خلق أجواء مشحونة بها أدت إلى انفلات أمني في الداخل التونسي، الأمر الذي ساهم في تشكيل وتغذية التهديدات الإرهابية على المنطقة الحدودية مع الجزائر المعروفة بالمنطقة المعروفة بجبال الشعانبي، وذلك نتيجة لفقدان الثقة بين الإسلاميين والتيار العلماني بعد الثورة.

كما أدى ظهور ما عُرف بالدولة "**المُفشلة**" بفعل التدخلات العسكرية الأجنبية في كل من ليبيا ومالي، ففي ليبيا نجد أولوية الولاء للقبيلة بدل من الدولة، وهذا ما يظهر جلياً في المجتمع الليبي، فهو مجتمع قبلي يمزج بين مجموعة من القبائل تنتشر عبر كامل التراب الليبي، ومن أهم هذه القبائل نجد قبيلة الورفلة الموجودة في شمال، ووسط، وغرب البلاد، أما قبيلة القذاذفة التي تنتشر في مناطق طرابلس وبنغازي، وطبرق ، وسرت، وفزان، والزاوية الغربية، ثم قبيلة أولاد سليمان المتمركزة في الجنوب الليبي وقبيلة البراعصة التي تتموقع في شرق ليبيا، وتتواجد قبائل الأمازيغ في جبال غرب البلاد، هذا بالإضافة إلى قبائل التوارق والتبو المتواجدة في الحدود الصحراوية لكل من تشاد، والنيجر،

[1] رنا أبو عمر: تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة، **مجلة السياسة الدولية**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ الصفح: (2018/08/24، 14:52)
http://www.siyassa.org.eg/News/3220.aspx

والجزائر، ومالي، وبعد سقوط نظام القذافي في 2011/10/23م، أصبح المجتمع الليبي أمام معضلة أمنية ومجتمعية بسبب التجاذبات الواقعة بين السلطة السياسية والقبيلة، وقد نتج عن كل ذلك اشتباكات مسلحة ذات طابع لاتماثلي تقوم بنشر الفوضى في الداخل الليبي، وتؤثر على أمن الدول المجاورة، يقود هذه الاشتباكات ما يقارب 2000 ميليشيا عسكرية تضم في صفوفها أكثر من 100ألف شخص[1]، يتقاتلون فيما بينهم، الأمر الذي إلى انتشار إلى فوضى السلاح واختلال توازن القوى الداخلي وتغذية الصراعات والصدامات الطائفية والقبلية.

إن مظاهر الفشل الدولاتي المتفشي في الجوار الإقليمي الجزائري بمختلف مظاهره السياسية والاقتصادية والأمنية –كان ولا زال– له تأثير بليغ على الأمن الوطني الجزائري، هذا التأثير لا يقاس فقط بالهجمات الإرهابية التي تقودها الجماعات المسلحة على المنشآت البترولية والغازية الجزائرية كما لا يقاس بالتهريب والهجرة غير الشرعية فقط ولكن يقاس كذلك بالتكلفة الاقتصادية الباهظة التي ترهق كاهل المؤسسة العسكرية وخزينة الدولة الجزائر بفعل ضرورة تواجدها العسكري وتغطية الحدود والمساحات الجغرافية الواسعة، وبالتالي فالفشل والهشاشة بالجوار الإقليمي الجزائري الذي أضحى ضريبة تثقل كاهل الجزائر اقتصاديا علاوة على كونه مسبباً مباشراً ورئيسياً لانتشار مختلف أشكال التهديدات اللاتماثلية بالمنطقة.

المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية لـ"أحداث الحراك العربي" في تونس وليبيا.

لقد شهدت المنطقة العربية مع نهايات عام 2010م وعام 2011م تحركات شعبية غير مسبوقة قد أدت فوضى مجتمعية شاسعة وإلى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في مختلف الأصقاع العربية، وبالرغم من ذلك لا يُغني عن التفكير بجدية في الشبكة الهائلة من التعقيدات

[1] عبد الوهاب بن خليف: "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول، جوان2014، ص 64.

والتداخلات الأطروحات الإعلامية والسياسية والفكرية التي فسرت هذه الثورات على أنها فتحت باب التغيير الديمقراطي، فإن المرافقة لهذا الحدث الثوري، والتي قد أدت –في الكثير من الحالات–إلى حروب أهلية تفتت الأوطان بدل إصلاحها، لذلك فإن الطرح الموضوعي تجاه الأحداث في المنطقة العربية بمختلف أقطارها وساحاتها ينبغي أن لا يُغفِل كل جوانب هذه الأحداث التاريخية والجغرافية والحضارية.

يُطلق محمود حيدر –رئيس مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في افتتاحية كتاب جماعي موسوم بـ: "ثورات قلقة مقاربة سوسيو–استراتيجية للحراك العربي"– على ما حدث في المنطقة العربية في 2011 على أنها بمثابة "**جيولوجيا مجتمعية تعددت أسبابها ومحركاتها مثلما تتنوع المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى انفجارها وديمومتها، وحرص الفاعلون في هذه الثورات والمعنيون بها، على إعطاء تعريفات تعكس رؤاهم ومواقفهم ومصالحهم، ما جعل الثقافة العربية تستغ.رق في فوضى المصطلحات إلى درجة غدت فيها مفاهيم الثورة والنهضة والتحرير موازية لمفاهيم الفوضى والاحتلال والحروب الأهلية**"[1].

إن أول من أطلق مصطلح **"الحراك العربي"** على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية، وله خلفياته التاريخية وقد أُطلق مصطلح ربيع الأمم أوربي الشعوب لأول مرة للإشارة إلى الثورات الأوروبية في 1848م، كإشارة لإقامة أنظمة ذات طابع ليبيرالي خلفاً للأنظمة الدكتاتورية والشمولية القائمة، وأطلق فيما على ما يُعرف بربيع براغ 1968م، أو ربيع أوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي مع نهايات ثمانينات القرن

[1] محمود حيدر وآخرون: **ثورات قلقة مقاربة سوسيو–استراتيجية للحراك العربي**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بئر الحسن، بيروت، الطبعة الأولى 2012، ص8.

الماضي، وفي الإجمال يمكن تحديد مجموعة واسعة من الأسباب التي تقف بشكل مباشر أو غير مباشر وراء الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية بعد 2011م، وتتميز هذه الثورات بأن لها عدة أوجه ومميزات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- الشق السياسي والذي يرتبط بالتحرر من الأنظمة الدكتاتورية والقهر السياسي من خلال البحث عن أنظمة أكثر ديمقراطية.
- الشق الاقتصادي ويتعلق بالبحث عن تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص والتحرر من الفقر والحرمان والقهر المادي.
- هذه الثورات شعبية في بداياتها شاركت بها مختلف شرائح المجتمع معتمدة على الجانب الإلكتروني والتكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتهدف إلى تغيير الوضع القائم إلى وضع آخر أكثر عدالة ورفاهية.

إن ما مرت به الدول العربية من أحداث منذ 2011م يعبر عن أزمة معقدة ومركبة نتيجة تراكمية عميقة لمشكلات مجتمعية عميقة عرفها المجتمع العربي منذ عقود، وبالتالي فإن مصطلح "الربيع العربي" كما أُطلق إعلامياً على تلك الأحداث التي انطلقت في تونس وشملت مصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها من الدول، والتي على ما يبدو لا يمكنها أن تتجاوز كل تلك الأزمات المركبة

[1] رمضان عبد السالم حيدر: ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، **مجلة الجامعة الأسمرية**، العدد12، 2012، ص 524، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح(2018/07/20، 23:03).
http://asmarya.edu.ly/journal4/wpcontent/uploads/2015/11/18%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9.pdf

على الأقل خلال عقدها الأول، وعليه فإن ما يُفسر المشاكل الأمنية وعدم الاستقرار الذي تعاني منه هذه الدول اليوم يُعد كآثار سلبية ونتائج منطقية للأزمة التي عرفتها هذه الدول العربية[1].

إن أحداث "الحراك العربي" شكل نقطة تحول جوهرية في ميزان القوى الإقليمي، ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعالته على مستوى واضح الفاعلين التقليديين، أي الدول في مفهومها الهوبزي، أما اليوم فإننا أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، والإثنيات والأقليات التي ترغب في الحكم بالاسم القبيلة والطائفة، وهذا علاوة على تكاثف عمل ونشاط التنظيمات الإرهابية بعد الانتشار الهائل للأسلحة الخفيفة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الأمر الذي جعل من ميزان القوى بهذه المناطق عرضة للتغير، فالخصائص والديناميات الداخلية المتنوعة والمختلفة من بلد لآخر تجعل من الأمر أكثر تعقيداً[2].

وبالتالي فقد تم استغلال العوامل المتعلقة بالإثنيات والطائفية التي تم توظيفها لأجل تعظيم دور ومواقع الفاعلين غير التماثليين وتعزيز قدرتهم على التأثير والسيطرة خاصة في ظل الظروف الأمنية المتدهورة الناتجة عن الأحداث المشتعلة في المنطقة بعد 2011م.

إن ما يمكن ملاحظته في تباين الانعكاسات الأمنية لأحداث الحراك العربي بصفة عامة وفي تونس وليبيا* على وجه الخصوص لازالت مستمرة نتيجة لشبكة معقدة من العوامل والمحددات

---

[1] وليد سالم محمد: النظم السياسية العربية: إشكالات السياسة والحكم مدخل لتفسير الربيع العربي، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 47، جامعة الموصل، ص43.

[2] يوسف محمد الصواني: التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **مجلة المستقبل العربي**، ص 24، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/07/20، 13:05)
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_416_youssefalswani.pdf

* سيتم التطرق كل من تونس وليبيا دون غيرها من الدول العربية التي شهدت حراكاً شعبوياً بعد 2011، وذلك ليس إلغاءً للأهمية الانعكاسات الأمنية التي تمخضت عن الدول العربية الأخرى كمصر وسوريا واليمن التي شهدت الحراك

ولكن سيتم التركيز على الدور المتباين الذي لعبته المؤسسة العسكرية لكلا البلدين تجاه هذه الأحداث، وفي هذا إشارة واضحة للدور الذي تلعبه العلاقات المدنية–العسكرية في دعم أو تقويض الوضع الأمني في الدولة.

أولاً: المؤسسة العسكرية والأمن في تونس بعد أحداث الحراك العربي 2011:

تُعَدُّ تونس هي الشرارة الأولى لانطلاق أحداث ما عُرف بالربيع العربي، ففي تونس وبعد حادثة "البوعزيزي*" والتي سرعان ما تحولت إلى قضية رأي عام تونسي أدت بفعل وسائل التواصل الاجتماعي إلى حراك شعبي واسع النطاق، انطلق من مدينة "سيدي بوزيد" ليشمل باقي الولايات التونسية، ثم حدث انتقال عدوى الحراك الشعبي والمناداة بإسقاط الأنظمة ورحيل الرؤساء بمختلف الدول العربية.

لقد لعبت المؤسسة العسكرية في تونس –والتي كانت تعاني من تهميش وإقصاء تاريخي في عهدي بورقيبة وبن علي بسبب الخوف من الانقلاب العسكري على السلطة– دوراً هاماً في ضمان تحول ديمقراطي أكثر سلاسة وليونة، وذلك راجع لرفض هذه الأخيرة لأوامر قمع وإطلاق النار على المتظاهرين التي تلقتها من الرئيس بن علي، الذي لم يبق أمامه سوى الفرار إلى السعودية بعد وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب الثورة، وسرعان ما اتخذت المؤسسة العسكرية في تونس دور الحامي للثورة كما صرح بذلك الجنرال رشيد عمار (رئيس أركان الجيش 2002–2013) عندما قال بأن

العربي، وإنما يعود ذلك للقرب الجغرافي والشريط الحدودي المشترك لكل من تونس وليبيا مع الجزائر، وبالتالي فإن الأوضاع الأمنية بهذه الدولتين تؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري.

* البوعزيزي هو شاب تونسي أضرم النار في جسده بعد مناوشات شرطة البلاد، الأمر الذي أدى انتشار الفوضى في مدينة سيدي بوزيد التي أضرم الشاب فيها النيران في جسده وسرعان ما انتقلت عدوى الفوضى والأمنية التي تحولت إلى حراك شعبي أدى إلى سقوط النظام التونسي هروب الرئيس بن علي إلى خارج البلاد.

"**الجيش سيحمي الثورة**" الأمر الذي أثار تكهنات بأن الجنرال يطمح لمنصب سياسي خاصة بعد ما كتبته صحيفة النيويورك تايمز في مقال لها بأن رشيد عمار " **أقوى وأكثر الشخصيات شعبية في تونس في أعقاب الإطاحة ببن علي**"، ومع ذلك لم يطمح رشيد عمار لتولي منصب سياسي رسمي.

في مقال نشر في مركز كارينغي للشرق الأوسط كجزء من مشروع بحث تحت عنوان "**إعادة النظر في العلاقات المدنية–العسكرية 2014م–م2015: الحوكمة السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية**" أقرَّ فيه بأن زيادة قوة الجيش أصبحت في صالح الديمقراطية الفتية في تونس، وخاصة في ظل التحديات الأمنية التي أخذها الجيش على عاتقه تزامناً مع تراجع تهميش قوة الدولة البوليسية التي كرَّسها نظام بن علي، وبتالي أصبح يشار إلى الجيش في تونس كأحد أهم أسباب النجاح النسبي للمرحلة الانتقالية الصعبة نحو الديمقراطية في تونس مما عزز قدرات الجيش التونسي في ضمان أمن البلاد، لمواجهة التهديدات غير التماثلية التي زاد انتشارها خاصة بعد 2011، وذلك راجع بحسب دراسة أعدها **شاران غريوال** تحت عنوان " **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**" إلى النقاط الآتية[1]:

- إيلاء التهديدات الأمنية الخطيرة التي تواجهها البلاد قدراً من الأهمية من خلال تعزيز ميزانية الجيش وأسلحته وروابطه الدولية والإقليمية وقدراته المؤسسية ونفوذه السياسي.
- انتقال قيادة وإدارة الجيش التونسي من الحكم المركزي الاستبدادي الشخصي الذي ساد في النظام السابق إلى حكم غير مركزي وزوال الجهوية التي كانت سائدة وتمييز الضباط القادمين من المناطق الساحلية مسقط رأس بورقيبة وبن علي.

[1] شاران غريوال: **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/07/21، 22:02)

http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830

- أصبحت هناك علاقات مدنية–عسكرية أكثر انسجاماً وتناسق من خلال انخراط ضباط الجيش أكثر في حياة المجتمع المدني النشط في تونس الأمر الذي أدى إلى ضمان جيش أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع القطاع المدني في البلد.

إن الدور الحاسم الذي لعبه الجيش التونسي من خلال موقفه التاريخي كمؤسسة عسكرية متماسكة وعدم خضوعه لأوامر الرئيس التونسي الذي أمر بإطلاق النار على المحتجين، وقام بمساندة مطالب الشعب التونسي كقطاع مدني فاعل، الأمر حال دون خلق فوضى أمنية في البلاد بالرغم تواجد تلك التهديدات والأعمال الإرهابية التي طالت الدولة التونسية في جبال الشعانبي وغيرها، التي كان من الممكن أن يستغلها الجيش ليفرض حكم العسكر في البلاد.

ثانيا: المؤسسة العسكرية والقطاع المدني في ليبيا بعد 2011

إن اختلال التوازن بين عمل المؤسسة العسكرية والقطاع المدني يقوض قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانهما المستقل وتماسكهما الوظيفي، ويهدد بقاء الدولة بفعل الانتقال الحتمي إلى الاقتتال الطائفي والقبلي الذي يعزز من الانتشار الواسع للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ففي ليبيا وبعد الإطاحة بنظام الرئيس الليبي "معمر القذافي" بفعل المظاهرات الشعبية الحاشدة وما أحدثته قوات التدخل الأجنبي بقيادة عسكرية فرنسية وبريطانية تحت سقف حلف الناتو، وما نتج عن ذلك من انهيار للمؤسسات السلطوية والأمنية القائمة في الدولة الليبية كالشرطة والجيش ومختلف الأسلاك الأمنية، الأمر الذي كان له دوراً هاماً في الأوضاع الأمنية التي تعيشها البلاد، خاصة بعد الاقتتال الدامي بين الميليشيات المسلحة التي أصبح من الصعب تحديد عددها لكثرتها، وهي عملية مستمرة من الحل وإعادة التشكل والإتحاد والانفصال فهناك مابين مئة إلى ثلاث مئة

ميليشيا تحمل مالا يقل عن 125000 قطعة سلاح[1]، ولم تنحصر تأثيرات هذه التهديدات فقط في حدود الدولة الليبية بل توسعت لتشمل الدول المجاورة كالجزائر وتونس وغيرها من دول الساحل الإفريقي.

إن المتتبع الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الأحداث التي شهدتها دول الحراك العربي فسيجد بأن هناك اختلاف في درجة ونوعية التدخل والتأثير، ففي في الحالة التونسية لعبت العلاقات المدنية–العسكرية فيها دوراً حاسماً وإيجابياً نسبيا في تحقيق تحول ديمقراطي ذو طابع سلمي إلى حد معين، لكن يتضح بأن الأمر مختلف بالنسبة للحالة الليبية وهذا راجع لمجموعة من الاعتبارات قد يكون على رأسها الطبيعة التاريخية لتعامل النظام الليبي السابق تحت قيادة العقيد معمر القذافي، من خلال سيطرته الكلية على المؤسسة العسكرية، وفشله في تحقيق مؤسسة وطنية حقيقية، من خلال إبقاءه للجيش الوطني ضعيفاً خوفاً من الانقلاب، ولذلك انشق عن الجيش الوطني الليبي بعد الثورة ما يزيد عن 8000 آلاف ضابط[2]، قاموا بإنشاء ما عُرف فيما بعد بالمجلس الوطني للثورة في شرق البلاد بمدينة بنغازي قبل سقوط طرابلس، ولقد انتشرت الميليشيات المسلحة في مختلف أرجاء البلاد تبعاً للنظام القبلي والجهوي الإثني الليبي، وعرفت هذه الميليشيات مواجهات مسلحة في بينها حول من يسيطر على الوضع ومن يكون له الدور الريادي في الدولة الليبية المراد إنشاءها بعد القذافي، أو من يسيطر على آبار النفط وقضايا التجارة والتهريب، وقد عرفت هذه الميليشيات تمويلاً وتسليحاً من قِبل بعض القوى الخارجية من خلال استغلالها لما يُعرف بالحرب بالوكالة خدمة لمصالحها في المنطقة.

[1] تقرير: **المحافظة على وحدة ليبيا التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، الشرق الأوسط رقم115، ديسمبر2014، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

لقد أدى تعطيل عمل مؤسسات الدولة كالمؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة وإخضاعها بشكل تعسفي لقرارات رئيس الدولة في ليبيا، وعدم بناء علاقات مدنية–عسكرية متزنة ومستقلة مع إضعاف المؤسسة العسكرية وذلك خوفاً من الانقلاب على السلطة، وفي المقابل قام معمر القذافي بتقوية المؤسسات غير الرسمية المتمثلة في القبائل واللجان الثورية المستفيدة من الريع[1]، وهذا الأمر يفسر الانهيار السريع للنظام الليبي وانعدام الأمن فيها، ففي ظرف زمني قصير أصبحت ليبيا بؤرة للاقتتال الطائفي والقبلي والجهوي، ومرتع لمختلف أشكال التهديدات غير التماثلية المتجسدة في نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

إن ضمان عمل مؤسسات الدولة بصفة مستقلة وآلية يعتبر أحد أهم محددات وروافد النظم الديمقراطية الحديثة، وتعد العلاقات المدنية–العسكرية المتزنة بحسب صامويل هنتغتون من بين أهم المعايير والمحددات التي من خلالها يمكن الحكم على أن النظام ذو طابع ديمقراطي أو غير ذلك، ويوعِز هنتغتون فشل أداء السلطة لمهامها الأساسية المتمثلة وتحقيق الأمن إلى غياب التداول على السلطة وعدم احترام المسافة بين القطاعين المدني والعسكري أحد مسببات تقويض الأمن في الدولة، وعليه فإن عملية إسقاط مبادئ نظرية العلاقات المدنية العسكرية على الدول –نخص بالذكر تونس وليبيا لقربهما الجغرافي من الجزائر– التي تشهد تحولات هيكلية في نظمها السياسية والعسكرية يفسر أحد أهم عوامل انتشار التهديدات اللاتماثلية بالمحيط الجغرافي للجزائر.

[1] صادق حجال: **إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 1951–2017**، مرجع سابق، ص 312.

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأمن الوطني

إن الأهمية الجيو–إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا جعلت منها محل أنظار وتنافس بين القوى الكبرى، خاصة منها فرنسا من خلال تدخلاتها العسكرية المباشرة في المنطقة، معتمدة في ذلك على المحدد التاريخي ونفوذها الاستعماري السابق في إفريقيا، وهذا علاوة على تواجد قوى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين بناءا على معطيات اقتصادية، ودول أخرى صاعدة أيضاً تسعى لتحقيق النفوذ في عمق القارة الإفريقية نذكر من بينها روسيا وتركيا وإيران وغيرها.

إن الموقع الجغرافي للجزائر المتاخم لكل من مالي وليبيا وقربها من دول الساحل الإفريقي هذه المنطقة التي تمثل بالنسبة للجزائر فناء استراتيجي ومعبر اقتصادي مهم نحو وسط وجنوب القارة الإفريقية، ومصدر مقلق للتهديدات الأمنية المتنوعة التي تخترق حدودها[1]، وهذا ما يخلق تحديات كبيرة للدولة الجزائرية، خاصة في ظل التبعات السلبية للتدخلات العسكرية الأجنبية والإفرازات الأمنية الخطيرة نتيجة التنافس الحاد على مناطق النفوذ بالمنطقة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تفشي التهديدات اللاتماثلية على غرار تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

[1] تسعديت مسيح الدين: المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص9.

الخريطة رقم 3: توضح انتشار الحركات الإرهابية بالجوار الجنوبي للجزائر.

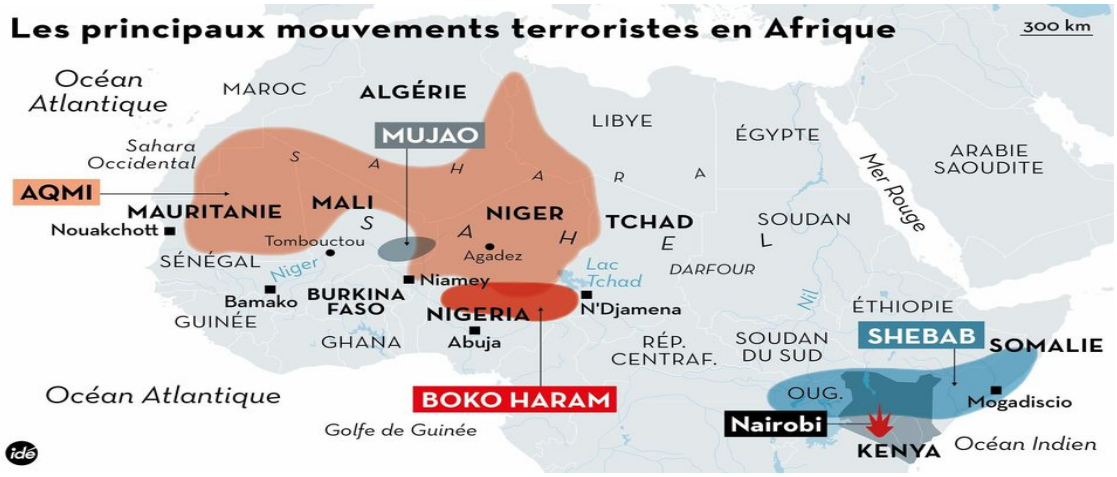

المصدر: راجع الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح: (05:02، 2018/09/02).

http://www.liberation.fr/evenements-libe/2015/09/21/la-repression-militaire- seule-ne-pourra-jamais-venir-a-bout-de-ces-groupes-terroristes_1387402

يقول فيليب هيقون **Philippe Hugon** بأن الموارد الطبيعية بإمكانها أن تفسر لنا النزاعات الحاصلة في إفريقيا[1]، كما أن التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا في الحقيقة هي لأغراض تتعلق بالهيمنة وبسط النفوذ وحماية الشركات الفرنسية العاملة في المنطقة كشركة **أريفا ARIVA** للتنقيب عن اليورانيوم والبترول وشركة **طوطال TOTAL** في المستعمرات السابقة خاصة منها مالي والنيجر، مستغلة في ذلك الغطاء الأممي بذريعة حماية حقوق الإنسان ومواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية المنتشرة بفعل الأنظمة المستبدة، كما أن التنافس الكبير بين القوى الكبرى على الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من حروب بالوكالة تستخدمها هذه الدول من خلال تسليح وتمويل الجماعات

[1] Philippe Hugon: **Géopolitiques des ressources et conflits au sahel**, look at the sit at (04/09/2018, 06:53)
http://www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/CR%20sahel%2026%20f%C3%A9vrier.pdf

الإرهابية وتغذية الصراعات الطائفية، وتطبيق سياسة فرق تسد لأجل تحقيق مصالحها، كل هذه العوامل أثرت بشكل سلبي على الوضع الأمني بالمنطقة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية بصفة عامة يعود للقرنين السابقين، وذلك في إطار الحقبة الاستعمارية التي خاضتها الدول الأوروبية بعد الثورة الصناعية على غرار بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، ولكن ما يميز فرنسا عن باقي الدول الاستعمارية في هو ارتباطها السياسي والإيديولوجي والثقافي بالدول التي قامت باستعمارها، وتدخلها في الشؤون الداخلية لمستعمراتها بصفتها منطقة نفوذ حتى بعد استقلال تلك المستعمرات، وذلك من خلال مجموعة واسعة من الاتفاقيات والضغوطات التي تمارسها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولأجل ضمان استمرار المصلحة الفرنسية في المنطقة ومواجهة منافسيها فإن فرنسا على استعداد لاستخدام الورقة العسكرية والتدخل العسكري المباشر، كإستراتيجية شاملة تحت ذريعة تدعيم نظام سياسي موالي وصد تهديد الجماعات المتطرفة[1] كما حدث في تدخلها في مالي والنيجر التي لم تنل استقلالها السياسي عن فرنسا إلا في ستينيات القرن الماضي سنة 2012م.

إن التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية لمستعمراتها السابقة لا يقتصر على ظروف طارئة أو مجالات محددة، بل إن ذلك يندرج ضمن إستراتيجية فرنسية شاملة ومتجددة كما عبر عنها فرانسوا ميتيران عندما كان وزيراً بقوله :" **بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين**"، وهذا ما يجد تفسيراته العملية في الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها فرنسا العديد من الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، وقد شملت هذه الاتفاقيات كل من الكامرون في 21 مارس 2009م والغابون في

[1]Damien Deltenre: **Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger**, group de recherche et d'infomation sur la paix et la sécurité, sur le site, 04/09/2018, 06:20. https://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2012/Photos/na_2012-12-12_fr_d-deltenre.pdf

21 فيفري 2010م، وجمهورية إفريقيا الوسطى في أفريل 2012م، وكوت ديفوار في 26 جانفي 2012م، والسنغال في 18 أفريل 2012م.

أما بخصوص مالي في 18 جويلية 2014م فقد تم التصويت على القانون المتعلق بالإبقاء على قوة قوامها 1000[1] جندي فرنسي في مالي من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية، وهنا يمكن التساؤل عن الشرعية القانونية للتدخل العسكري الفرنسي المباشر في مالي الذي كان على ضوء قرار مجلس الأمن رقم 2058 الذي يجيز فقط تدخل جهة محددة وهي بعثة الدعم لمالي، بيد أن التدخل الفرنسي لم يراعي هذه الخصوصية، وبغض النظر عن الإطار القانوني لأن ذلك لا يندرج ضمن اهتمامات البحث، وإنما هدفنا هو الإفرازات الأمنية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي التي لها أثر في تزايد انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالمحيط الجغرافي للجزائر، التي رأت بأفضلية إنضاج الورقة السياسية وتشجيع العمل الدبلوماسي بين الفرقاء في مالي على التدخل العسكري الفرنسي المدعوم من قبل المجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا الإيكواس **ECOWAS**[*] لأسباب تتعلق بالإفرازات الأمنية السلبية بالدرجة الأولى على الأمن الوطني الجزائري، كون دولة مالي دولة تماس مع الجنوب الجزائري بحدود تتجاوز 1400كلم ، والتي يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:[2]

---

[1] خير الدين شمامة: التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص53.

[*] الإيكواس ECOWAS: المجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، هي منطقة دولية اقتصادية تضم 14 دولة هي: (البينين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، التوغو).

[2] حورية ساعو ومحمد غربي: موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/09/01، 11:02)
http://www.univchlef.dz/ratsh/la_revue_N_18/Article_Revue_Academique_N_18_2017/Science_eco_admin/Article_22.pdf

- لقد أدى التدخل الأجنبي وتحديداً التدخل الفرنسي في مالي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي ككل، وبفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يُعرف برهانات الموارد فإن الجزائر تحرص بشكل كبير على الأمن في المنطقة، ففي الصحراء الجزائرية ما يزيد عن 98% من العائدات الخارجية للبد، وخاصة بعد سقوط النظام الليبي وانتشار الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية في شمال مالي التي أصبحت تشكل تهديداً مباشراً على الأمن الجزائري كالهجوم الإرهابي على مركز إنتاج الغاز الطبيعي في تيغنتورين سنة 2013م.
- التداخل الاجتماعي بين البلدين المتمثل في العنصر الترقي المنتشر في دول الجوار وما يمكن أن يحدث من تهديد مباشر للأمن الجزائري إذا ما تم تقسيم مالي إلى طوائف وقبائل على رأسها الطوارق الذين يدعمون تحرير الشمال المالي من خلال تدعيم الحركة الوطنية الأزوادية MNA لأجل تحرير شمال مالي.
- حالة اللاإستقرار في مالي تزيد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر، كما يؤدي غياب الدولة هناك إلى تفشي الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر.
- إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي منح الجماعات الجهادية المتشددة في المنطقة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم.

المبحث الثالث: تداعيات التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري

بعد ما تم التطرق في المبحثين السابقين إلى الدوائر الجيوسياسية والأمنية للجزائر، أين تم التركيز على الدائرتين المغاربية والإفريقية وهذا راجع للأحداث الأخيرة الحاصلة بهذه المنطقة لتأثيرها المباشر على الأمن الجزائر، وتم التوصل إلى أن ثنائية الفشل والهشاشة التي تعاني منها الدولة هذه المنطقة وكذا النزاعات الإثنية والقبيلة وارتباك العلاقات المدنية العسكرية والتدخلات العسكرية الأجنبية كلها كانت بمثابة العوامل المحفزة على انتشار التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تداعيات انتشار هذه التهديدات على الأمن الوطني الجزائري، خاصة بعد ما عرفت الحدود الجزائرية استنفاراً أمنياً كبيراً بعد كل الأحداث الأمنية المركبة بالمحيط الجيوسياسي الجزائري (قوس الأزمات) خاصة بعد 2011، وذلك نتيجة لتنوع وتعقد وتداخل مختلف أشكال التهديدات الأمنية ذات الطابع غير الدولاتي في المنطقة، على غرار التهديدات الإرهابية كالهجوم الإرهابي على تيغنتورين، وكذا تزايد موجات الهجرة غير الشرعية القادمة نحو الجزائر نتيجة والانفلات والفشل الدولاتي في كل من ليبيا ومالي الأمر الذي زاد من نشاط منظمات الإجرام ورواج تجارة المخذرات والتهريب وغيرها.

المطلب الأول: الهجمات الإرهابية في الجزائر بعد 2011

لقد أصبحت العمليات الإرهابية تتسم بالتخطيط الجيد بحيث تتم دراستها بشكل دقيق مع اختيار مثالي للتوقيت لأجل إنجاح العملية وبلوغ أقصى الأهداف، والتي عادة ما تتمثل في التخريب والتدمير أو الضغط والابتزاز، وإن تطور العمليات الإرهابية في السنوات الأخيرة لم يقتصر فقط في ازدياد العمليات الإرهابية وتزايد أعداد الضحايا والخسائر الناجمة عنها، بل أيضا يُلاحظ بأن هناك

تطور لافت في أساليب التنفيذ التي أضحت تختلف بحسب طبيعة المنفذ وإمكانياته والظروف الدولية السائدة، ولطالما أكدت الجزائر من خلال العديد من المناسبات على أن الإرهاب ظاهرة دولية لا تعترف بالحدود وتهدد السلم والأمن الدوليين، ولذلك دعت إلى تكثيف التعاون الدولي في مجال تجفيف منابع الإرهاب والعمل من خلال هيئة الأمم المتحدة لإبرام اتفاقيات شاملة حول مواجهة هذه الظاهرة[1].

رسم بياني رقم 2: نسبة الجزائر من الهجمات الإرهابية العالمية 2000-2015

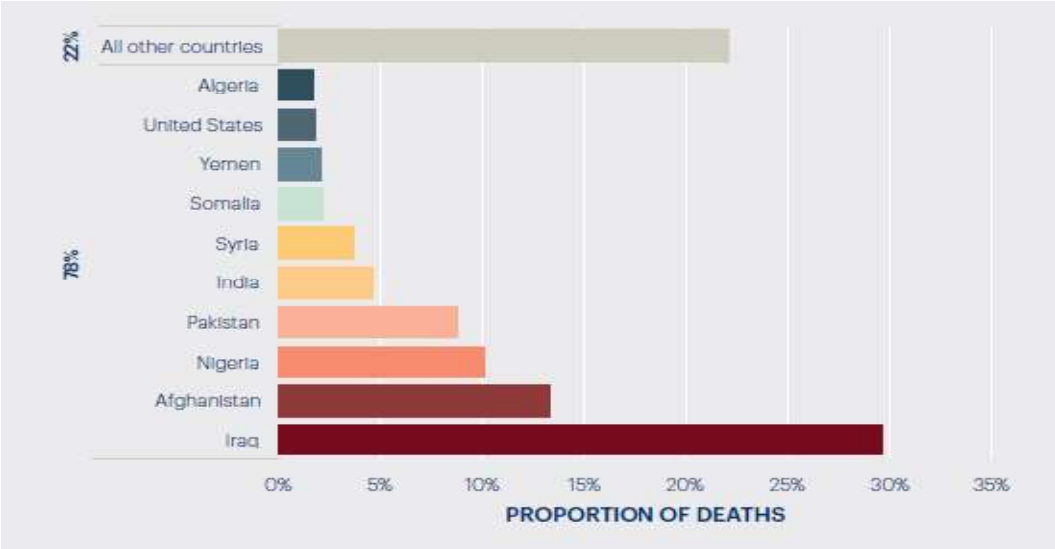

المصدر:

Global Terrorisme Index 2016 :**INSTITUTE FOR ECONOMICS AND PAECE** , look at the site at (14/2/2019 , 14 :22)

http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2016/11/Global-Terrorism-Index-2016.2.pdf

يوضح الرسم البياني رقم 2 أن الجزائر من بين أكثر دول العالم التي تعاني من الهجمات الإرهابية في المدة الزمنية التي غطتها الدراسة مابين 2000 و2015 كانت للجزائر حصة ضخمة

[1] مجلة الجيش: العدد 595، فيفري 2013، ص1.

هذه الهجمات، إذا أنها من بين العشرة دول الأوائل في العالم التي عانت من الهجمات الإرهابية، كما أن تزايد الأعمال الإرهابية في جنوب الجزائر كان ما بعد أحداث ما عُرف بالربيع العربي سنة 2011 نتيجة الانتشار غير المسبوق للسلاح في أيادي الجماعات المسلحة يشكل أكبر الحوافز العملية التي تُنَشِّط وتموِّل الجماعات الإرهابية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أزيد من 20 مليون قطعة سلاح قد تم الاستيلاء عليها من طرف هذه الجماعات المسلحة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، وتصنف هذه الأسلحة كأسلحة خفيفة لأجل تنفيذ عمليات نوعية، وقد تمثلت أساساً في شحنات من السلاح الروسي الكلاشينكوف (kalachnikovs) وصواريخ أرض أرض وصوارخ مضادة للدبابات وقاذفات للصواريخ وقنابل يدوية (Missiles Sol-Sol, Missiles Antichars Milan Lance-roquettes de type RPG7, Grad BM-21, Grenades)[1]، وقد نفذت الجماعات الإرهابية وعلى رأسها القاعدة بالمغرب الإسلامي وكذا حركة التوحيد والجهاد العديد من العمليات الإرهابية النوعية في التراب الجزائري بعد 2011م نذكر منها:

- لعملية الانتحارية الإرهابية التي تم تنفيذها بواسطة سيارة رباعية الدفع مفخخة، والتي استهدفت مقر المجموعة الولائية للدرك الوطني في تمنراست بتاريخ 03 مارس2012م وقد بلغ عدد ضحايا هذه العملية الإرهابية أكثر من 20 ضحية بين قتيل وجريح بينهم مدنيون[2].

[1] Mathieu Pellerin: **Le Sahel et la contagion libyenne**, voir le site électronique (10/10/2018, 07 :04) https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2012-4-page-835.htm

[2] محمد بن أحمد أحمد بلحاج: **عملية انتحارية تستهدف مقر المجموعة الولائية للدرك الوطني في تمنراست**، أنظر الموقع الإلكتروني (2018/10/10، 32:05). https://www.djazairess.com/elkhabar/282157

- الهجوم الإرهابي الذي تبنته حركة التوحيد والجهاد الذي استهدف مقر القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني بورقلة[1]، وقد أدت العملية إلى وفاة ضابط وإصابة ثلاثة دركيين نتيجة الانفجار الذي أدى إلى سقوط المبنى.

عملية اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو شمال مالي وتبنت حركة التوحيد العملية في أفريل2012م، وقد تم الإفراج عن ثلاثة دبلوماسيين وقامت بإعدام الدبلوماسي الجزائري طاهر تواتي، وذلك بعد رفض السلطات الجزائرية الاستجابة للعديد من المطالب وعلى رأسها الإفراج عن القيادي في القاعدة أبو إسحاق السوفي، الذي اعتقل في الجنوب الجزائري[2].

- الهجوم الإرهابي الذي قاده أفراد من ثماني جنسيات مختلفة على مركب الغاز بتيقنتورين* (الواقع على بعد 40كلم على عين اميناس وحوالي 1600كلم جنوب شرق العاصمة الجزائر) الذي يعتبر أحد أخطر التحركات الإرهابية وأعنفها ضد الجزائر بعد الفوضى الأمنية التي شهدها محيطها الجيوسياسي، وذلك لكون هذا الهجوم قد أدى إلى مقتل 37 رهينة من جنسيات مختلفة يعملون

[1] حورية ريش: **إعتداء إرهابي يستهدف مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة**، أنظر الموقع الإلكتروني (2018/10/10، 23:35).
http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/11832.html#ixzz5TZ4Q5Vjs

[2] أنظر الموقع الإلكتروني (2018/10/10، 01:35). http://ara.tv/b4qkx

* تم تشغيل مركب تيغنتورين عام 2006، ينتج ويعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثف، بطاقة انتاجية تقدر ب9 مليار متر مكعب في العام، ويتشغل في هذه المنطقة حوالي 790 عامل منهم 134 أجنبي و26 عامل من العديد الجنسيات، ويعمل المركب بالشراكة بين مجمع سونطراك الجزائرية بريتش بيتروليوم ومجمع ستاتويل النرويجي.

بمختلف المناصب في مركب الغاز الجزائري تيغنتورين، وشكلت العملية تهديد فعلي لعصب مهم في الاقتصاد الجزائري[*].

الخريطة رقم 4: يوضح موقع مركب الغاز بتغنتورين.

المصدر: مجلة الجيش العدد 594، جانفي 2013، ص15.

قامت وحدات الجيش الوطني الشعبي الجزائري إثر هذا الهجوم بعملية عسكرية نوعية بإشراف مباشر من قائد الناحية العسكرية الرابعة، وكانت هذه العملية العسكرية التي نفذتها الوحدات الخاصة ناجحة بكل المقاييس العملياتية والدبلوماسية والإعلامية، بحيث حالت دون تنفيذ الإرهابيين لهدفهم في خطف المحتجزين وتفجير الترسانة الكبيرة من الأحزمة الناسفة التي كانت بحوزة الإرهابيين والموجهة لتفجير المركب، كما نجحت العملية في المحافظة على أرواح الرهائن مع التمسك بمبدأ عدم مساومة الإرهابيين، وقد تمت العملية بحسب مجلة الجيش الجزائري باسترجاع 6 بنادق رشاشة FMPK و21 مسدس رشاش PMAK وبندقتين من نوع FAL ومدفعتين هاون و6 صواريخ من نوع 5

[*] كانت وقائع هذه الحادثة يوم 16 جانفي 2013 وعلى الساعات الأولى من اليوم تسلل إلى التراب الوطني مجموعة إرهابية مكونة من 32 فرداً من جنسيات مختلفة على متن سيارات رباعية الدفع عبر الحدود الليبية الجزائرية، وكان مخطط هذه الجماعة الإرهابية يتمثل في خطف عمال المركب كرهائن لخارج الوطن ثم تلغيم المركب بالمتفجرات بهدف تفجيره.

C 60 ملم وقاعدة للإطلاق و10 أحزمة ناسفة مع قنابل يدوية وقنابل ومتفجرات أخرى[1]، وقد أكدت الجزائر خلال هذه الواقعة على تمسكها التام بالسيادة الترابية ورفضها القاطع للتدخل العسكري الأجنبي على أراضيها.

- الهجوم الإرهابي على بلدة مرين قرب ولاية سيدس بلعباس الذي أودى بحياة ضابطين أحدهما برتبة عقيد وجنديين بتاريخ 03 سبتمبر 2018، والهجوم الذي أودى بحياة 5 جنود بالمنطقة القريبة من مدينة عزابة بسكيكدة في جويلية 2018، وبحسب بيان لوزارة الدفاع الجزائرية فقد بلغ عدد الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم للجيش في شهر أوت 2018 قد بلغ 12 إرهابيا[2].

المطلب الثاني: تزايد نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالجوار الجزائري.

إن النشاط الإجرامي في منطقة الساحل الإفريقي يُعرف بالديناميكية والاعتماد المتبادل في ما بين المنظمات الإجرامية التي تشهد تداخلاً في ما بينها، والتي تُعد كأهم نتائج الفوضى الأمنية المتعددة الجوانب والمسببات في الشمال الإفريقي وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن الفشل الدولاتي والأوضاع الاقتصادية المتدنية في منطقة الساحل الإفريقي قد ساهمت في تسهيل تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة.

أصبح من الصعب في السنوات الأخيرة في المحيط الجغرافي للجزائر الفصل بين عمل المنظمات والإرهابية وبين المنظمات الإجرامية التي قامت بربط علاقاتها مع المنظمات الدولية للتهريب المتعدد الأنواع، كالتحالف بين القاعدة بالمغرب الإسلامي والمنظمات الدولية لتهريب

[1] مجلة الجيش: العدد 594، جانفي 2013، ص15.

[2] أنظر الموقع الإلكتروني: تاريخ التصفح (2018/10/10، 02:45):
https://sptnkne.ws/j3m4

المخدرات*، وقد أدى هذا التداخل بالمنطقة إلى تقسيمها إلى لمناطق حكومية والمناطق الرمادية Zone grises[1]، الأمر الذي مكَّن هذه الجماعات من التنقل بكل حرية في تلك المناطق الجغرافية الشاسعة.

الخريطة رقم 5: توضح النقاط الرئيسية لتهريب السلاح والمخدرات.

المصدر: عادل زقاغ: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:مقاربة سوسيو– سياسية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 23 مارس 2016، ص160.

بحسب التقرير السنوي المعد من طرف الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات الذي يقر بأن الكمية

* لقد قامت القاعدة في المغرب الإسلامي بعقد اتفاقية مع منظمة كارتل كالي الكولومبية النشطة في التجارة الدولية للمخدرات وذلك بعد إجتماع سمي "باجتماع التنظيم المشترك" مطلع 2010، وكان هذا الإجتماع في جزيرة تقع قبالة شواطئ دولة غينيا بيساو، فبحسب مركز إفريقيا للدارسات الإستراتيجية أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي صفقة توفر بموجبها منظمة "كارتل كالي" الكوكايين والنقل عبر المحيط الأطلسي ليقوم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتوفير الحماية والمساعدة على معرفة الطرق لتهريب المخدرات إلى الشمال نحو البحر الأبيض المتوسط مقابل دفع ألأموال كحقوق للعبور.

[1] عادل زقاغ: واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:مقاربة سوسيو– سياسية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 23 مارس 2016، ص158.

السنوية لكميات الكوكايين لوحده –والتي تعبر عبر غرب إفريقيا ومنطقة الساحل– تقدر بما يزيد عن 1.25 مليار دولار سنويا، وهذا بالإضافة إلى تهريب الهيروين وباقي المخدرات الاصطناعية الأخرى، وتشير التقارير بأن في منطقة غرب إفريقيا تشهد زيادة في استخدام النقل البري والبحري والجوي للتهريب، ووفقاً لمكتب المخدرات والجريمة فإن 11% من متعاطي المخدرات على المستوى العالمي من إفريقيا[1]، ويتواجد أكثر من نصف هذه النسبة في غرب إفريقيا ووسطها، وهذا علاوة على تجارة السلاح وقد عملت هذه المنظمات الإجرامية والإرهابية على الشراكة مع بعض الحكومات المتواطئة بالساحل الإفريقي، وذلك إما في إطار التمويل أو بغرض الحماية.

إن الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المحيط الجغرافي للجزائر بسبب فشل الدولة، وكذا الصراعات المسلحة الأمر الذي جعل من الجزائر تدفع ثمن موقعها الجغرافي المجاور لدول الساحل الإفريقي التي أصبحت محوراً لنشاط الجريمة المنظمة وذلك نظراً لعدم الاستقرار فيها والضعف الكبير الذي تشهده هذه الدول في مواجهتها لمختلف أشكال الإجرام، وهو ما ينعكس سلباً على الأمن الوطني الجزائري.

إن منظمات التهريب في هذه الساحل الإفريقي لم يعد عملها يقتصر فقط على استغلال المنطقة كنقطة عبور من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، بل أصبحت تسعى أيضاً إلى إنتاج أنواع كثيرة من المخدرات الاصطناعية الموجهة إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، وذلك علاوة على تصنيع

[1] تقرير: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 2016، أنظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح، (2018/10/12، 23:01) https://news.un.org/ar/story/2016/05/252072

المنشطات الأمفيتامينية (الميثامفيتامين والميثكاثينون)[1]، وأصبحت منظمات الإجرام في منطقة الساحل تدرج أيضاً ضمن أعمالها قضايا الاتجار بالبشر وقضايا الاستغلال الجنسي[2].

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية في الجزائر كتهديد أمني غير تماثلي

يُعد ملف الهجرة غير الشرعية أحد أكبر الملفات المطروحة على الطاولة الأمنية في الجزائر وفي مختلف دول الجوار، وذلك لكون هذا الموضوع أصبح مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف الدوائر المتوسطية والمغاربية والإفريقية، فبالنظر لأهمية هذه المنطقة التي بدأت تتحول تدريجياً من نقطة عبور نحو أوروبا إلى نقطة استقبال خاصة بعد حِرص وتشديد الإتحاد الأوروبي لمنافذه البحرية والبرية، وكذا اعتماده في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ما يُعرف بدول الحاجز وهذا ما يفسر الكثير من المبادرات الأمنية الأورومتوسطية التي تصب في هذا السياق.

إن الجزائر أمام تحديين أساسين بخصوص موضوع الهجرة غير الشرعية يتمحور التحدي الأول حول هجرة الشباب الجزائري بطرق غير شرعية نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وهو الأمر الذي يحمل العديد من الدلالات الخطيرة التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني من خلال تفويت فرصة الاستثمار قي رأس المال البشري[3]، أو ما يُعرف (بهجرة الأدمغة)، والتحدي الثاني يتمحور حول هجرة الأفارقة نحو الجزائر أو عبرها من خلال حدودها الجنوبية.

---

[1] تقرير: تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات 2013–2017، الإتحاد الإفريقي، ص10، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/12، 18:52).
https://au.int/sites/default/files/pages/32900-file-report_on_the_implementation_of_aupa_-final_-_arabic-_26_mar_2015.docx-_sa14493.pdf

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] جلال حدادي: **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص81.

- التحدي الأول: الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط*: بحسب البيانات التي قامت بها الأمم المتحدة بخصوص موضوع الهجرة غير الشرعية على ضفاف المتوسط منذ بداية عام 2016، التي أقرت بأن أكثر من 3100 شخص لقوا مصرعهم غرقا في مياه البحر الأبيض المتوسط، وتظهر معطيات الأمم المتحدة أن عدد من المهاجرين الواصلين إلى إيطاليا بلغ 112 ألف[1]، ومن جهة أخرى فإن الإتحاد الأوروبي أصبح ينظر للقضايا اللينة نسبياً كقضايا الهجرة غير الشرعية من التحديات والتهديدات الأمنية الحقيقة كونها من المسببات الرئيسية للمشاكل الأمنية الداخلية[2].
- التحدي الثاني: المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة فإن الجزائر تتحول بخطى ثابتة من دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين إلى دولة استقبال، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الأعداد المتزايدة من المهاجرين القادمين من دول ساحل الصحراء، والذين تطول مدة إقامتهم بسبب ظروف الهجرة الصعبة نتيجة تشديد المجال الأوربي في غلق منافذ دخول المهاجرين غير الشرعيين، وتشير المفوضية العليا للمهاجرين غير الشرعيين بأن هناك أزيد من 21500 مهاجر غير شرعي قادمين من الساحل الإفريقي نحو الجزائر، 20% منهم لا يملكون إمكانيات العودة إلى بلدانهم، و40% يعتبرون الجزائر وجهتهم الأخيرة،

---

* نظراً لعدم وجود إحصائيات دقيقة حول عدد المهاجرين الجزائريين نحو أوروبا بطرق غير شرعية –سواءاً عبر ما بات يُعرف بقوراب الموت أو الأشخاص الذين يمكثون في بلدان الاستقبال بعد انقضاء مدة إقامتهم القانونية– فإنه سيتم تحليل البيانات التي قامت بها الأمم المتحدة بخصوص موضوع الهجرة غير الشرعية على ضفاف المتوسط ككل على اعتبار أن للجزائر نصيب وافر من هذه الإحصائيات.

[1] أنظر الوقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/15).
http://cutt.us/zTXrF

[2] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص140.

و40% يسعون إلى الهجرة إلى الدول الأوروبية[1]، إن هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين تشكل أعباء تثقل كاهل الدولة الجزائرية على مختلف الأصعدة الأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية.

الخريطة رقم 6: توضح مسارات المهاجرين من الساحل الإفريقي نحو وعبر الجزائر.

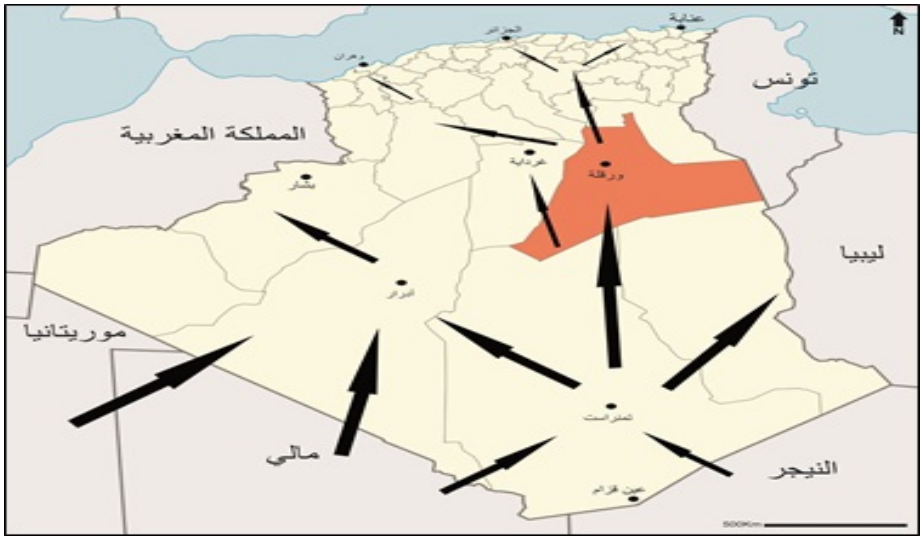

المصدر: أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/10/14).

https://journals.openedition.org/insaniyat/15258?lang=ar

إن موضوع الهجرة غير الشرعية أحد أهم القضايا الأمنية غير التماثلية المطروحة بإلحاح في الجزائر، فقضايا الهجرة غير الشرعية خلقت انشغالاً أمنياً من نوعٍ آخر بالإضافة إلى التهديدات الصلبة التي يحملها المهاجرين غير الشرعيين والمرتبطة بالجريمة والإرهاب تشمل أيضاً تهديدات الهجرة غير المشروعة قضايا مرتبطة بالمفهوم الموسع للأمن " الأمن الهوياتي" و"الأمن الثقافي" الموجودة ضمنياً في طرح "صدام الحضارات[2]"، لذلك فالهجرة غير الشرعية كما يطلق عليها **ألكسندر**

[1] عبد القادر خليفة: مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية – من مسار عبور إلى فضاء استقرار مدينة ورقلة – الجزائر، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/10/12، 23:02).
https://journals.openedition.org/insaniyat/15258?lang=ar

[2] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره، ص141.

كوري Alexandre Koyre مصطلح "**العدو الداخل**[1] **A Catchword**" تعد كتهديد أمني لا تماثلي تعاني منه الجزائر في ظل ظروفها الإقليمية الحالية، الأمر الذي يستوجب انتهاج رؤية موضوعية في معالجة هذه الظاهرة تمزج بين التصدي الصلب اللين لمواجهة هذه الظاهرة.

[1] رقية العاقل: ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الرابع، 2015، ص60.

خاتمة الفصل الثالث

في هذا الفضل قد تمّ التأكيد على أن التداعيات الأمنية للتهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري، فتزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية بالجوار الإقليمي للجزائر كالهشاشة والفشل الدولاتي والفوضى الأمنية التي كانت نتاج تعامل الأنظمة الحاكمة مع الحراك الشعبي ونتاج التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة وغيرها، كل هذه العوامل أدت إلى انتشار واستقواء الجماعات الإرهابية المسلحة والجماعات الجريمة المنظمة وتفشي الهجرة غير الشرعية.

لقد أثرت كل هذه الأحداث والعوامل بصفة مباشرة على الأمن الوطني الجزائري، الأمر الذي يضع الجزائر أمام خيارات تحديات أمنية صعبة مما يستلزم تبني إستراتيجية عسكرية فعّالة لمواجهة هذا النمط من التهديدات، وعلى هذا الأساس فإنه في الفصل الرابع من هذه الدراسة سيتم من خلاله اكتشاف مدى مواكبة وفعالية الجزائر للإستراتيجية العسكرية المعتمدة والناجعة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية بعد 2011.

الفصل الرابع: الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في المواجهة اللاتماثلية: المقومات والنتائج.

تمهيد

يعالج هذا الفصل مدى استجابة وتكيف الإستراتيجية العسكرية الجزائرية مع الشكل الجديد من مهددات الأمن اللاتماثلية، فالإستراتيجية العسكرية التقليدية القائمة على أساس الحروب المباشرة بين الدول لم تعد واردة–كما تم إثباته في الفصل الثاني– وليست قادرة على مواجهة الحركات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التفكير في الوسائل والتقنيات العسكرية الناجعة في هذا المجال.

لذلك يُعد من الأهمية بما كان البحث والتقصي عن الأساليب والوسائل العسكرية التي جابهت بها الجزائر التهديدات اللاتماثلية المتزايدة بمحيطها الجغرافي بعد 2011م، وذلك في إطار التسليح وتجديد المنظومة العسكرية والبحث في العلاقات–المدنية العسكرية في الجزائر علاوة على تقسيمات الجيش الجزائري وأساليب استجابته السيبيرانية، وذلك تماشياً مع هذا النمط غير الحديث من التهديدات التي ثبت في الفصل الثالث أنها ذات طابع لاتماثلي، وبالتالي يهدف هذا الفصل لمعالجة الإستراتيجية العسكرية الجزائرية –التي تُعرف بأنها ذات طابع دفاعي– ومدى تأقلمها وتكيفها هذه مع هذه التهديدات الأمنية.

المبحث الأول: مرتكزات الإستراتيجية العسكرية الجزائرية

يجادل المهتمين بالشأن الإستراتيجي العسكري فيما إذا كان للجزائر إستراتيجية عسكرية أو لا، وينفي جزء كبير منهم أن للجزائر إستراتيجية عسكرية ويرجعون ذلك لعدم صدور وثيقة رسمية تحدد معالم الإستراتيجية العسكرية للجزائر، وبالرغم من أن الوثيقة الرسمية التي توضح أبعاد ومبادئ الإستراتيجية العسكرية لدولة تُعد من الأهمية بما كان ولكن غياب الوثيقة لا ينفي بالضرورة أن تلك الدولة لا تمتلك إستراتيجية عسكرية، هذا إضافة إلى التزام القادة العسكريين في الجزائر بما يُعرف بالسر العسكري، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن إثبات وجود إستراتيجية عسكرية لدولة ما أو نفيها لا يبنى على أساس وجود وثيقة من عدمه، بل يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اختبار الوسائل العسكرية وأساليب القتال والتسلح فيها، ومدى إدماجها مع المقدرات المادية والمعنوية للدولة وتوظيفها لخدمة المصلحة القومية.

يعالج هذا المبحث أهم معالم الإستراتيجية العسكرية الجزائرية من خلال التطرق إلى مرتكزات الإستراتيجية العسكرية في الجزائر، وذلك من خلال تتبع تطورها التاريخي عبر مختلف دساتير الجمهورية، وكذا من خلال أهم، وهذا على غرار تتبع العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر وخصوصيتها التاريخية، وأيضاً تحليل مختلف الأحداث والمواقف التي مرَّت البلاد وساهمت بشكل كبير في تشكيل مجموعة من المبادئ العسكرية التي لا يمكن من دونها فهم وتحليل مختلف حيثيات السلوك العسكري في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار التاريخي والقانوني لتطور إستراتيجية الجزائرية العسكرية.

بما أننا عرّفنا الإستراتيجية العسكرية –فيما سبق– على أنها "**ذلك العلم والفن الذي يُعنى بدراسة الوسائل العسكرية وأساليب القتال وإدماجها مع المقدرات المادية والمعنوية للدولة وتوظيفها لخدمة المصلحة القومية**"، فإن الإستراتيجية العسكرية الجزائرية تُعنى أيضاً بدراسة الوسائل وأساليب القتال العسكرية، وإدماجها مع قدرات ومقومات الجزائر المادية والمعنوية وتوظيفها لخدمة المصلحة القومية للدولة الجزائرية، " ...**نهدف إلى بلوغ محطات تكوينة وتعليمية رفيعة المستوى، تستجيب للاحتياجات الوظيفية للجيش الوطني الشعبي مع وجوب تحصيل المعرفة العالية والتحكم في التكنولوجيا العصرية باعتبارهما عاملين أساسين لضمان سيادة الأمم وصون أمنها واستقرارها.**"[1] أكَّد على هذا الطرح نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في كلمته التي ألقاها في المدرسة الحربية بمناسبة احتفالات رأس السنة 2018م.

إن المتتبع للتاريخ العسكري الجزائري –وبحكم موقعها الجغرافي– يجد بأنه معروف بالحروب والاضطرابات الأمنية المتشابكة، ولعل أهم هذه الحروب وأكثرها تأثيراً على الواقع الجزائري نجد حرب التحرير الوطنية التي تعتبرها الجزائر كأحد أهم محددات عقيدتها العسكرية، وقد استمدت الثورة التحريرية خبراتها العسكرية –التي طبقت خلالها نموذج حرب العصابات ضد المستعمر الفرنسي[2]– من الثورات والحركات المسلحة كثورة الأمير عبد القادر وثورة بوعمامة إضافة إلى الخبرات التي اكتسبها المقاتلون الجزائريون العائدون من الحربين العالميتين الأولى والثانية، الأمر جعل الثورة

[1] مجلة الجيش: العدد 656 مارس 2018، ص 3.

[2] عبد الكريم باسماعيل: ورقة مقدمة في إطار ملتقى الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، عنوان المداخلة: **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص6.

التحريرية الجزائرية من بين أكبر الثورات التي شهدها القرن الماضي وبعد أخذ الجزائر استقلالها بعد حرب التحرير الكبرى التي كان لها أثر بليغ في تكوين الإستراتيجية العسكرية ذات البعد الدفاعي عن الحدود الترابية للجزائر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع دعم الحركات التحررية والقضايا العادلة.

تقوم إستراتيجية الجزائر العسكرية على الدفاع عن الأمن الوطني للجزائر ضد التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع التركيز على تحديث المنظومة العسكرية وعصرنتها وفق ما تقتضيه طبيعة هذه التهديدات.

من الناحية القانونية فإن الجزائر غداة نيلها لاستقلالها بدأت بوادر قيام مؤسسات الجمهورية الجزائرية، وأُنشأ أول دستور وطني تحدد فيه أهم المعالم والضوابط القانونية للدولة، وحسب ما ورد في دستور 1963م في المادة 8 التي تحدد مهام الجيش الوطني كجيش شعبي وطني في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة تتمثل مهام الجيش الوطني الشعبي أساساً في حماية الحدود الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

أما دستور 1976م فقد أقرَّ في الفصلين السادس والسابع منه، وخاصة في المواد 82 و84 اللذان تم التأكيد فيهما على "**قيام الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير بتأمين الدفاع على الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، مع التأكيد على مساهمة الجيش في التنمية الوطنية وتشييد الاشتراكية**"، وتؤكد المادة 84 على "**دور ووجوب الخدمة الوطنية لتلبية متطلبات الدفاع الشعبي عن**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963.

الوحدة الترابية والجوية والبحرية للبلاد"، ويؤكد الفصل السابع في المادة 90 على "**نضال الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول**"[1].

كما ضمنت كل من المواد 24 و25 و26 من دستور 1989م[2]، وكذا التعديل الدستوري لسنة 1996م بأن "**الطاقة الدفاعية للأمة تنتظم وتدعم وتطور الجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والبحري، ومختلف أملاكها البحرية، كما تمتنع الجزائر اللجوء إلى الحرب بغرض المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتسعى لحل الخلافات والنزاعات الدولية بالوسائل السلمية، والجزائر متضامنة مع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري**"[3].

إلى غاية نهاية ثمانينات القرن العشرين وبداية التسعينات ظلت التشريعات القانونية التي تضبط السلوك العسكري الجزائري متوقفة على حماية التراب الجزائري من الغزو الخارجي الصلب والمباشر من طرف دولة أخرى، فخلال فترة الحرب الباردة كانت نظريات العلاقات الدولية –كما تم التطرق له في الفصل الأول– تفسِّر الأمن على أنه مرتبط بصفة عضوية ومباشرة بأمن الدولة، وبالتالي كانت جل الإستراتيجيات العسكرية للدول ومؤسساتها الأمنية والعسكرية بما فيها الجزائر تُدرِك آنذاك بأن أمنها مُهدَّدٌ من طرف تدخل مباشر لدول أجنبية على حدودها البرية أو البحرية أو الجوية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1996.

عن طريق جيش نظامي، ولكن مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وما تلاه من تغييرات هيكلية مست النظام الدولي خاصة بعد أحداث 2001/09/11م والهجوم على برجي التجارة الأمريكيين برز على صعيد واقع العلاقات الدولية والخطاب الأمني توسع في شكل التهديدات الأمنية إلى تهديدات ذات طابع لاتماثلي، ومن هنا بدأ الحديث عن الإرهاب الدولي كمحدد للأمن العالمي، وإدراج قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة كتهديدات لا تقل خطورة عن التهديدات المباشرة.

وقد حملت هذه المتغيرات والمؤشرات بيئات عمل أمنية جديدة في مناطق مختلفة من العالم[1]، ما دفع العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى إعادة بناء تصوراتها ورؤاها المستقبلية لأمنها القومي، وأصبح التكيف مع هذه التغيرات الحاصلة أحد أبرز التحديات التي تواجه مقاربات التخطيط الإستراتيجي العسكري لها، وشكل موضوع مواجهة الظاهرة الإرهابية أحد أهم أولويات المخططات القانونية والدستورية في الجزائر، التي سعت للتماشي مع هذه الظاهرة وفق توليفة واسعة من التغييرات التي مست الأطر القانونية، ففي الجزائر كانت البداية بإصدار المرسوم التشريعي رقم 92/ 03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992م والمتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب حيث يعتبر أول تشريع جزائري يحاول تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية ويجرمها ضمن 42 مادة موزعة على أربع فصول، وقد جاء في المادة الأولى منه أنه يعتبر عملاً تخريبياً أو إرهابياً كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيرها العادي، غير أن المشرع الجزائري قام بتعديل المرسوم رقم 03/92 فيما بعد، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 93/ 05 المؤرخ في 19 أفريل 1993م، حيث قام المشرع

[1] اوستن لونج وآخرون: **الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص

بتوسيع نطاق التجريم ليشمل كل من يشجع أو يمول الأعمال الإرهابية بأية وسيلة كانت ليتضمن بذلك هذا المرسوم أول إشارة إلى جريمة تمويل الإرهاب[1].

كما قام المشرع الجزائري بإعادة صياغة النصوص المتعلقة بجرائم الإرهاب أو التخريب في قانون العقوبات، وذلك من خلال القسم الرابع مكرر تحت عنوان (الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية)، المواد من 87 مكرر وهذا إثر التعديل الذي لحق قانون العقوبات بموجب الأمر رقم 95/ 11 المؤرخ في 25 فبراير 1995م.

تُعَدُّ المادة 87 مكرر الإطار القانوني لتجريم ظاهرة الإرهاب والتخريب في الجزائر، وذلك بنصها على أنه "**يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي**"[2]، بينما تضمنت المواد الأخرى العقوبات المقررة لمرتكبي جرائم الإرهاب والتخريب، غير أن المشرع الجزائري أبقى على نفس الأفعال التي عددها المرسوم 92/ 03، والتي كيفها على أنها أعمال إرهابية وتخريبية، كما قام المشرع الجزائري بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بغية توسيع سلطات الشرطة القضائية في مجال مكافحة

---

[1] حساني خالد: **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات**، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (12:07 2018/07/02).
www.ech-chaab.com/ar/أعمدة-و-مقالات/مساهمات/item/41031-الاستراتيجية-الجزائرية-في-مكافحة-الإرهاب-الأطر-والممارسات.html

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون العقوبات، المادة 87 مكرر، 2015، ص 41، انظر الموقع الالكتروني:
https://www.joradp.dz/trv/apenal.pdf

الجرائم الإرهابية، حيث مدد اختصاصهم إلى كامل الإقليم الوطني فيما يخص بحث ومعاينة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم تبييض الأموال والإرهاب[1].

وبموجب صدور القانون 23/91 والمتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في الحماية والحفاظ على الأمن العمومي في الحالات الاستثنائية، والذي تلاه إعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 09 فيفري 1992م التي تم إلغاؤها في 23 فيفري 2011م.

يُعَدُّ الإطار القانوني والتشريعي أحد أهم محركات ومرتكزات الجيش الوطني الشعبي والإستراتيجية العسكرية للقوات العسكرية في مواجهة أي تهديد للأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد ويتمحور عمل المؤسسة العسكرية في الجزائر حول الدستور والقوانين التشريعية للجمهورية فقانون الرحمة الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 95/ 12 الصادر بتاريخ 25 فيفري 1995، ثم قانون الوئام المدني الصادر بموجب القانون رقم 03/89 المؤرخ في 13 جويلية 1999، وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الصادر بموجب الأمر رقم 01/06 بتاريخ 14 أوت 2005[2]، تُعد الأطر التي شكلت الإستراتيجية التي عمل تحت إيعازها الجيش الوطني الشعبي في مكافحته ومواجهته للتهديدات التي واجهتها ولازالت تواجهها الجزائر لأجل تحقيق الأمن الوطني.

كما يُعَدُّ الإطار القانوني والدستوري للجمهورية الجزائرية الذي يولي اهتماما بالغاً لمهام الجيش الوطني التي تسعى لحماية الحدود الترابية الكاملة للوطن، والوقوف في وجه العدوان الخارجي ومكافحة الإرهاب وهو ما نص عليه التعديل الدستوري الأخير في مارس 2016 الذي ورد في ديباجته بأن:" ...**الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية**

[1] حساني خالد: **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات**، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه، وتسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ..."[1].

إنَّ إدراج الإرهاب كمهدد للأمن الوطني الجزائري ضمن مهام الجيش الوطني الشعبي من خلال التعديل الدستوري في 2016م يَنِمُ عن إدراك الطرح القانوني والدستوري الجزائري لهذا التهديد الذي يَندرج في إطار التحول الذي شهدته الإستراتيجية العسكرية الجزائرية، فبحسب ما جاء في افتتاحية الجيش لشهر جانفي 2018م بأن الجيش الوطني الشعبي قد حقق نتائج ميدانية وتطورية على عدة أصعدة ومستويات سواء من ناحية الجانب التطويري والتحديثي، أو من ناحية النتائج المحققة في مجال مكافحة الإرهاب[2].

وتجدر الإشارة، أن الجزائر ترتكز في عقيدتها الأمنية على متغيرين لضمان أمنها القومي، في المجال الداخلي "**الحفاظ على السيادة الوطنية وسلامة الحدود الترابية**"، وهذا ما نصت عليه المادة 26 من دستور 2016م، أما في الشق الخارجي المكمل فقد تم توظيف الدبلوماسية لدرء التهديدات ومواجهة التحديات الخارجية في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول.

المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر والخصوصية التاريخية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 2016.

[2] مجلة الجيش: العدد 654، جانفي 2018، ص 3.

إن الحديث عن موضوع العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر له الكثير من الخصوصية التاريخية كون الجيش الوطني الشعبي في الجزائر هو سليل جيش التحرير الذي قاد الثورة ضد المستعمر الفرنسي، لذلك سيتم تقسيم العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر إلى ثلاثة مراحل أساسية.

- **المرحلة الأولى 1954-1989م** بالرغم من تطور الحركة الوطنية السياسية في الجزائر منذ العشرين من القرن الماضي التي وصلت مع الأربعينات والخمسينات إلى مستويات متقدمة في العمل والنضال السياسي ساهمت في رفع الحس بالانتماء الوطني الأمر مهّد للإيمان داخليا وخارجيا بعدالة القضية الجزائرية، إلاّ أن اندلاع العمل المسلح سنة 1954م زاد من حدة الجدل حول أولوية السياسي على العسكري وأولوية العسكري على السياسي.

لقد تم في 20 أوت1956م انعقاد مؤتمر الصومام الذي تشكّلت خلاله هياكل الثورة كالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والعمل وفي 19 سبتمبر 1958م التي تحولت إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة للثورة الجزائرية، بقيادة فرحات عباس ذات الطابع المدني، وعقب الاستقلال مباشرة سنة 1962م ظهرت خلافات وقعت في صفوف قيادات الولايات الداخلية وجيش الحدود، وقد حسم هذا الصراع بقوة السلاح لصالح جيش الحدود إذ تم تعيين "أحمد بن بلا"[1] كأول رئيس لدولة الجزائر المستقلة تحت رعاية الحزب الوحيد في البلاد "**حزب جبهة التحرير الوطني**"، كونه ابن المؤسسة العسكرية ويستقي شرعية حكمه من الشرعية الثورية، وقد دعم الجيش في تلك الفترة رئاسة أحمد بن بلة بغرض مواجهة الحكومة المؤقتة، ونجح بومدين فيما بعد في الإطاحة بحكم بن بلة – الذي كان يمثل الواجهة السياسية في الحكومة الجزائرية– في 19 جوان 1965م.

[1] عبد الرزاق مقري: **التحول الديمقراطي في الجزائر**، أنظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح (2018/12/22، 15:12). http://cutt.us/0E10X

أَولى دستور الجزائر الأول اهتماماً بالغاً لضبط هذه العلاقة منذ استقلال البلاد، فتقر المادة 8 من دستور 1963م على أن "**الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني**[1]"، ولذلك نجد إلزامية الخدمة الوطنية في الجزائر كأحد الجسور التي تربط المؤسسة العسكرية الجزائرية بالمجتمع، فتستفيد المؤسسة العسكرية من الخدمة الوطنية المفروضة على الشباب كونه الوعاء التعبوي والمدد البشري للجيش، كما يستفيد المجتمع بدوره من الخدمة الوطنية من خلال مشاركته في بناء الجيش والاستفادة من خدماته وامتيازاته لأبناء الشعب[2]، ومن هنا تتضح خصوصية الجيش الوطني الشعبي الجزائري الذي يستمد تعبئته وطاقته البشرية من عامة أبناء الشعب.

لقد بقي الجيش الوطني الشعبي مرتبط بصفة عضوية بالحياة السياسية للبلاد لأكثر من أربع عقود من الزمن استمرت من أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة، وذلك في إطار سياسة الحزب الواحد لجبهة التحرير الوطني فيقر دستور 1963م بأن الجيش " **يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجمهورية في نطاق الحزب الواحد**"[3].

- **المرحلة الثانية 1989-1999م:** تعتبر هذه المرحلة جد حساسة في تاريخ الجزائر بصفة عامة وفي العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر بصفة خاصة، فبعد دستور 1989م الذي يتضمن عنصر التعددية السياسية بكل أشكالها فظهرت العديد من التنظيمات الحزبية والجمعيات المستقلة وبعد دستور 1989م عرف الجيش تراجعاً في أدواره السياسية بفعل الدستور، ولقد أعطت المادة 40 من الفصل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963.

[2] وليد عبد الحي: " في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر" مقال لـ:(منصور لخضاري)، تحرير: بهلول نسيم، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، دار الحامد للنشر، بيروت، 2015، ص229.

[3] دستور 1963: مرجع سبق ذكره.

الرابع الذي يكفل الحقوق والحريات في البلاد بإعطاء "**حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به**"[1].

تميزت هذه المرحلة ببروز نشاط الأحزاب السياسية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، التي سعت لتكثيف نشاطها مستغلة المساجد كأداة هامة لتسويق أفكارها وبدأت الأحزاب السياسية في الضغط على الحكومة لتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية، وفعلا فقد أعلن الرئيس عام 1990م عن إقامة انتخابات محلية حاز فيها FIS على غالبية الأصوات، مقابل ما تحصل عليه الحزب الحاكم، في ظل هذه الظروف تتزايد شعبية الحزب الإسلامي ليضغط ثانية على النظام لإجراء انتخابات تشريعية.

إن التخلي عن سياسة الحزب الواحد لم يعنِ قطع العلاقات المدنية–العسكرية في الجزائر وعزل المؤسسة العسكرية عن القطاع المدني وبعد توقيف المسار الانتخابي في وإلغاء الانتصار الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS عرفت البلاد بعدها أكبر تحد أمني في تاريخها بعد خروج الاستعمار بعد رفض الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية لنتائج الانتخابات ومن هنا بدأت تتضح ملامح توترات أمنية تلوح الأفق أدت مقتل ما يزيد عن 200 ألف شخص مع خسائر مادية فاقت 30 مليار دولار أثناء ما سمي بالعشرية السوداء.

دخلت الجزائر الفتنة من بابها الأوسع وأصبحت لغة السلاح هي اللغة السائدة وأصبحت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هي صاحبة الموقف، غير أنها كانت في حاجة إلى واجهة ذات مصداقية بعد إلغاء الانتخابات وحل الحزب الفائز وإدخال الآلاف للسجون والمحتشدات فتم اختيار محمد بوضياف الذي حاول أن يفرض من خلال دعوته إلى حل جبهة التحرير الوطني ومحاربة الفساد، وقد اغتيل محمد بوضياف في ظروف غامضة أمام الملأ.

[1] دستور 1989: مرجع سبق ذكره.

بعد مقتل بوضياف في 29 جوان1992 م ترأس المجلس الأعلى للدولة علي كافي وكُلف وزير الدفاع الجنرال أحمد زروال برئاسة الدولة بصفة مؤقتة ثم أصبح رئيسا منتخبا في أول انتخابات رئاسية تعددية سنة 1995م وهنا توافقت المؤسسة العسكرية مع الرئاسة، لم يدم هذا الانسجام طويلا حيث اندلع صراع حول الريع قضايا أيديولوجية أخرى أدت إلى استقالة زروال بعد سقوط مستشاره الجنرال محمد بتشين[1]، الأمر الذي مهد للدخول في المرحلة الثالثة من العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر مع تولي عبد العزيز بوتفليقة الحكم.

المرحلة الثالثة: 1999-2018م: في هذه الفترة كانت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي استلم مقاليد الحكم بعد استقالة الجنرال السابق اليمين زروال، وكانت المؤسسة العسكرية في الجزائر مؤيدة لرئاسة عبد العزيز بوتفليقة الذي اعتبر حينها بمثابة الشخصية التوافقية للمؤسسة العسكرية على لسان الجنرال السابق العربي بلخير، خاصة في كون بوتفليقة شخصية وطنية بفعل شرعيته التاريخية، وله علاقات دبلوماسية مع العديد من القادة على الصعيد الدولي خاصة تلك العلاقات التي تربطه مع أمراء ودول المشرق العربي[2]، وقد أكد بوتفليقة من مقوله التي رددها عشية مشاركته في أول انتخابات رئاسية سنة 1999م على حساسية العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر من خلال قوله: "**لا أريد أن أكون ثلاث أرباع رئيس**"[3]، ومن هذا المنطلق سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتعزيز

---

[1] عبد الرزاق مقري: **التحول الديمقراطي في الجزائر**، مرجع سابق ص7.

[2] العربي بلخير: "صانع الرؤساء" بالجزائر، انظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2019/04/23، 16:39)

http://cutt.us.com/0MstYJq

[3] حمزة عتبي: **محاكمة الجنرالات في الجزائر.. تأسيس لدولة ديمقراطية أم مجرّد تصفية حسابات بين الأجهزة؟**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2019/04/23، 17:15)

http://cutt.us.com/UDbPP

صلاحيات رئيس الجمهورية الذي أصبح وزيراً للدفاع من خلال المرسوم الرئاسي رقم 02-208 الصادر بتاريخ 2002/06/17م والمتضمن تعيين رئيس الجمهورية وزيراً للدفاع الوطني[1]، وقد دعم الجيش الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، هذا على الرغم من حالته الصحية المتدهورة، وحكم الجزائر لأربع عهدات متتالية 1999م إلى2019م.

لم يكن ليضمن الرئيس بوتفليقة استمراره في الحكم لولا دعم الجيش له بقيادة قايد الأركان الذي تربطه به علاقات توافقية، وفضلاً عن ذلك فقد عملت المؤسسة العسكرية أيضاً على المساهمة في إدارة مختلف الأزمات والكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد كزلزال الشلف وبومرداس 1980م وفي 2003م وفي فيضانات باب الواد 2001م[2].

وبالرغم من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد إلاّ أن فئة واسعة في المجتمع الجزائري تثق في الجيش الجزائري، فبحسب تقرير الباروماتر العربي 2017م حول الجزائر الذي أكّد على أن 75% من أصل 1200 شملهم التقرير يظهرون ثقة عالية بالجيش في الجزائر[3]، وذلك بالرغم من خصوصية العلاقات المدنية-العسكرية في البلد.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 42، المادة 2 المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 02-208 الصادر بتاريخ 2002/06/17، أنظر الموقع الإلكتروني
https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2002/A2002042.pdf

[2] وليد عبد الحي (منصور لخضاري)" في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر" تحرير: بلهول نسيم، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص236.

[3] داليا غانم: **الحد من التغيير عبر التغيير: ماوراء ديمومة النظام الجزائري**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أنظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح (2019/04/24، 00:24)
https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277

المطلب الثالث: أبعاد الإستراتيجية العسكرية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

يمكن تقسيم أبعاد الإستراتيجية العسكرية الجزائرية إلى ثلاثة أبعاد أساسية انطلاقاً من البعد الداخلي إلى الإقليمي وصولاً إلى البعد الدولي، فموقع الجزائر له عواقب أمنية صعبة على الأمن الوطني الجزائري خاصة مع تزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية[1]، وبالتالي فإن صعوبة التغطية العسكرية للمناطق الحدودية بفعل شساعتها مَثَّل ولا يزال يُمثِّل أكبر التحديات أمام المؤسسة العسكرية ومختلف الأجهزة الأمنية في الجزائر، فمشكلة عدم التنبؤ وسرعة تنقل الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة، ومشاكل التهريب، وحركات الهجرة غير الشرعية التي تجد الأرضية الخصبة للانتشار وتجنيد سكان تلك المناطق، خاصة في ظل العزلة وغياب التنمية في المناطق الحدودية، لذلك سعت الجزائر لتبني مجموعة من التدابير ذات الأبعاد الإستراتيجية على المستويات الثلاث (داخلية، إقليمية، دولية).

أولاً: على المستوى الداخلي.

1: **مراقبة الحدود:** لقد عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود، و من هذه الوحدات:

– قيادة وحدات حراس الحدود GGF: تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 نوفمبر 1977م، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04–91 المؤرخ في 8

[1] سارة بوحادة: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، العدد الخامس، مارس2017، ص98.

جانفي 1991م، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي؛ من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى الجهوي؛ قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية ومراكز حرس الحدود، وتتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود و حمايتها[1].

– مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى[2]، إضافة إلى مختلف الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية، والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة، فعلى سبيل المثال يوجد على الشريط الحدودي الفاصل بين ولاية تبسة والحدود التونسية 4 مراكز مراقبة متباعدة فيما بينها، لذلك تعمل إدارة الجمارك الجزائرية بالتنسيق مع وزارة الداخلية على تعزيز وتنفيذ تدابير رقابية وأمنية جديدة، ولقد تم توسيع دائرة الرقابة، وذلك من خلال تنصيب عدة مراكز حدودية جديدة لمراقبة حركة تنقل الأشخاص والمركبات على الحدود على أن تكون هذه المراكز مرتبطة فيما بينها بواسطة منظومة سمعية بصرية مشكلة من عدة كاميرات مراقبة، تعمل على مدار 24 ساعة مجهزة

[1] من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 تم تغيير التسمية من "هيئة حراس الحدود" إلى " قيادة وحدات حراس الحدود" بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحالية.

[2] الأخضر عمر الدهيمي: مرجع سابق، ص 18.

بنظام الرؤية الأمنية، وذلك من أجل مكافحة تهريب السلع والبضائع وتنقل الأشخاص غير الشرعي وغيرها[1].

من جهة أخرى أشاد السيد الفريق قايد صالح بالنتائج المحققة في مجال مكافحة الإرهاب بإقليم الناحية العسكرية السادسة مؤكدا أن "**العدد المعتبر من الإرهابيين الذين تم تحييدهم في وقت وجيز دليل قاطع على نجاعة الاستراتيجية المتبناة في مجال المعالجة الشاملة لهذه الآفة الخطيرة والمدمرة**"، وفي هذا الإطار شدد الفريق قايد صالح قائلا: "**لا شك أن مهمة مكافحة بقايا الإرهاب هي مهمة متواصلة لن ينتهي مشوارها إلا باقتلاع جذور آخر إرهابي من بلادنا**"[2]

2: **الاتجاه نحو الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية:** يعتبر تجديد منظومة التسلح لمواجهة الإرهاب والجريمة من الأهمية بما كان ولقد أكَّد قائد أركان الجيش الوطني الشعبي –بمناسبة الاحتفال بالذكرى 55 للاستقلال– على هذا الطرح من خلال قوله: " **فإننا نعمل مخلصين وبتفاني شديد، في ظل قيادة ودعم فخامة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني على بلوغ مراتب القوة ومصاف العمل الاحترافي الرفيع**" ومن هذا المنطلق **كانت** عصرنه المنظومة العسكرية ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصناعات الحربية لأجل ضمان أمن الدولة من المهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي الجزائريكما تسعى الجزائر من خلال انتهاج مختلف سبل التعاون والشراكة إلى تطوير قدراتها الصناعية في المجال العسكري، لاسيما في مجال صناعة الأسلحة والذخائر والصناعة

---

[1] نور الدين بوكراع: "**وضع الحدود الجزائرية مع تونس تحت مراقبة الكاميرات**"، انظر الرابط الالكتروني، تاريخ التصفح، (2019/01/16، 06:54)
https://www.djazairess.com/alfadjr/203227

[2] الفريق قايد صالح يشرف على تنصيب القائد الجديد للناحية العسكرية السادسة بتمنراست، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (2019/01/16، 07:02)
http://cutt.us/yER9Z

الميكانيكية* من عربات ومحركات ومختلف الصناعات الإلكترونية، وقد تمكنت من خلال هذه الخطوات الصناعية الناشئة أن توفر أكثر من 30 ألف منصب شغل[1]، وتسعى الجزائر في هذا السياق إلى دعم الاقتصاد الوطني مستقبلاً وتخفيف الأعباء على الخزينة العمومية للدولة، مع وتطوير صناعة دفاع وطنية بمواصفات ذات جودة ونوعية.

ثانيا: على المستوى الإقليمي:

لقد سعت الجزائر إقليمياً التنسيق مع مختلف الدول ضمن فضائها الجيوبوليتيكي ومجالها الحيوي، وذلك لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تعاني منها الجزائر، هذه التهديدات في أغلبها –كما ثبت في الفصل الثالث من الدراسة– قادمة من الجنوب الإفريقي، وقد عملت الجزائر في هذا السياق على مكافحة هذا النمط من التهديدات من خلال دعم وتنظيم توليفة من المبادرات المعاهدات والمؤسسات الإفريقية مثل:

لجنة القيادة العسكرية العملياتية المشتركة (سيموك): أنشأت لجنة القيادة العسكرية العملياتية المشتركة (سيموك) في أفريل 2010م بمدينة تمنراست الجزائرية، هذه اللجنة بحسب كلمة الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، التي ألقاها بمناسبة اجتماع تسليم رئاسة

* قامت الشركة الجزائرية لصناعة السيارات ببوشقيف ولاية تيارت الناحية العسكرية الثانية منذ سنة 2014 إلى 2018 بإنتاج ما يقارب 14 ألف و500 مئة سيارة منها 9 آلاف سيارة من نوع سبرينتر و5 آلاف و500مئة سيارة منها رباعية الدفع، وقد استفادت من هذه الصناعات المديرية المركزية للعتاد بوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية والجماعات المحلية وأيضا المديرية العامة للأمن الوطني ومؤسسة سونطراك وهيئات عمومية وخاصة، وقد قامت الشركة بتطوير أكثر من 40 نوع من التجهيزات التي شملت سيارات الإسعاف والنقل المدرسي وصناعات نقل البضائع كما وضعت الشركة برنامج مستقبلي للسنوات القادمة يفوق عتبة 5 آلاف سيارة للسنة الواحدة.

[1] **مجلة الجيش:** العدد 664، نوفمبر 2018، ص9.

مجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة، الجزائر– مالي –موريتانيا والنيجر، المنعقد بالعاصمة المالية باماكو من 20 إلى 22 نوفمبر 2011م، تهدف إلى مواكبة" **التحديات التي تواجه منطقة الساحل نتيجة تداعيات الأحداث التي عرفتها المنطقة في المدة الأخيرة، وحتمية تكثيف الجهود وتكاتفها للوصول إلى ربح رهانات إفشال المخططات الإجرامية المعادية التي تقف حجر عثرة أمام حق الشعوب في التنمية والعيش الكريم في ظل الأمن والاستقرار بعيدا عن أي تدخل أجنبي**"[1]

كما تم تعزيز التعاون مع دول الجوار للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة في المناطق الحدودية في إطار التنظيم العملياتي العسكري الذي تم إنشاؤه في ولاية تمنراست لأجل التكثيف من تبادل الخبرات والمعلومات والحضور الدائم والمستمر في العمل الميداني لملأ الفراغ.

-المركز الإفريقي للدّراسات والبحوث حول الإرهاب: يُعد هذا المركز من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي، وقد أنشأ سنة 2004م ومقره بالجزائر العاصمة، ويضم هذا المركز 42 فرعاً وطنياً و7 فروع جهوية، ومن أهدافه: (تبادل المعلومات، وتقديم المساعدات في مجال التكوين في مجال مكافحة الإرهاب بين دول الإتحاد، ويقوم بدراسات حول خصوصية الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية)[2]، مع التأكيد على ضرورة التكثيف من التنسيق الأمني والعسكري الإفريقي–إفريقي.

---

[1] اجتماع تسليم رئاسة مجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة: راجع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/12/25، 20:29).
https://www.mdn.dz/site_em_anp/accueil_ar.php?page=em_anp_01

[2] أعمر عمورة : من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب، **المجلة الجزائرية للدراسات الساسية**، العدد الخامس، 2016، ص44.

-آلية الشرطة الإفريقية "أفريبول": لقد أكّدت على الجزائر على دعمها لإنشاء آلية الشرطة الإفريقية، وقد تم الاتفاق على إنشاء هذه الآلية من خلال أشغال الدورة 22 للندوة الإقليمية الإفريقية للشرطة الدولية "أنتربول"، في سبتمبر 2013م، ومقرها بالجزائر العاصمة، وقد أكد المدير العام السابق للأمن الوطني الجزائري اللواء عبد الغاني هامل على أهمية هذه الآلية الرامية إلى التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية بوضع أنظمة اتصال عصرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، ويجسد التزامه بالتأكيد على أهمية آلية الأفريبول كأداة حاسمة في مجال التعاون الدولي والإقليمي، للتصدي للجريمة بكل أشكالها[1].

إن البعد الإستراتيجي العسكري للفضاء الإقليمي الجزائري بعد 2011م كان نتاج المواجهة المفتوحة مع الجماعات الإرهابية بالنظر إلى الوضعية المأسوية التي آلت إليها الظروف الأمنية في كل من ليبيا ومالي، التي أثرت على الأمن في منطقة الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر، لان الجماعات المسلحة تجد سهولة في التحرك في المناطق التي تعرف توترات أمنية.

أصبحت هذه التوترات الأمنية تشكل تهديدا خطيرا على المنطقة، خاصة وأن هذه التنظيمات وصلت إلى مستوى جد متطور من الناحية الهيكلية، الإعلامية، المالية، الوسائل، والأهداف، وأمام فشل دول الساحل في التحكم في الأوضاع الأمنية المتدهورة وقسوة الظروف الطبيعية والمعيشية في المنطقة، فإن المواجهة أصبحت جد صعبة ما لم تنفذ وفق إستراتيجية شاملة، محكمة وفعالة، وأمام التحديات اللامشروعة للدول الأجنبية في تدخلاتهم المتكررة وأمام الانتشار الواسع للتهديدات اللاتماثلية، وجدت الجزائر نفسها أمام المثلث الجغرافي إفريقيا، المغرب والمتوسط طرفا معنيا بالأزمة وأصبح من المفروض

[1] مجلة الشرطة: **أفريبول آلية فعّالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة**، العدد 122، 2014، ص 8.

عليها رسم إستراتيجية والعمل على عدة جبهات لتتعامل مع هذه التهديدات على المستوى الإقليمي، مع التركيز على الأمن القومي، لان التجارب أثبتت عدم فاعلية العمل القطري والتوجه نحو مقاربات متعددة لإنشاء **نظام أمنى إقليمي**. من هذا المنطلق وتحسباً لما سوف يؤول له التغير في المشهد الأمني، الذي وضع دول المنطقة أمام تهديدات وتحديات متشابكة، سارعت الجزائر إلى تبني إستراتيجيات عسكرية مع تفعيل آليات التعاون الإقليمي كما كثفت المشاورات بهدف خلق إطار نظامي يلتف حوله الجميع كما طالبت بإعادة النظر في الرؤية الأمنية المشتركة تماشيا مع المتغيرات الجديدة التي تفرضها تحديات الدول الكبرى المتنافسة لدخول المنطقة تحت غطاء تقديم المساعدة ومكافحة الإرهاب[1]، بلورة إستراتيجية أمنية مشتركة وفق رؤية إقليمية لمواجهة التهديدات المرتبطة بالأمن لضمان السلم والأمن في المنطقة، والتي يمكن من خلالها الاستجابة إلى متطلبات المنطقة من الناحية الأمنية خاصة الأوضاع المتسببة في زعزعة الاستقرار.

[1] الولايات المتحدة الأمريكية شرعت في تجسيد برنامجها Pan-Sahel (مكافحة الإرهاب في الساحل) ابتداء من 2002، مما يوحي أن الدول الغربية وعلى رأسهم أمريكا كانوا واضعين هذه المنطقة نصب أعينهم وينتظرون الفرصة للتدخل بأي صفة.

- الضوء الأخضر الذي أعطته هيئة الأمم المتحدة لدول غرب إفريقيا للتدخل في شمال مالي (اللائحة 2085 الصادرة في (2012.12.20)، استغلته فرنسا وباغتت الجميع بتدخلها في شمال مالي يوم 2013.01.12 وبررت ذلك باستعمالها للبند (51 حالة دفاع شرعي) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح التدخل لأنقاض دولة عضو في الهيئة الأممية مهددة في كيانها، وحسب المحللين، فإن هذا التدخل لا يعني إطلاقا الحرب على الإرهاب بقدر ما هو تدخل لحماية المصالح.

- الجزائر دفعت الثمن مبكراً، فبعد العملية الإرهابية التي استهدفت بتاريخ 2013.01.16 القاعدة النفطية **عين اميناس** التي راح ضحيتها أبرياء من عدة جنسيات، جاء دور دولة النيجر التي دفعت هي كذلك أرواح جنودها في حادث إرهابي أستهدف بتاريخ 2013.05.23 ثكنة عسكرية أما باقي دول الساحل والمغرب العربي فتعيش الآن يومياً اضطرابات أمنية.

1- تشجيع كل المبادرات التي من شأنها دفع عجلة التنمية على غرار مبادرة التنمية المستدامة في أفريقيا (NEPAD)، التي تسعى إلى إخراج القارة من التخلف ودفع البلدان الإفريقية على مسار النمو (الحكم الراشد، الديمقراطية، القضاء على الفقر، تشجيع الاستثمارات...) وبالتالي القضاء على مسببات الجريمة في مفهومها الواسع.

2- استغلال الثروات الباطنية التي تتوفر عليها المنطقة والمؤهلات البشرية لرسم سياسة تكاملية ومتماسكة من الناحية الاقتصادية، لضمان تنمية والاندماج في سوق تجارية عالمية، تعتمد في معاملتها على ميزان القوة لفرض واقعها الاقتصادي والسيطرة على خيراتها.

تجسيد التعاون الدولي في إطار توصيات وقرارات هيئات الأمم المتحدة من خلال تطبيق الأحكام القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب وآليات التعاون الدولي (الانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية) ذات الصلة بتعزيز قدرات الدول المتضررة من الظاهرة الإرهابية حتى تستطيع منع وقمع الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره*.

ثالثاً: على المستوى الدولي: بعد أحداث 2001/09/11 والإعلان عن دولية الظاهرة الإرهابية تم الاعتراف من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية بخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وقد رأت إدارة جورج بوش الابن أن الجزائر ذات خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب الأمر الذي أدى إلى توطيد العلاقات الأمنية والدبلوماسية معها.

* إن المعلومات الواردة في هذا المطلب تستند على نتائج المقابلة التي أجريت مع العقيد السابق في الجيش الوطني الشعبي والدكتور في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 "بوازدية جمال" والتي عقدت بتاريخ 2018/10/28، وللإطلاع على أسئلة المقابلة يرجى الرجوع إلى قائمة الملاحق، الملحق رقم 1.

وقد سارت أيضاً إدارة باراك اوباما على هذا النهج ويتضح ذلك من خلال التأكيد على دور الجزائر الهام في مكافحة هذه الآفة حيث قال اوباما من واشنطن أن الولايات المتحدة تريد "تعميق علاقاتها" الأمنية مع الجزائر كون هذه العلاقات "ضرورية إلى حد كبير" في نظره، خاصة وأن الولايات المتحدة تشاطر دون منازع تصور الجزائر المناهض لدفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن من قبل الجماعات الإرهابية كونها موردا ماليا معتبرا يسمح بالإبقاء على هذه الجماعات الإجرامية، وكانت الحكومة الأمريكية قد أكدت بوضوح بشأن سياسة عدم دفع الفدية أنه ينبغي على كافة البلدان "الأخذ بعين الاعتبار موقف" الجزائر في هذا الصدد، ومن جهته نوَّه نائب كاتب الدفاع الأمريكي المكلَّف بالشؤون الإفريقية السيد **ألان بيترسون** بأهمية الشراكة العسكرية الجزائرية–الأمريكية[1]، وكذا الدور الأمني الريادي الذي تمثله الجزائر تمثله في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد أشار بيلييف إينور **IGOR Belyaev** السفير الروسي بالجزائر إلى أن التعاون العسكري بين روسيا والجزائر في مكافحة الإرهاب يعرف توسعاً كبيراً، حيث كشف أن نصف الأسلحة الروسية التي بيعت في أفريقيا اشترتها الجزائر، حيث أن التعاون في مجال الأسلحة عالية التقنية يتطلب كلاً من الموظفين المهرة والإرادة السياسية، وتعتبر الجزائر واحدة من أهم المشترين للأسلحة الروسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما إن الجزائر تسعى لتنويع شركائها في المجال العسكري واستراد الأسلحة وقد كانت الجزائر في المرتبة الثالثة في قائمة مستوردي المعدات العسكرية الألمانية في عام 2012، وفي عام 2016 في المركز الأول، فإنها تحتل المرتبة الخامسة من بين أكبر 10 دول في العالم من أكبر مستوردي

[1] مجلة الجيش: العدد 656، مارس 2018، ص19.

الأسلحة بين عامي 2011 و2016، وكانت شحنات الأسلحة الألمانية إلى الجزائر منخفضة نسبيا، وهذا قد تغير منذ صيف عام 2011، ومجلس الأمن الفيدرالي قد أعطى في وقت لاحق الضوء الأخضر لمشاريع الدفاع والأمن الألمانية المستقبلية في الجزائر بحجم فاق 11 مليار أورو، وقد اشتمل ذلك على عمالقة صناعيين مثل MAN وDaimler وEADS وThyssen Krupp.

نتيجة لذلك ألمانيا وافقت أساسا على تصدير مركبات ودبابات ومعدات كهربائية ومعدات الإنتاج، ومعدات التصوير والتكنولوجيا عالية التقنية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وشملت أيضا الصفقات الألمانية الجزائرية سفن حربية ومتفجرات ومواد كيميائية وطائرات وذخائر وأسلحة صغيرة[1]، ولكن السؤال الذي يُطرح بإلحاح هنا بحسب العديد من الباحثين في هذا المجال وعلى رأسهم فريديريك شاريون* هو مدى فاعلية اقتناء الصناعة الدفاعية المتطورة والعتاد المعقد والباهظ الثمن مع طبيعة المعارك الحالية ذات الطبيعة غير التماثلية[2].

[1] Ein Artikel ohne Schriftsteller :**Deutsche Rüstungsexporte nach Algerien,** Website anzeigen, Browserverlauf (20.11.2014, 21:36**)**
http://www.aufschrei-waffenhandel.de/daten-fakten/empfaengerlaender/algerien/

* فريدريك شاريون، مدير معهد الدراسات الاستراتيجية التابع للمدرسة العسكرية بباريس، أكد خلال مقالة بعنوان أسئلة حول كلفة الحرب في كتاب أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة على أن الحروب الحديثة الحديثة لا ترتكز فقط على ضخامة الميزانية وكثرة العتاد الحربي، فالولايات المتحدة خرجت من العراق 2011 بخسائر مالية ضخمة دون تحقيق كامل للأهداف المرجوة، وكذلك الحال بالنسبة لعملية "سرفال" الفرنسية في مالي التي عرفت لم تكلل بالنجاح، بالرغم من المساندة اللوجيستية من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كونها لم تواجه جيشا نظامي.

[2] براتن بادي ودومينيك فيدال وآخرون: **أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة**، مرجع سابق، ص85.

المبحث الثاني: الأساليب والوسائل العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

تُعد الأساليب والوسائل العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية عن الجانب العملياتي والتنظيمي للإستراتيجية العسكرية في هذه المواجهة، لذلك يهتم هذا المبحث بالتطرق إلى تحليل الموارد الاقتصادية للمؤسسة العسكرية الجزائرية لأن الحسابات الاقتصادية أصبحت من الضروري الأخذ بها في الأشكال الحديثة للتهديدات الأمنية ذات البنية اللاتماثلية من خلال تحليل ميزانية الدفاع من 2011م إلى غاية 2018م.

كما أنه سيتم التطرق إلى تقسيمات أركان الجيش الوطني الشعبي، ومدى فاعلية هذه التقسيمات وفاعليتها في المواجهة اللاتماثلية، لأن الحروب اليوم لا تعتمد على عدد الجنود بقدر ما تعتمد على كيفية تسليحهم وشكل تقسيماتهم ومدى كفاءتهم وتحكمهم في التكنولوجيا الحديثة، كما يتم التطرق في هذا المبحث إلى واقع الأمن السيبيراني في الجزائر والأهمية التي توليها المؤسسة العسكرية في الجزائر لهذا الفضاء

المطلب الأول: التسلح في الجزائر وإعداد الميزانية للدفاع

تأخذ ميزانية وزارة الدفاع في الجزائر حصة الأسد من الميزانية العامة للدولة، فبالرغم من أن الجزائر في السنوات الأخيرة تعرف انخفاضا كبيراً في مداخيلها بسبب تهاوي أسعار البترول، ونتج عن ذلك انتهاج سياسة التقشف التي مست العديد من القطاعات الحساسة في البلاد، إلاَّ أن الإنفاق العسكري المتجسد في ميزانية وزارة الدفاع لازال يعرف ارتفاعاً مستمراً نظراَ للتهديدات الأمنية المتزايدة داخلياً وخارجياً.

جدول رقم 2: ميزانية وزارة الدفاع الجزائري من 2011إلى 2018.

ميزانية وزارة الدفاع بالدينار الجزائري	السنة
516.638.000.000	**2011**
631.076.546.000	**2011 تكميلي**
723.123.173.000	**2012**
825.860.800.000	**2013**
955.926.000.000	**2014**
1.047.926.000.000	**2015**
1.047.926.000.000	**2015 تكميلي**
1.118.297.000.000	**2016**
1.118.297.000.000	**2017**
1.118.297.000.000	**2018**
1.118.609.000.000	**2018 تكميلي**

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى ميزانية الدولة في الجريدة الرسمية من 2011 إلى 2018.

إن متطلبات الحرب الحديثة جعلت من الكثير من دول العالم تزيد من حجم إنفاقها العسكري، فهناك ما يزيد عن ثلاثة وعشرون بلداً ضاعفوا إنفاقهم العسكري خلال العشر سنوات الأخيرة إلى غاية 2015، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تفوق ميزانيتها العسكرية 500 مليار دولار والصين والتي يتراوح حجم ميزانيتها العسكرية السنوية مابين 100 و 150 مليار دولار قد

زادت من حجم إنفاقها بمعدل 7.4% سنة 2013، وروسيا التي عرفت زيادة فاقت 4.8% على غرار السعودية التي فاقت نفقاتها العسكرية 67 مليار دولار.[1]

إن تصاعد النفقات الجزائرية على القطاع العسكري –وهو ما يبينه المنحنى البياني أدناه– يندرج في إطار مواصلة الجيش الوطني الشعبي الجزائري مسار التحديث والتطوير المتوازي مع التطورات التي تشهدها الجيوش الحديثة، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للقدرات المتوفرة، سواء تعلق الأمر بالوسائل المادية المناسبة من أسلحة وتجهيزات حديثة ومتطورة، أو الطاقات البشرية التي يسعى الجيش الوطني الشعبي الجزائري لتطوير قدراتها وكفاءتها القتالية في مواجهة الأشكال الجديدة من التهديدات اللاتماثلية.

رسم بياني رقم 3: تصاعد ميزانية وزارة الدفاع الوطني الجزائري من 2011 إلى 2018.

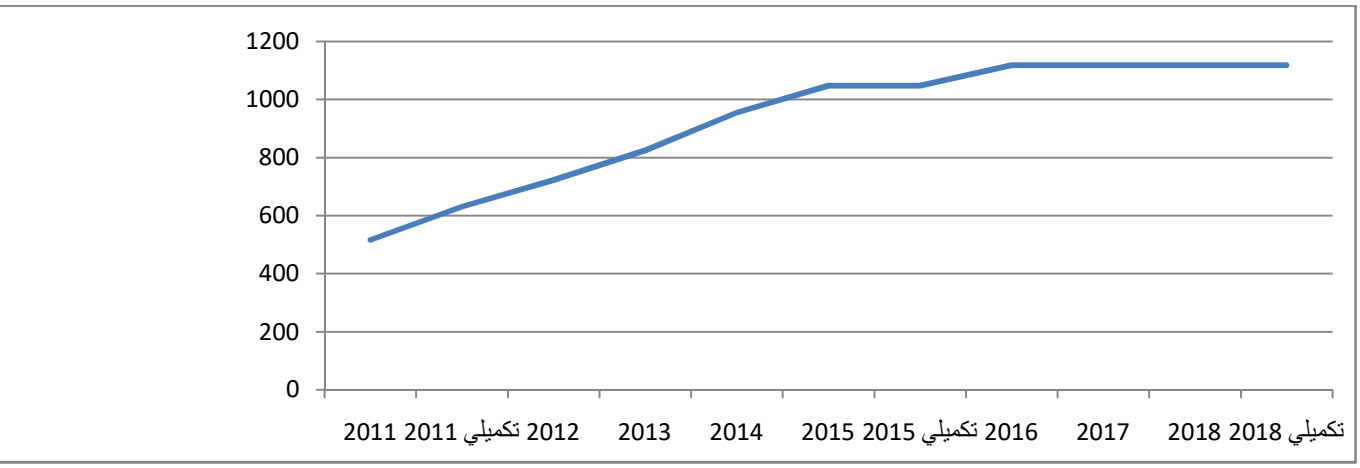

*** الوحدة مليار دينار جزائري**

المصدر: من إعداد الباحث من خلال تتبع ميزانية وزارة الدفاع الوطني الجزائري في الجريدة الرسمية من 2011 إلى غاية 2018.

[1] براتن بادي ودومينيك فيدال وآخرون: **أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة**، ترجمة: نصيرة مروة، مؤسسة الفكر العربي، لبنان،2015، ص84.

تُعَدُّ ميزانية الدفاع الجزائري ضمن أقوى ميزانيات الدفاع في العالم، بحصولها على أعلى مرتبة إفريقياً، وتحتل الجزائر بحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام المرتبة 23 عالمياً*، كما أن حجم الإنفاق العسكري في الجزائر في مجال اقتناء الأسلحة الحربية والدفاع في تنامي وتزايد مستمر[1]، وذلك تجاوباً مع ما يحيط بالبلاد من تهديدات أمنية الآتية من محيطها المتوتر أمنيا، على غرار التنظيمات الإرهابية التي أبدت نيتها في زعزعة استقرار دول المنطقة وخاصة الجزائر كتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وكذا تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، يتوزع نشاطها في شمال إفريقيا ودول الساحل، إضافة إلى تهديدات إقليمية غالبا ما تحدثها الدول الكبرى بمحاولة تدخلها في الشؤون الداخلية للدول.

* حسب "جلوبال فاير باور" المتخصص في تصنيف الجيوش عالمياً وعربياً، بلغت ميزانية الجيش المصري 4.1 مليار دولار في عام 2014، والعراقي 5.5 مليار دولار، والأردني 1.3 مليار دولار، والسوري 2.5 مليار دولار، والليبي 880 مليون دولار، واليمني 1.2 مليار دولار، أما ميزانية الدفاع المغربية، فهي في حدود 3.3 مليار دولار، حسب إحصاءات إدارة الدفاع الوطني المغربية، لمعلومات أكثر راجع المقال التالي:

علاء البحار وجازية سليماني: **موازنة دفاع الجزائر تفوق 8 جيوش عربية مجتمعة**، انظر الموقع الالكتروني التالي، تاريخ التصفح: (2018/11/23، 21:01): http://cutt.us/sFVNn

[1] STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE(**SIPRI**), look at the site (15:30 ،2018/11/15) https://www.sipri.org/

الخريطة رقم 7 توضح أن الجزائر تمثل أكبر ميزانية دفاع في إفريقيا سنة 2017.

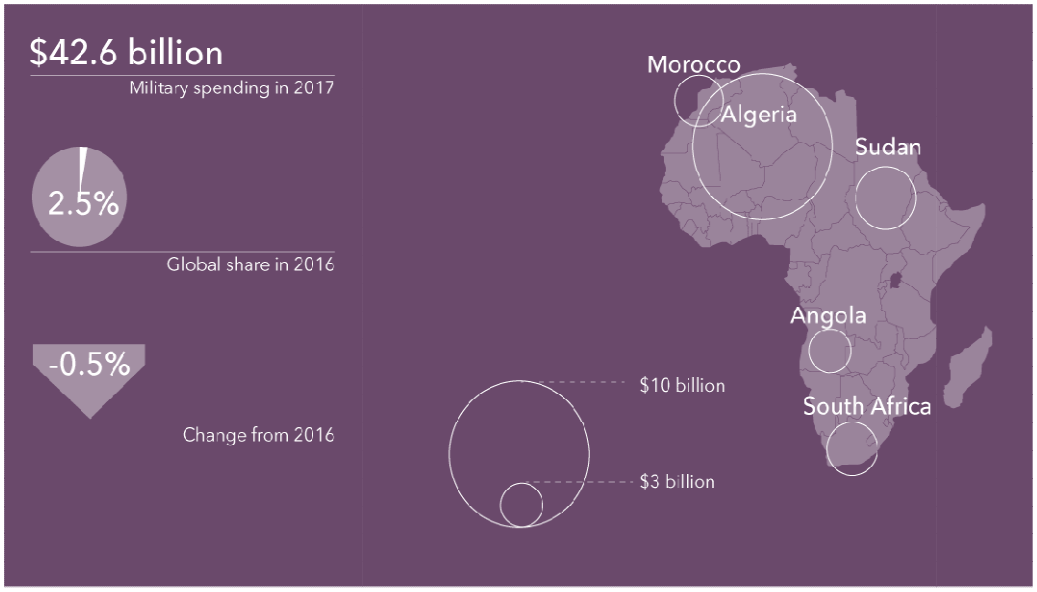

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.sipri.org/

تتوجه وزارة الدفاع الوطني الجزائري لتحديث وعصرنة جميع هياكلها، من قوات برية، جوية، بحرية ودفاع عن الإقليم، وتزويدها بأحدث الأسلحة والتجهيزات الحربية يصرف الجزء الأكبر من ميزانية الدفاع الجزائري في مجال التسلح الذي يتجسد في العقود العملاقة المبرمة مع أكبر وأشهر مصنعي السلاح في العالم، والتي تعد روسيا على رأسها، فالتعاون العسكري الجزائري الروسي يعود إلى العهد السوفييتي، وإلى حد الآن لا تزال المعدات العسكرية المنتجة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية / الاتحاد الروسي، تشكل جزءًا كبيرًا من أسلحة الجيش الجزائري، ولا تزال

الجزائر ثاني أكبر مستورد للأسلحة الروسية بحصة تبلغ 14٪ وفقاً للعقود المبرمة في 2013 و 2015[1]، وهي في توجه ثابت نحو تحديث منظومتها العسكرية*.

لقد ركزت الجزائر على اقتناء معدات عسكرية متطورة يستطيع الجيش الجزائري من خلالها التغلب على المشاكل الأمنية على الحدود الشرقية والجنوبية للدولة، ففي الآونة الأخيرة قام الجيش الجزائري بتحديث منظومة الأسلحة، بدعم من خبراء روس في مجال مكافحة الإرهاب بتحديث السيارات العسكرية، بدأت وزارة الدفاع الجزائرية في تحديث أنظمة الدفاع في عام 2015 وأعلنت عن بدء المفاوضات تحت إشراف خبراء الأسلحة التابعين لها مع أكبر مصنعي الأسلحة في العالم، كما بدأت توريد هذه الأسلحة الجديدة في الربع الأول من عام 2018 ويستمر حتى نهاية عام 2019، والنماذج التي اختارتها الجزائر هي أحدث المركبات القتالية، التي تقترب بخصائصها من قدرات الدبابات T-90[2].

[1] Козлова А.А: **СОВРЕМЕННОЕ СОСТОЯНИЕ СОТРУДНИЧЕСТВА РОССИИ С АЛЖИРОМ**, гуманитарный университет им. М.А. Шолохова, См. Следующий веб-сайт, История навигации (18/11/2018, 21:16)
http://dnevniknauki.ru/images/publications/2017/5/economy/Kozlova.pdf

* لقد تلقت الجزائر 14 طائرة هليكوبتر طراز Mi-26T2 من الشركة الروسية Rostvertol، واستمر تنفيذ العقد العسكري الذي تم توقيعه في عام 2014 لتوريد 200 دبابة روسية من طراز T-90CA إلى الجزائر، تم تسليم الدفعة الأولى من المركبات القتالية إلى ميناء وهران في نوفمبر 2015.

[2] Рабия Харис**: Алжир покупает у России 300 боевых машин поддержки танков Терминатор**, Шолохова, См. Следующий веб-сайт, История навигации (18/11/2018, 23:19)
https://inosmi.ru/military/20170915/240286970.html

المطلب الثاني: تقسيمات أركان الجيش الجزائري وأولوية المواجهة اللاتماثلية.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تقسيمات أركان الجيش الجزائري، ومدى تفاعل هذا التقسيم مع التهديدات اللاتماثلية باعتبارها نقطة مهمة ومؤشر فعّال في إطار فهم توجه الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في هذا المجال.

تعتبر أركان الجيش الوطني في الجزائر أداة الدفاع الموجهة لحماية وسيادة وقوة الدولة في مواجهة مختلف التحديات والتهديدات الأمنية التقليدية والمعاصرة، وهي الضامن للاستقلال الترابي للبلد مع الوقوف في وجه التهديدات الأمنية المختلفة، ولذلك يعد تحقيق الأمن ومتطلباته أحد أهم الأهداف التي تندرج ضمن المهام الرئيسية لمختلف أركان الجيش الشعبي الوطني طبقا للمهام والصلاحيات المخولة لها قانونياً في العديد من المجالات[1]:

- التنظيم.
- التمفصل العام للقوات.
- انسجام الخيارات القدراتية.
- التحضير والاستعمال.

[1] وزارة الدفاع الوطني: أركان الجيش الوطني، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (15.11.2018، 16:25) #https://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

الشكل رقم 7: يوضح تقسيمات وزارة الدفاع الوطني الجزائري.

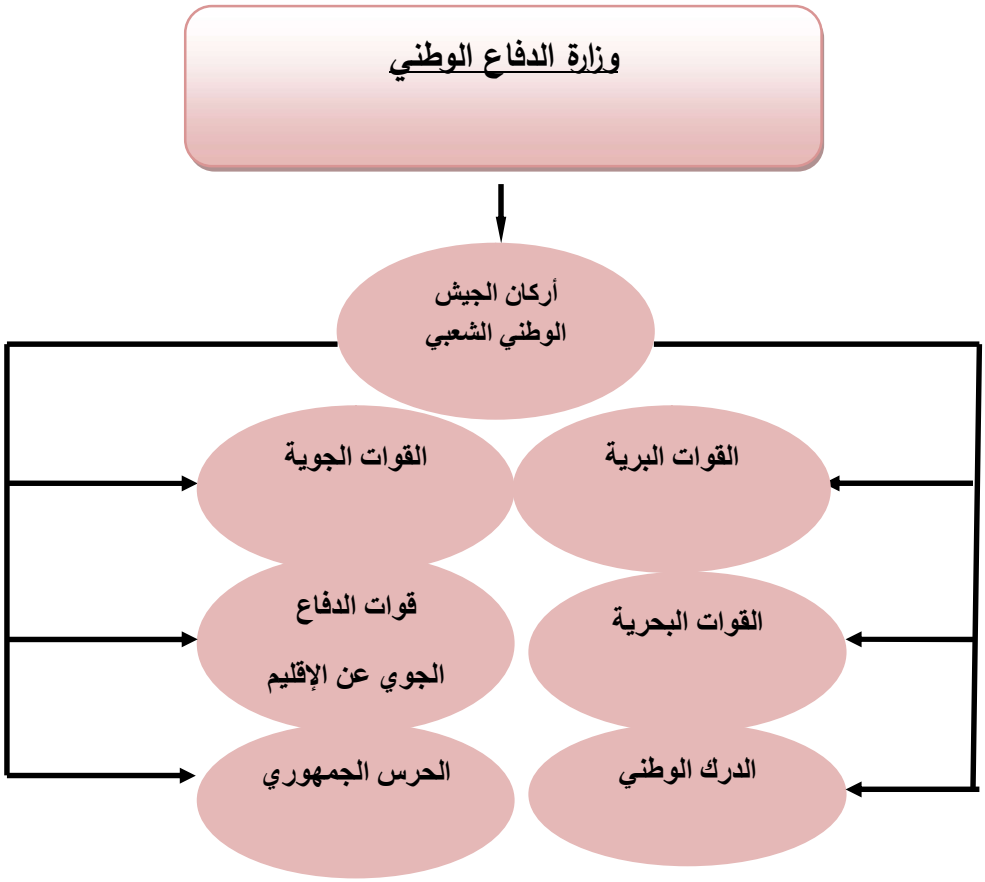

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معلومات على الموقع الإلكتروني الآتي: تاريخ التصفح: (07:28،2018/11/27): https://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

من خلال هذا الشكل يمكن فهم السياق العام لمختلف تقسيمات أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري التي تنم على التوجه والرؤيا للقيادة العليا العسكرية في الجيش الجزائري وذلك انطلاقاً من مقدرات الجزائر ومقومات الجغرافية والاقتصادية مع توليفة أخرى من العوامل والأسباب التي ساهمت تقسيم أركان الجيش على هذا النحو.

تتوفر أركان الجيش الوطني الشعبي على قيادة عضوية تتمثل في قيادة القوات (برية، جوية، بحرية، دفاع جوي عن الإقليم وحرس جمهوري)، وأخرى عملياتية تشكلها قيادات النواحي العسكرية والتي تتمثل في ستة نواحي عسكرية* موزعة على كل التراب الوطني الجزائري.

أولاً: القوات البرية[1]

أنشئت قيادة القوات البرية على مستوى وزارة الدفاع الوطني الجزائري في ماي 1986 بمرسوم رئاسي عوضت بذلك مديرية أسلحة القتال المنشأة سنة 1971، وقد تم إنشاء قيادة القوات البرية بغرض ضمان النجاح التام لمهام أسلحة القتال وتطويرها وتمكينها من بلوغ مستوى عالي من التحضير والاستعداد القتالي، ولتكوين القوات البرية يتم تجميع الوسائل المستخدمة على شكل أسلحة مختلفة وفق طبيعة عملها وخصوصيتها القتالية، وتعتبر **القوات الخاصة** –إضافة إلى أسلحة أخرى* التابعة للقوات البرية– صمام الأمان في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، وخاصة التنظيمات الإرهابية باعتبارها وحدات ذات طابع نخبوي متمرسة على القيام بأعمال المغاوير، حيث بإمكانها أن تتحصل على معلومات حتى في عمق تشكيل العدو، و بمقدورها أيضا تبليغ معلومات مفيدة و مساعدتها على

* النواحي العسكرية في الجزائر مقسمة إلى ستة نواحي موزعة على الوطني الجزائري النحو الآتي: (الناحية العسكرية الأولى: البليدة، الناحية العسكرية الثانية: وهران، الناحية العسكرية الثالثة: بشار، الناحية العسكرية الرابعة: ورقة، الناحية العسكرية الخامسة: قسنطينة، الناحية العسكرية السادسة: تمنراست).

[1] وزارة الدفاع الوطني: القوات البرية، انظر الموقع الالكتروني التالي، تاريخ التصفح: (2018/11/23، 23:01) https://www.mdn.dz/site_cft/index.php?L=ar

* هناك مجموعة من الأسلحة تابعة للقوات البرية على غرار القوات الخاصة ونذكر منها سلاح المدفعية الذي يشتهر بديمومة و استمرارية نيرانه في مختلف الظروف وسلاح هندسة القتال بقدرته على تصور و إنجاز التحسينات، وتكمن فعاليته على الخصوص في البحث وتدمير حقول الألغام، وسلاح الإمداد الذي عادة ما يعرف بـ:"التموين" الذي يلعب دورا هاما على مستوى كل الوحدات والتشكيلات باعتباره يمثل الوظيفة الإمدادية الأكثر أهمية في مجال انتشار القوات.

اتخاذ القرار، وتتكفل قيادة القوات البرية بتنظيم وتحضير القوات البرية من أجل ضمان الدفاع عن المجال البري الوطني بالتعاون مع القوات الأخرى ومن أجل هذا تقوم بـ:

- إعداد نظام عمل القوات البرية ومختلف القوانين.
- ضمان الجاهزية العملياتية للقوات البرية.
- تنظيم، توجيه ومراقبة التمارين التدريبية للقوات البرية.
- إعداد برامج تطوير وتنظيم مختلف عناصرها وضمان التحضير للتعبئة.
- ضمان الدعم التقني وإمداد القوات البرية وكذا تسيير ومراقبة وسائلها.

ولأجل ضمان تحقيق الأهداف المنشودة تسعى القوات البرية لإتباع نظام التكوين الجديد[1] من خلال إدراج نظام التكوين (ل م د) داخل الجيش الوطني الشعبي وبالخصوص لفائدة قيادة القوات البرية جاء بعد مسار طويل لجعل جهاز تكوين الجيش الوطني الشعبي أكثر نجاعة وملائمة للمحيط والظروف الراهنة والذي من شأنه أن يتماشى والمفهوم الحالي للدفاع.

الشكل رقم 8: يوضح مراحل التكوين في القوات البرية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معلومات على الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (07:12،2018/11/27):

https://www.mdn.dz/site_cft/index.php?L=ar#undefined

[1] المرجع نفسه.

يهدف التكوين العسكري بجميع مستوياته لمدة خمس سنوات أساساً إلى تكييف المتربص والوظائف المستقبلية التي سيتقلدها مع كل المتطلبات الخاصة التي تستدعيها مهنة السلاح وكذا تلقينه القيم والخصال الضرورية، كروح الانضباط والأخلاقيات العسكرية والشعور بالواجب وروح التضحية والوطنية، وهذا ما يستلزم تحضير تكتيكي وبدني ونفسي من أجل جعل العسكري يتصدى لكل الحالات باحترافية وثقة بالنفس في كل مكان وفي جميع الظروف، خاصة في الأماكن الوعرة والعدوانية.

ثانياً: القوات الجوية[1]

إن نشأة الطيران العسكري الجزائري جاءت ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير وتنويع أساليب الكفاح في جيش التحرير الوطني ضد المحتل الفرنسي*، لقد تطورت القوات الجوية للدفاع لتتناسب مع مستلزمات الحرب الحديثة، خاصة فيما يتعلق باستعمال الطائرة من دون طيارة التي أثبتت فاعليتها في مجال الحرب اللاتماثلية ولاسيما مكافحة الإرهاب في المناطق الحدودية الشاسعة للجزائر**، وتنقسم مهام القوات الجوية إلى مهام عامة وأخرى خاصة منها:

- المساهمة في الدفاع عن المجال الجوي الوطني والمراقبة والحماية عن قرب.

---

[1] وزارة الدفاع الوطني: القوات الجوية، انظر الموقع الالكتروني التالي، تاريخ التصفح: (2018/11/23، 02:11): https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar

* تم إنشاء هيئة على مستوى قيادة الثورة من أجل استقبال الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني، تم توجيههم إلى دول مثل العراق، سوريا، مصر، الاتحاد السوفيتي سابقا والصين، وهذا من أجل متابعة تكوين طياري الطائرات وتقنيين في ميدان الطيران، أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني الجزائري.

** في إطار استخدام الآليات المتحكم فيها عن بعد أشرف السيد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، يوم 30 أكتوبر 2018 على مستوى الميدان المركزي للجو الشهيد مقواس بلقاسم بحاسي بحبح بالناحية العسكرية الأولى على تمرين تكتيكي بياني بالذخيرة الحية، قامت بتنفيذه حوامات قتالية، متبوعا بإنزال جوي، مع استعمال طائرة بدون طيار للاستطلاع، هذا االتمرين مبرمج في إطار سنة التحضير القتالي 2018/ 2019، أنظر الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الجزائري.

- تنشيط الحرب الالكترونية مع مساعدة القوات عن بعد وعن قرب وتقدير التهديدات.
- التغطية الجوية للقوات والدعم والإسناد لقوات النقل الجوي.
- تقوية عقيدة عمل القوات وضمان التواجد العملياتي للقوات الجوية.
- المساهمة في تحضير مخططات الدفاع مع أركان الجيش الوطني الشعبي وقيادات القوات الأخرى وتدريب القوات الجوية وتطوير وتحديث القوات الجوية، ولها مهام أخرى تتعلق:
- ضمان التجنيد، التكوين والتسيير لأفراد القوات الجوية، وضمان الإسناد التقني والإمدادات للقوات الجوية مع تسيير ومراقبة إمكانات القوات الجوية، وتدريبها والمساهمة في عمليات الإنقاذ، البحث وعمليات الإغاثة (مهام إنسانية).

ثالثاً: القوات البحرية

تاريخياً كان الأسطول البحري الجزائري من أقوى الأساطيل البحرية في العالم من خلال الإنجازات الكبيرة في مجال حماية السواحل الجزائرية من الهجومات الخارجية* مع فرض رسوم على السفن المارة عبر البحر الأبيض المتوسط، وتُعتبر القوات البحرية الجزائرية اليوم أحد أهم ركائز أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري، بحيث تساهم من خلال المهام الموكلة إليها في الدفاع وحماية مختلف المناطق البحرية والإقليم البحري من مختلف التهديدات الأمنية التي تعترضه ومواجهة

* لقد كتب بارنبي المؤرخ الأمريكي في غلاف كتابه: "**حرب العشر سنوات بين أمريكا والجزائر**" وان لم تقع معارك حربية عدا استيلاء الجزائيين على بواخر أمريكا في البحر الأبيض المتوسط نتيجة عدم دفعها لضرائب الحماية نظرا للتملص من الضرائب التي كانت تثقل كاهل الولايات المتحدة لأنها دولة حديثة الاستقلال، وكانت تخضع لهذه الضرائب هولندا و فرنسا وحتى روسيا، لمعلومات أكثر أنظر المرجع الآتي:
مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل 1830**، الجزائر، دار الامة، 2007، ص219.

التحديات الكبرى التي تعرفها منطقة البحر المتوسط، ويمكن تلخيص مهام القوات البحرية الجزائرية فيما يلي:[1]

يوكل لها مختلف المهام ذات الصالح العام في البحر، والدفاع عن الساحل وحماية الشواطئ مع حماية المصالح الوطنية في البحر، وحماية وأمن المشارف البحرية، الدفاع عن الساحل وحماية الشواطئ.

رابعاً قوات الدفاع الجوي عن الإقليم[2]

في إطار الاضطلاع بالمهام الدستورية للجيش الوطني الجزائر، وكذا في إطار معاهدة شيكاغو الخاصة بالطيران المدني الدولي، و على ضوء المادة 25 من هذه المعاهدة التي تنص على جانب البحث والإنقاذ والتي انخرطت فيها الجزائر في عام 1963، التي تطالب بأخذ التدابير الضرورية والتي باستطاعتها تحقيقها من أجل تقديم المساعدة داخل أقاليمها في عمليات البحث والإنقاذ عن الطائرات المفقودة أو التي في حالة خطر، وفي هذا السياق فإن قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم تكلف بالمهام الآتية:

- كشف وتقييم كل تهديد موجه ضد التراب الوطني وضمان نشر الإنذار.
- الحفاظ على السيادة الوطنية في كل الأحوال وذلك بضمان الشرطة الجوية ومنع استعمال الفضاء الجوي الوطني من طرف أي معتدي محتمل.
- المشاركة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية في تقنين وتنظيم الحركة الجوية العامة.

---

[1] وزارة الدفاع الوطني، القوات البحرية، انظر الموقع الالكتروني التالي، تاريخ التصفح: (2018/11/22، 11:41):
https://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar

[2] وزارة الدفاع الوطني: الدفاع الجوي عن الإقليم، انظر الموقع الالكتروني التالي، تاريخ التصفح: (2018/11/24، 13:01):
https://www.mdn.dz/site_cfdat/index.php?L=ar

- تنظيم وتقنين الحركة الجوية العسكرية بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية.
- ضمان تنظيم وسير عمليات البحث والإنقاذ للطائرات في حالة خطر في منطقة إعلام الطيران للجزائر.

وفي هذا الشأن اقتنت قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم محطات أرضية ملحقة بالنظام الدولي للبحث والإنقاذ باللجوء إلى القمر الصناعي أو ما يعرف بنظام "كوسباس–سارسات"، وهذا علاوة على تنظيم مختلف التمارين العسكرية مع دول الجوار*، ويتمثل التنظيم العام لقيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم فيما يلي:

- قيادة مركزية مكونة من أركان، مفتشية، أقسام السلاح ومن المكاتب ومصالح متخصصة من مديريات الدعم ومراكز عمليات التي ضم معالجة وتقييم معلومات الدفاع الجوي.
- قيادات المناطق على مستوى المناطق العسكرية.
- قوام المعركة مؤسس على وحدات الكشف والمراقبة وكذا وحدات الصد أرض–جو.
- مؤسسات التكوين.
- مؤسسات للدعم المتعدد الأشكال.
- مركز للبحث والتطوير.

* يعد تمرين سيركاييت لسنة 2018 المصادق عليه بتاريخ 12 ديسمبر 2017 بإيطاليا، من قبل وزراء الدفاع للدول الأعضاء في المبادرة "5+5 دفاع"، حيث تم تنفيذ وإدارة التمرين العاشر متعدد الجنسيات للأمن الجوي "سيركاييت–2018" من طرف إيطاليا يوم 17 أكتوبر 2018، من الجانب الجزائري، كانت مشاركة الجيش الوطني الشعبي ممثلة من طرف قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية وهياكل وزارة الدفاع الوطني والمؤسسات المدنية المعنية، من بينها المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية.

- يذكر أنه في إطار التنسيق مع القوات الأخرى، وضعت وحدات جوية للاستعمال لدى قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم كما تسهم وحدات التصدي التابعة للقوات الأخرى في عملية الدفاع الجوي.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم تتمحور أساساً حول تحديث المعدات وتحسين أدائها، وذلك بالنظر إلى ما تقتضيه متطلبات السلاح والأنماط الجديدة من التهديدات اللاتماثلية، هذه المتطلبات تمليها التطورات التكنولوجية لأنظمة السلاح وكذا الضرورات العملياتية التي تسمح لقوات الدفاع الجوي عن الإقليم بمواجهة أي تهديد جوي محتمل لسلامة ووحدة التراب الوطني بطريقة فعالة ودائمة خاصة في ظل ما أصبح يُعرف بالإرهاب الجوي وخطف الطائرات المدنية والعسكرية أو في إطار استخدامات الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الملاحة واستغلال الفضاء الجوي.

خامساً: قوات الدرك الوطني[1]

يعتبر الدرك الوطني حجر الأساس في الدفاع الوطني ضد التهديدات اللاتماثلية، وذلك طبقا للخطط المقررة من قبل وزير الدفاع الوطني في محاربة الإرهاب والتهريب وتجارة المخدرات وتزوير العملة والهجرة غير الشرعية، ويعتبر الدرك الوطني قوة عسكرية يوكل لها الأمن العمومي وتحكمه القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في وزارة الدفاع الوطني، والقوانين والتنظيمات المتعلقة بمهمة الأمن العمومي، كما يمارس الدرك الوطني مهامه على كامل التراب الوطني، وبصفة خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية وعلى طرق المواصلات والحدود، ويقيم الدرك الوطني علاقات خدمة

[1] وزارة الدفاع الوطني: الدرك الوطني، انظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح: (2018/11/26، 15:01): https://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar

مع أجهزة الأمن الأخرى ومع الأجهزة الوطنية، ويشارك في عمليات حفظ السلم تحت إشراف الهيئات الدولية، ويتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية[1].

الشكل رقم 9: يوضح الوحدات المتخصصة التابعة للدرك الوطني.

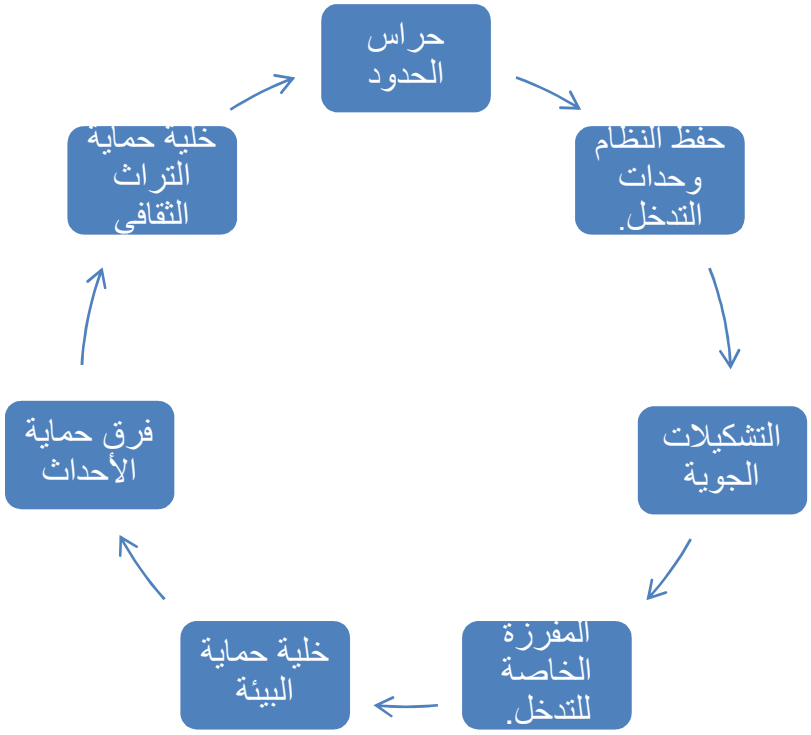

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى معلومات على الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (05:12،2018/11/26):

https://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar

تتلخص مهام الوحدات المتخصصة في النقاط التالية[2]:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.
- جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها وتبليغها للسلطة العسكرية.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم.
- منع والقضاء على أية حركة تهدف إلى المساس بأمن الحدود.
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد رسم الحدود.
- مراقبة الأشخاص والممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.

وهذا علاوة على مهم الوقاية وقمع الهجرة غير الشرعية ونشاطات عصابات التهريب والمتاجرة بالمخدرات، كما تقوم بالمشاركة في مكافحة الإرهاب والتخريب وحماية البيئة والآثار التاريخية والحماية والدفاع عن المناطق الإستراتيجية.

سادساً: الحرس الجمهوري

تجدر الإشارة إلى أن سلاح الحرس الجمهوري لا يساهم بشكل مباشر في مواجهة التهديدات اللاتماثلية بالمفهوم الحرفي للمصطلح، ومع ذلك تبقى المهام الموكلة لهذا السلاح ذات أهمية كبيرة، لكونها مرتبطة بالنقاط الآتية:[1]

- الحراسة، الحماية والدفاع عن مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها والإقامات الرسمية.
- المرافقة والتشريفات لرئيس الجمهورية والسلطات السامية للدولة والشخصيات الأجنبية من ضيوف الجزائر.
- المشاركة في الاحتفالات الوطنية والدينية تحت رعاية رئيس الجمهورية.
- المشاركة في تظاهرات الفروسية والموسيقية على المستويين الدولي والوطني.

[1] وزارة الدفاع الوطني: الحرس الجمهوري، انظر الموقع الالكتروني، تاريخ التصفح: (2018/11/26، 15:01): https://www.mdn.dz/site_cgr/index.php?L=ar #

المطلب الثالث: استخدامات الفضاء السيبيراني لمواجهة التهديدات اللاتماثلية في الجزائر

تولي الجزائر اليوم الفضاء السيبيراني أو الفضاء الخامس أهمية كبيرة نظراً لكونه أصبح ميداناً مهماً للعمليات العسكرية والمدنية، وأصبح الاهتمام به لا يقل أهمية عن تطوير القوات البرية والجوية والبحرية، وقضايا الأمن السيبيراني –كما رأينا سابقا– لها تأثيرات كبيرة القطاعين المدني والعسكري على حد سواء، فالتهديدات السيبيرانية لا تعترف بالحدود الجغرافية، وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى تعزيز منظومتها التشريعية في هذا المجال من خلال سن المشرع الجزائري القانون رقم 04-09[1]، المتعلق بالقواعد الخاصة للجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها والصادر بتاريخ 2009/08/05، ويحتوي هذا القرار على 19 مادة وموزعة على 6 فصول، وقد استقى هذا القانون بنوده من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، كاتفاقية بودابست سنة 2001 حول الجرائم المعلوماتية، كما أكد هذا القانون على التشريعات الوطنية السابقة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

إن واقع الأمن السيبيراني في الجزائر يوصف بالضعيف بحسب دراسة أوردتها مجلة الجيش، الدراسة أُعدت في 2018 بعنوان بارومتر وأثبتت الدراسة ضعف احترام مقاييس تأمين المعلومات في المؤسسات الجزائرية نتيجة عدم ايلائها أهمية كبيرة للأمن السيبيراني وقد أكدت الدراسة أن ثلث الشركات الناشطة في مجال المعلوماتية 27% من التي شملها صبر الآراء قد تعرضت لاختراق في أنظمت معلوماتها بواسطة الفيروسات خلال 12 شهر، وأن 15% منها فقد بياناتها من جراء أخطاء بشرية، وأكدت الدراسة أن 47% من المختصين في الإعلام الآلي ممن تم استجوابهم يعتبرون أن

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 47.

الأنظمة المعلوماتية في الجزائر غير محمية بالشكل الكافي ضد التهديدات السيبيرانية، وبحسب نفس الدراسة التي فإن تحقيق الأمن السيبيراني في الجزائر يواجه مجموعة كبيرة من العراقيل في هذا المجال والتي لها عواقب وخيمة الأمن الوطني، تؤكد هذه الدراسة بلغة الأرقام أهم المشاكل التي تواجه الجزائر من خلال النقاط الآتية:[1]

- 52% من المختصين الذين تم استجوابهم يوعِزون عراقيل الأمن السيبيراني في الجزائر إلى نقص في الكفاءات المؤهلة في الجزائر.
- 57% من المؤسسات والهياكل في الجزائر تعترف بأنها لا تخزن بياناتها في شبكات بيانية معلوماتية جزائرية.
- 29% من الهياكل والمؤسسات الجزائرية تتعامل مع مؤسسات أجنبية في مجال إيواء المواقع والتزود بالخدمة.
- 47% من المختصين في مجال المعلوماتية يجهلون بوجود قوانين في هذا المجال.

إن تزايد اهتمام الجزائر بالفضاء السيبيراني مختلف الدورات والندوات الوطنية والدولية في التي تصب في هذا السياق، ومن بين هذه الندوات الندوة الدولية في مارس 2018 حول الأمن السيبيراني تحت عنوان الخدمات الإلكترونية والأمن العمومي، وتمت خلالها الدعوة إلى إنشاء هيئة تقنية تحت سلطة رئاسة الجمهورية[2]، وأكدت قيادة الدرك الوطني خلال هذه الندوة تركيزها على محور الفضاء السيبراني في جميع الاستراتيجيات الداخلية الموضوعة من أجل توفير استجابة عملياتية فعّالة

[1] مجلة الجيش: العدد 663، أكتوبر 2018، ص44.

[2] انظر الموقع الالكتروني: تاريخ التصفح (22: 10، 2018/11/13).
http://www.aps.dz/ar/algerie/54905-2018-03-29-08-53-35

تجاه التهديدات الأمنية الجديدة، وأشار اللواء نوبة القائد السابق للدرك الوطني الجزائري "**أن الفضاء السيبراني أصبح الوسيلة المفضلة للجماعات الإرهابية، لتجنيد أكبر عدد من الشباب والنساء في صفوفها، وأكدوا على ضرورة تحصين مؤسسات الدول ومواقعها الحساسة من "الإرهاب الإلكتروني"**.

كما قام نائب وزير الدفاع الوطني الفريق أحمد قايد صالح خلال زيارة عمل إلى المديرية المركزية لإشارة وأنظمة المعلومات بتاريخ 31 أكتوبر 2018 بتدشين المركز الرئيسي لصيانة أجهزة الحرب الإلكترونية، والذي سيكون له مهام مستقبلية مهمة في الصيانة الشاملة والمراقبة الدورية لوسائل الاتصال بمختلف أنواعها[1]، وذلك لكون المركز له القدرة على تصليح وصيانة الأجهزة من الجيل الحديث والمتخصصة في الدفاع الإلكتروني، مما يؤدي إلى التقليص من التبعية للخارج في هذا المجال، وهو ما يؤكد اهتمام المؤسسة العسكرية في الجزائر بالحرب الإلكترونية وتداعياتها الخطيرة كونها تشكل أحد أهم مجالات وساحات المعارك المستقبلية.

ولا يمكن الاعتماد فقط على الإجراءات الردعية الوطنية دون توسيع مجال التعاون ضمن السياقين الوطني والدولي، لذلك سعت الجزائر إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والملتقيات الدولية في هذا المجال، من بينها القمة الإفريقية التي احتضنتها الجزائر حول الأمن السيبيراني في أفريل 2018 والتي كانت تحت عنوان" الأمن السيبيراني في عصر التحول الرقمي الإفريقي"[2]، وقد جمعت القمة بين صانعي القرار والشركات الإفريقية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأبرز المبتكرين والمفكرين العالميين حول الأمن السيبيراني، وسعت الجزائر من خلال هذه القمة إنارة الزاوية المتعلقة بالأمن السيبيراني والتحديات التي يفرضها هذا المجال في إفريقيا.

[1] مجلة الجيش: العدد 664، نوفمبر 2018، ص13.

[2] مجلة الجيش: العدد 663، أكتوبر 2018، مرجع سابق ص42.

وفيما يلي مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في دعم الأمن السيبيراني للجزائر لأجل مواجهة مختلف التهديدات اللاتماثلية:[1]

1-) تنظيم برامج تدريبية في المجال السيبيراني في الداخل الجزائري لدعم مختلف البنى التحتية الإلكترونية في الجزائر مع مختلف المؤسسات والشركات الوطنية، وذلك لتعزيز أمنها وخلق استجابة موحدة ومنسقة أمام التهديدات السيبيرانية.

2-) الإقرار بالمسؤولية المزدوجة بين القطاعين المدني والعسكري في تحقيق الأمن السيبراني واعتباره كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي والوطني.

3-) إنشاء مراكز للسلامة المعلوماتية، ولطوارئ الاتصالات، تتعاون فيما بينها.

4-) تدريب وتأهيل وحدات عسكرية وأمنية خاصة، يمكنها مراقبة البنى التحتية للاتصالات، بحيث تقوم بتحديد المخاطر المحتملة، وإزالتها.

[1] أسامة سليخ: **دور برامج التدريب العسكري في مواجهة التهديدات السيبيرانية"**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ: الفضاء السيبيراني، البنية النظرية والآثار الإستراتيجية على الأمن القومي الجزائري"، المنظم يومي 16-17 أفريل، 2018، جامعة الجزائر 3.

المبحث الثالث: الحصيلة العملياتية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في المواجهة اللاتماثلية 2018/2015.

لقد أصبح من الضروري إدراج الدراسات الكمية والإمبريقية القابلة للقياس لمختلف فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية بما فيها مجال العلوم السياسية وما يتبعه من تخصصات، وهذا لما يحمله هذا النمط من الدراسات من دقة وموضوعية تمكن الباحث من التوصل لنتائج يمكن قياسها وبالتالي سيتم في هذا المبحث التطرق إلى النتائج التي حققتها الإستراتيجية العسكرية الجزائرية ميدانيا في إطار مواجهتها لمختلف أشكال التهديدات اللاتماثلية (إرهاب، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية) خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2015/2018*، وذلك بالاعتماد على المعلومات والأرقام الرسمية الصادرة عن مجلة الجيش الوطني الشعبي الجزائري.

كما يهدف هذا المبحث إلى القياس الكمي والتحليل البياني لانجازات الجيش خلال الفترة الزمنية المذكورة، من خلال تحليل المنحنيات البيانية التي قد تؤدي إلى استكشاف السنوات التي زادت وانخفضت فيها نسبة التهديد اللاتماثلي واكتشاف الأشهر التي عرفت فيها هذه التهديدات نشاطاً أكبر.

* لقد تم الانطلاق من سنة 2015 في البحث كون المعلومات المتعلقة بإحصاء أعداد الإرهابيين والأشخاص المقبوض عليهم في إطار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لم ترد ضمن أعداد مجلة الجيش في الأعداد السابقة إلا مع خلية وحدات في الميدان التي باشرت عملها انطلاقاً من التاريخ الموضح أعلاه.

المطلب الأول النتائج الميدانية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 2018/2015.

لقد عملت مختلف الدوائر العسكرية والأمنية على وضع الخطط والتكتيكات الحربية الكفيلة لمكافحة الظاهرة الإرهابية، وتعد الجزائر من بين أكثر الدول عرضة للتهديدات الإرهابية، لذلك عملت من خلال عمل الجيش الوطني الشعبي على التكيف مع هذا الوضع، ومكافحة الإرهاب القادم من جوارها الإقليمي عبر حماية حدودها* خاصة منها الجنوبية والجنوبية الشرقية.

الجدول رقم 3 – يمثل أعداد الإرهابيين الذي تم القضاء والقبض عليهم بين 2018/2015[1]

الأشهر	2015	2016	2017	2018
جانفي	9	25	13	29
فيفري	0	19	38	43
مارس	3	25	37	27
أفريل	10	22	39	10
ماي	16	91	23	27
جوان	33	.	18	32
جويلية	6	43	200	24
أوت	5	6	16	50
سبتمبر	8	14	10	18
أكتوبر	3	35	27	24
نوفمبر	13	51	48	45
ديسمبر	26	350	41	51

المصدر: جدول من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الإرهاب، من العدد 618 إلى العدد 665.

* تجدر الإشارة إلى أن جل العمليات العسكرية التي تم على إثرها إلقاء القبض أو القضاء على الإرهابيين كانت بالناحية العسكرية السادسة والناحية العسكرية الرابعة.

[1] أنظر مجلة الجيش، وحدات في الميدان، من العدد 618 إلى غاية العدد 665.

يُبين الجدول الموضح أعلاه حصيلة للإرهابيين الذين تم القبض والقضاء عليهم من قِبل الجيش الوطني الشعبي الجزائري، ويندرج ضمن هذه الأعداد عناصر الدعم والإسناد والإرهابيين الذين سلموا أنفسهم، ويبدوا من الوهلة الأولى من خلال الجدول أن الإرهاب خلال الأربع سنوات الأخيرة في الجزائر لم يشهد وتيرة ثابتة بل ما يُلاحظ أن هناك اختلاف كبير من سنة لأخرى ومن شهر لأخر.

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تتحكم في صعود ونزول هذه الأرقام، ومن المرجح أكثر أن هذه عوامل هي عوامل خارجية ترتبط بالأوضاع الأمنية المتدهورة في دول الجوار، لأن المؤسسة العسكرية في الجزائر من ناحية الرؤية الإستراتيجية بحسب خطابات قائد الأركان هي تسعى لمكافحة الإرهاب كعدو ذو أولوية قصوى، ومن الناحية المالية لا تعاني وزارة الدفاع في الجزائر من سياسات التقشف التي مرت بها البلاد، بل أن ميزانيتها في تصاعد مستمر كما تم توضيحه في المبحث السابق، ومن هذا المنطلق لابد من تمثيل بياني نتمكن من خلاله الكشف عن تواريخ صعود ونزول الأعداد الإرهابية خلال الفترة الزمنية المبينة أعلاه.

منحنى بياني رقم 4 – يوضح تصاعد وتنازل أعداد الإرهابيين بالأشهر في الجزائر بين 2018/2015

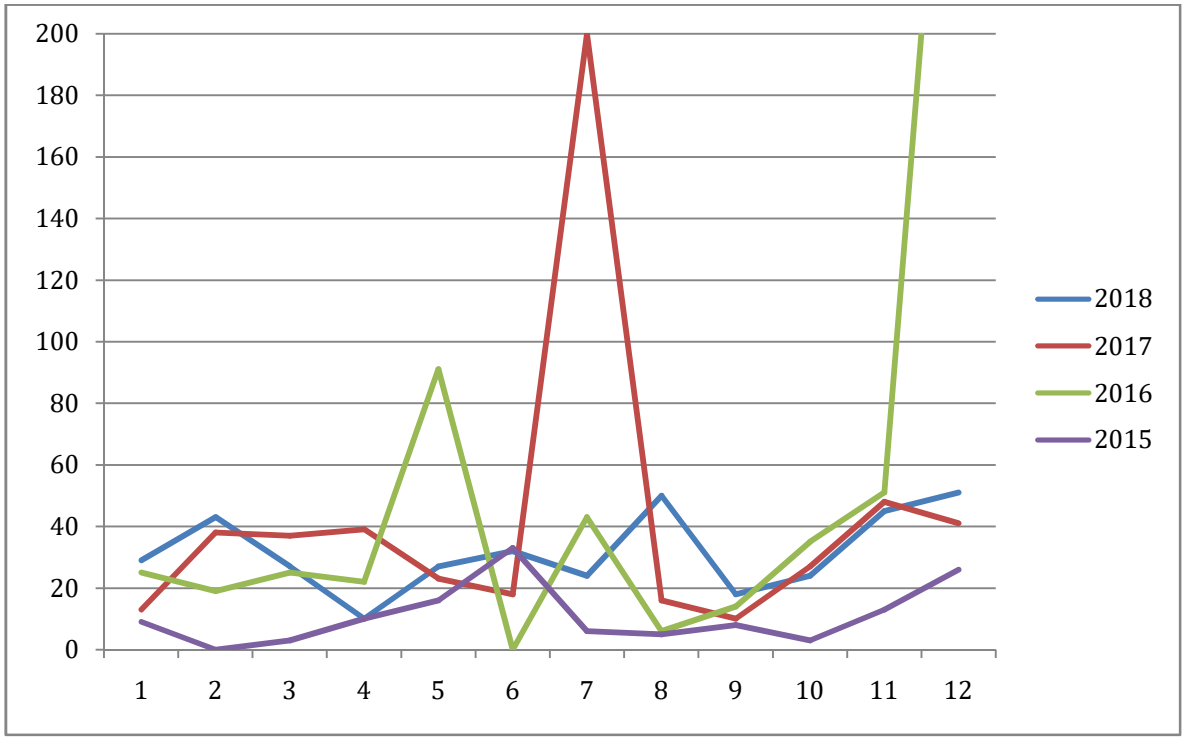

المصدر: منحنى بياني من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الإرهاب، من العدد 618 إلى العدد 665.

من خلال الرسم البياني يتضح بأن الإرهابيين الذي تم القبض والقضاء عليهم قد زاد عددهم بشكل ملفت خلال منتصف وأواخر سنة 2016 أين فاق عددهم في شهري نوفمبر وديسمبر من نفس السنة 350 إرهابي، وقد عرف هذا الرقم انخفاضاً ملحوظاً مع بدايات سنة 2017، ولكن هذا لم يدم طويلاً خاصة بين شهري جوان وأوت أين عاد التصاعد بحيث فاق عددهم في هذه الفترة 200 إرهابي، بينما عرفت سنة 2018 نوعاً من الاستقرار حيث لم يتعدى متوسط عدد الإرهابيين 50 إرهابي في الشهر، ومع ذلك تبقى هذه الأرقام كإثبات عن حجم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية للأمن الوطني الجزائري وعن عمل الجيش الوطني الشعبي في التصدي لهذه التهديدات.

رسم بياني رقم 5- يوضح تصاعد وتنازل أعداد الإرهابيين بالسنوات في الجزائر بين 2018/2015

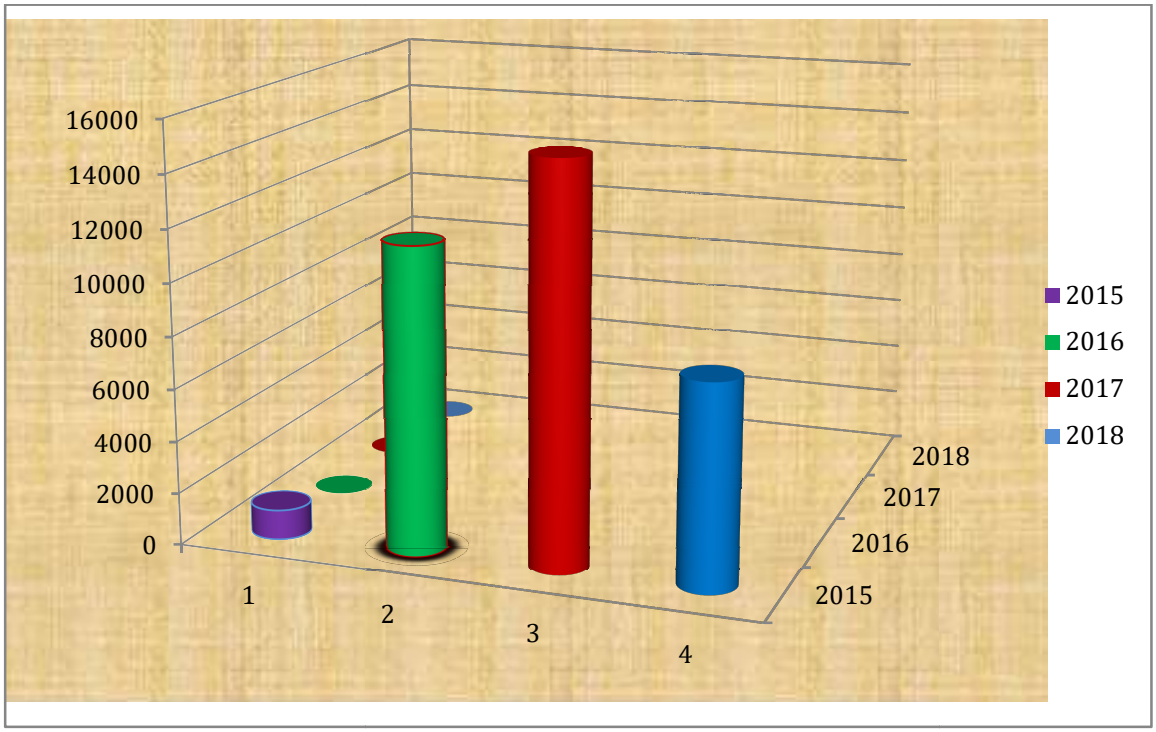

المصدر: رسم بياني من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الإرهاب، من العدد 618 إلى العدد 665.

يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني أنه في الأربع سنوات الأخيرة وخاصة سنتي 2016 و2017 اللتان كانتا أكثر سنتين زادت فيهما حدة انتشار الجماعات الإرهابية الأمر الذي يكشف من العمل العسكري الجزائري الذي يحصي القضاء وإلقاء القبض على ما يقارب 1703 إرهابي في الفترة الممتدة بين 2018/2015.

المطلب الثاني: النتائج الميدانية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة 2018/2015.

يسبح في فلك التهديدات اللاتماثلية مختلف الأعمال الإجرامية التي لا يمكن أن نستثني منها تجارة المخدرات وتهريب البشر ناهيك عن تجارة السلاح، وما تحمله هذه التهديدات في طياتها من

زعزعة للأمن الداخلي للدول، ولذلك أصبح لزاماً على الجيوش الحديثة أن تواكب التطورات الحديثة في نمط التهديد كي تتمكن من صده، ومن هذا المنطلق سعت الجزائر لحماية حدودها من هذا التهديد من خلال اعتمادها على المزاوجة بين الأساليب الدبلوماسية وبين العمل العسكري الذي ثبت أنه لا منأى عنه في ظل شساعة الحدود والأزمات الأمنية التي تعاني منها دول الجوار.

جدول رقم 4- يمثل أعداد الجريمة المنظمة الذين تم القبض عليهم بين 2018/2015[1]

الأشهر	2015	2016	2017	2018
جانفي	239	488	272	269
فيفري	243	359	178	279
مارس	122	354	202	187
أفريل	329	281	210	232
ماي	217	156	223	188
جوان	168	.	179	146
جويلية	171	114	1149	129
أوت	119	147	221	229
سبتمبر	352	221	175	125
أكتوبر	314	420	210	107
نوفمبر	293	383	270	166
ديسمبر	478	3029	148	195

المصدر: جدول من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الجريمة، من العدد 618 إلى العدد 665.

[1] أنظر مجلة الجيش، وحدات في الميدان، من العدد 618 إلى غاية العدد 665.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين أن الجريمة المنظمة في الجزائر في السنوات الأخيرة تعرف نشاطا واسعاً، وقد عملت المؤسسة العسكرية على مواجهة هذه الظاهرة وذلك انطلاقاً من أن ضمان أمن البلاد وحماية حدودها يندرج ضمن اختصاصاتها، وسيتم من خلال الرسم البياني الآتي تبيان أعداد الأشخاص الذين تم القبض عليهم شهريا خلال سنوات الدراسة الممتدة من 2015 إلى غاية 2018.

منحنى بياني رقم 6- يوضح تصاعد وتنازل الأشخاص الذين تم القبض عليهم في إطار الجريمة المنظمة بالأشهر في الجزائر بين 2018/2015

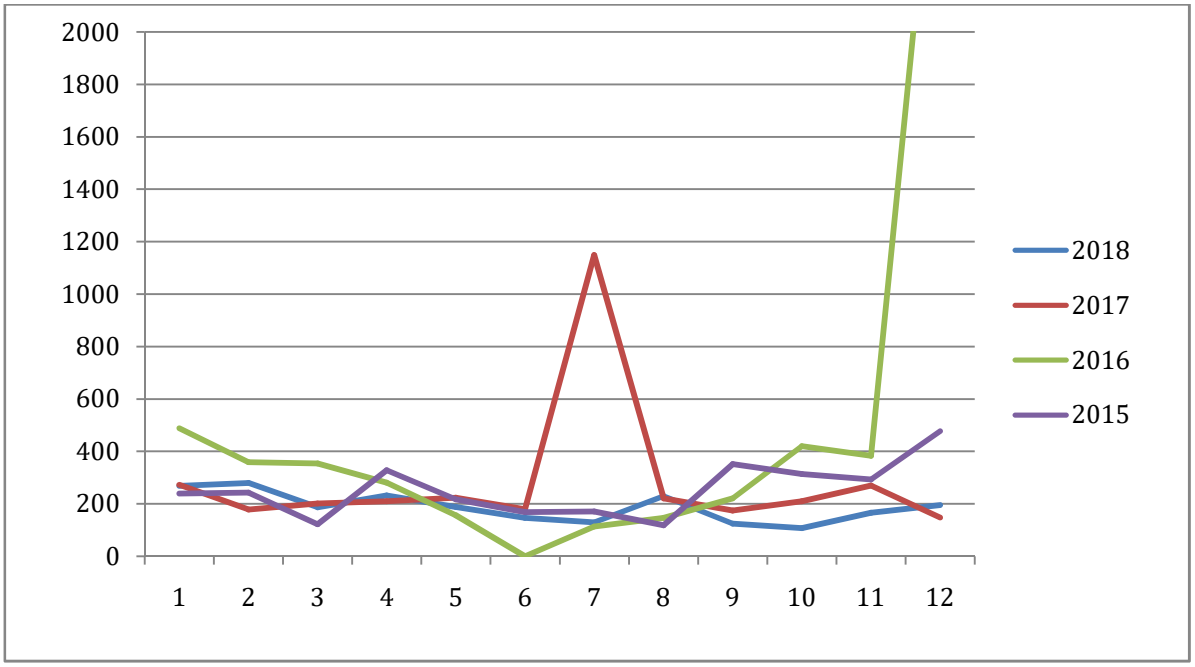

المصدر: منحنى بياني من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الجريمة، من العدد 618 إلى العدد 665.

من خلال الرسم البياني يتضح أن الجريمة المنظمة وتهديداتها في الجزائر تعرف نسبا متفاوتة وقد تمكن الجيش الوطني الشعبي من إلقاء القبض أعداد كبيرة بصفة شهرية حيث لا يقل عن القبض

على 100 شخص شهريا ويفوق بعض الأحيان 2000 شخص مثل شهر نوفمبر من سنة 2016، فبعد أن عرفت سنة 2015 نوعا من الاستقرار تراوحت بين 200 و400 شخص شهريا ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ سنة 2017 حيث زادت فيها نسب المقبوض عليهم خاصة بين شهري جوان وأوت أين قاربت النسبة 1200 شخص شهريا، بينما عرفت سنة 2018 نوعاً من الاستقرار حيث تم تسجيل 200 شخص كأقصى تقدير في الشهر الواحد.

رسم بياني 7 يوضح تصاعد وتنازل أعداد الأشخاص الذين تم القبض عليهم في إطار الجريمة المنظمة بالسنوات في الجزائر بين 2018/2015

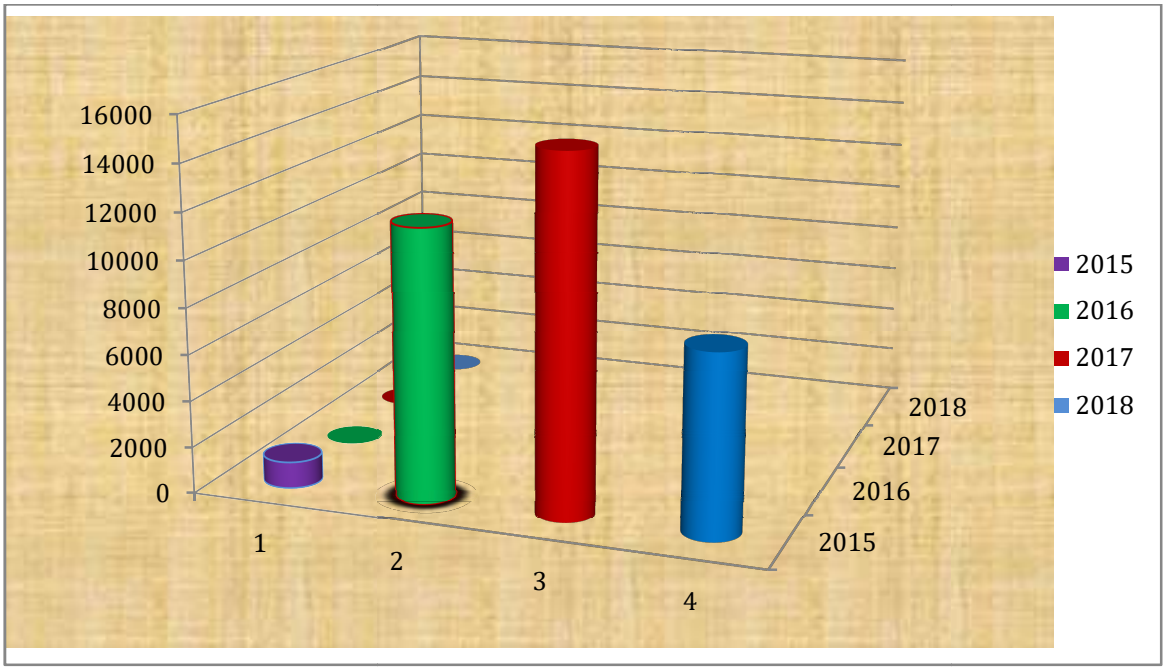

المصدر: جدول من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الجريمة، من العدد 618 إلى العدد 665.

من خلال هذا الرسم البياني يتضح بأن أعداد الأشخاص الذي تم القبض عليهم في إطار الجريمة المنظمة لاسيما أعمال التهريب والتجارة بالمخدرات وحتى تجارة السلاح هي أعداد ضخمة،

ففي سنة 2015 لم يتجاوز العدد 3000 شخص، بينما في سنة 2016 قارب العدد 5000 شخص في حين عرفت سنة 2017 نوعاً من التراجع الذي تأكد مع سنة 2018 التي لم يتجاوز العدد فيها 2400 شخص، وبالرغم من ذلك يبقى العدد ضخم في الأربع سنوات الأخير حيث فاق العدد 14686 شخص يحصيهم الجيش الوطني الشعبي الجزائري كإنجازات واستجابة للتهديدات المحيطة بالبلاد.

المطلب الثالث: النتائج الميدانية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية 2018/2015

لا يكاد يختلف اثنان على أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخاصة مع البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين أصبحت تعتبر من أعقد الظواهر التي تؤرق الدول والمجتمعات، بحيث أضحت هذه الظاهرة تندرج ضمن التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وذلك لما تحمله هذه الأخيرة من خطر على الاستقرار الأمني الداخلي بالنسبة للدول المستقبِلة على وجه الخصوص، ليس فقط من خلال تأثيراتها الاقتصادية والسياسية للدول، بل حتى من خلال تأثيرها على البناء الثقافي والهوياتي للمجتمعات كون هذه القطاعات هي قطاعات أمنية ضمن نطاق المفهوم الموسع للأمن.

على غرار الكثير من دول العالم سعت الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الجوار وهذا ما أكد عليه المدير المكلف بالهجرة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في ديسمبر 2018 السيد حسان قاسيمي أن المهاجرين غير

الشرعيين الذين يحاولون اختراق الحدود الجنوبية ينتمون إلى "23 جنسية إفريقية تأتي من إفريقيا الغربية ومنطقة الساحل وإفريقيا الوسطى"[1].

جدول رقم 5 – يمثل أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم بين 2015/2018[2]

الأشهر	2015	2016	2017	2018
جانفي		144	513	950
فيفري		124	609	1095
مارس	29	1163	628	601
أفريل	44	1165	528	1101
ماي	639	858	847	649
جوان	136	.	464	648
جويلية	29	202	5449	783
أوت		457	373	211
سبتمبر	152	473	779	444
أكتوبر	40	541	883	373
نوفمبر	54	457	1892	592
ديسمبر	212	6103	2233	334

المصدر: جدول من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الهجرة غير الشرعية، من العدد 618 إلى العدد 665.

[1] الجزائر تكبح آلاف المهاجرين غير الشرعيين من اختراق حدودها الجنوبية: أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح 2018/09/18، 14:57.
http://cutt.us.com/nfcPej

[2] أنظر مجلة الجيش، وحدات في الميدان، من العدد 618 إلى غاية العدد 665.

يُلاحظ من خلال الجدول التعداد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم ومنعهم من دخول الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2018، ويلاحظ أيضاً أن هناك اختلاف كبير من سنة لأخرى وتزايد وتناقص في أعداد هؤلاء المهاجرين الذي يختلف من شهر لآخر، كما يجب التنويه إلى أن هذا التزايد والتناقض في الأعداد تتحكم به العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تم توضيحها في الفصول السابقة.

منحنى بياني رقم 8- يوضح تصاعد وتنازل أعداد المهاجرين غيرالشرعيين الذين تم القبض عليهم بالأشهر بين 2018/2015

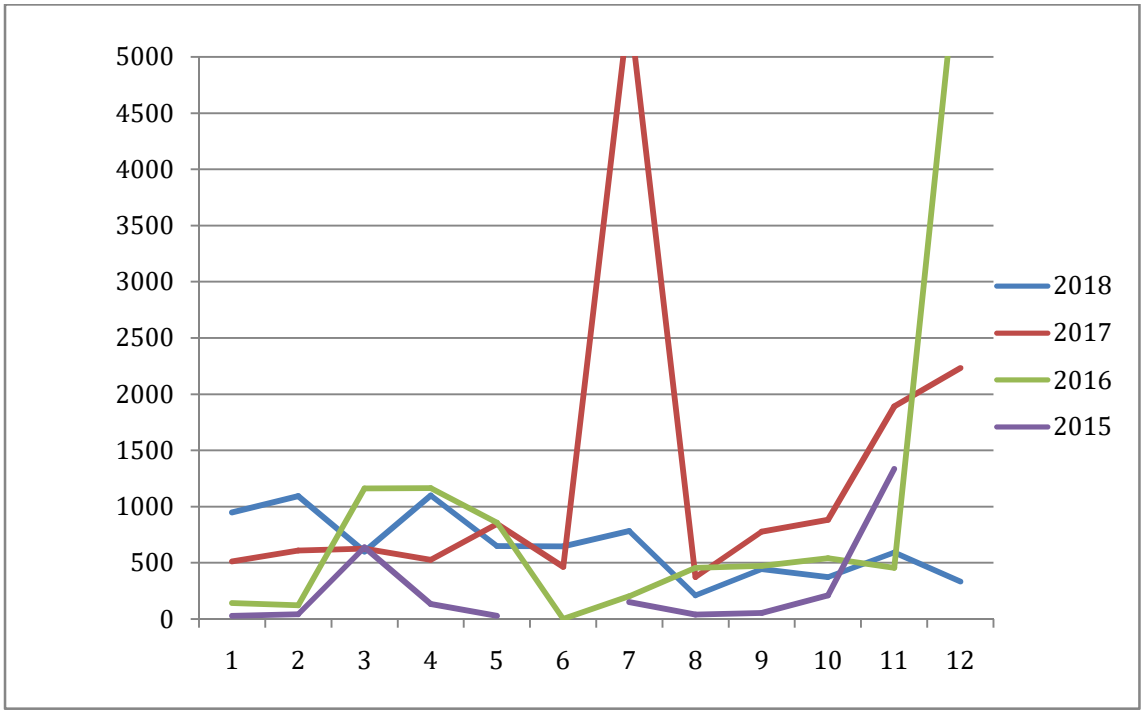

المصدر: منحنى بياني من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الهجرة غير الشرعية، من العدد 618 إلى العدد 665.

من خلال المنحنى البياني يتضح بأن البدايات الأولى من سنة 2015 قد عرفت انخفاضا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين المقبوض عليهم من قبل الجيش الوطني الشعبي، إذا ما تم

مقارنتها بالسنوات اللاحقة، خاصة سنتي 2016 و2017، حيث شهدت نهاية 2016 ارتفاعا كبيرا في أعداد هؤلاء المهاجرين، إذ تحصي المؤسسة العسكرية في شهر نوفمبر إلقاء القبض على ما يفوق 6000 مهجر غير شرعي، بينما في منتصف 2017 خاصة شهر جويلية أين بلغ العدد 4000 آلاف مهاجر غير شرعي، بينما شهدت أشهر سنة 2018 نوعا من الانخفاض والاستقرار خاصة في شهري نوفمبر وديسمبر.

رسم بياني رقم 9- يوضح تصاعد وتنازل أعداد الأشخاص الذين تم القبض كمهاجرين غير شرعيين بالسنوات في الجزائر بين 2018/2015

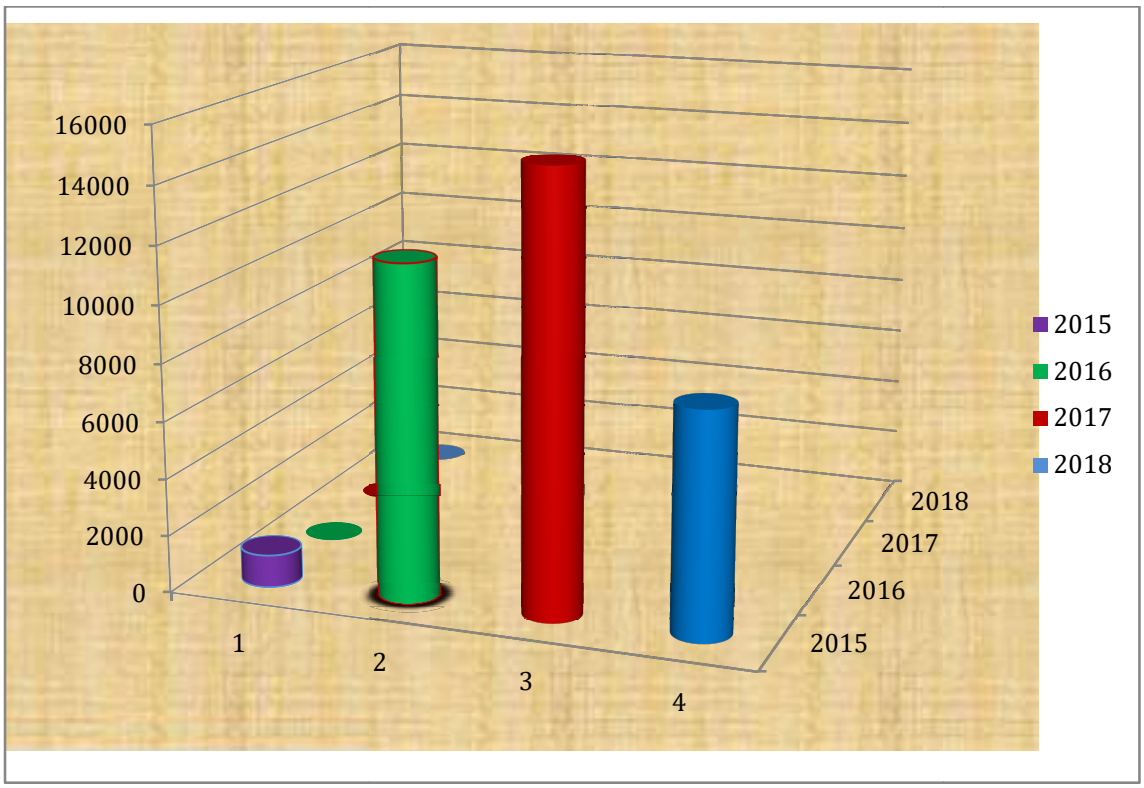

المصدر: رسم بياني من تصميم الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة ضمن مجلة الجيش، وحدات الميدان، مكافحة الهجرة غير الشرعية، من العدد 618 إلى العدد 665.

من خلال الرسم البياني الموضح لأعداد المهاجرين غير الشرعيين الذي تم القبض عليهم من قبل الجيش الوطني الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2018، ويلاحظ من خلال هذا الرسم بأن سنتي 2016 و*2017 عرفت أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين بعدد فاق 17000 فقط في سنة 2017 لوحدها، بينما بلغ مجموع المهاجرين المقبوض عليهم من قبل الجيش الوطني الشعبي في الأربع سنوات الأخيرة 35801 مهاجر غير شرعي.

*خلال سنتي 2016 و2017 وبالرغم من الأعداد الكبيرة التي تم القبض عليها من قبل الجيش والموضحة في الرسم البياني إلا أنه خلال هذه الفترة كان من الواضح تواجد الكثير من هؤلاء المهاجرين في المدن الجزائرية الذين تم ترحيلهم فيما بعد.

خاتمة الفصل الرابع

لقد تم التركيز هذا الفصل على التطور التاريخي والقانوني للإستراتيجية العسكرية الجزائرية من خلال مختلف دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 1963 إلى غاية التعديل الدستوري 2016 وذلك بغية رصد أهم التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية العسكرية الجزائرية وقد تم خلال هذا الفصل التأكيد على الافتراض القائم على أن هناك تغيرات طرأت على الإستراتيجية الجزائرية بعد 2011 لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، وهذا ما تم تأكيده من خلال المقابلة مع العقيد السابق في الجيش الجزائرية، وقد تم كذلك خلال هذا الفصل التعريج على نوعية العلاقات المدنية العسكرية ومدى فاعليتها في المواجهة اللاتماثلية.

كما تم في المبحث الثاني من هذا الفصل خلال عملية تحليل ميزانية الدفاع التي كانت في تنامي مستمر وذلك للأهمية البالغة التي تحتلها الموارد الاقتصادية في انتهاج إستراتيجية عسكرية إذا ما تم استغلالها في اقتناء فعَّالة الأسلحة التي تتناسب والطبيعة اللاتماثلية للتهديدات، وكذا مكّن التطرق إلى تقسيمات الجيش الجزائري والتقنيات والأسلحة التي تعتمدها المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية خاصة بعد 2011 مع استكشاف التوجهات السيبيرانية لوزارة الدفاع الوطني في هذا مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

خـــــــــاتِمة

نخلص في ختام هذه الدراسة إلى أن التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تشكل الهاجس الأكبر بالنسبة للقادة العسكريين في صناعتهم للإستراتيجية العسكرية التي تتوافق مع طبيعة هذا الشكل من التهديدات، خاصة في ظل التطور الكبير الذي تشهده العقائد العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية والتقنية التي أحدثت ثورة في مجال التفكير والتخطيط الإستراتيجي، وهو ما أدى إلى تطور السياق النظري وتطبيقه في المجال العسكري لاسيما نظريات الحرب الاستباقية والثورة في الشؤون العسكرية ونظرية الألعاب وغيرها... هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى التطور الحاصل في مجال التسلح والصناعات العسكرية الحديثة إلى ضرورة إعادة النظر في تشكيلات الجيوش وتقسيماتها ومواردها الاقتصادية مع إعادة النظر في العلاقات المدنية العسكرية وتطوير الدفاع السيبيراني وغيرها من الأساليب والوسائل تماشياً مع أنماط التهديدات اللاتماثلية.

كما أن المعطيات المعرفية والمنهجية وطبيعة موضوع الدراسة جعلت الإجابة عن الإشكالية المطروحة –والتي تمحورت حول مدى تمكن الجزائر من بناء إستراتيجية عسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بمحيطها الجغرافي بين الفترة الزمنية 2011 و2018– تكون من خلال اختبار الاستجابة العسكرية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية بعد 2011، من خلال تحليل الزيادة التي عرفتها الموارد الاقتصادية والرفع من ميزانية وزارة الدفاع من 2011 إلى 2018 لمواكبة التحديات التي تعرفها المؤسسة العسكرية في هذه الفترة، وكذا اختبار نوعية التسلح في الجزائر بالرجوع إلى أهم عقود السلاح المبرمة بين الجزائر وأهم مصنعين السلاح في العالم على غرار روسيا وألمانيا والصين خلال فترة الدراسة، ومكّن الإطلاع على نوعية التسلح تحليل مدى مواكبة هذا التسلح لطبيعة التهديدات المطروحة، كما مكّن التطرق إلى تقسيمات أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري من

اختبار مدى تفاعل تقسيماته (القوات البرية والبحرية والجوية درك وطني ودفاع جوي عن الإقليم) مع التهديدات اللاتماثلية.

من هذا المنطلق يمكن الإقرار بأن فرضية الدراسة القائلة بأن: " **التهديدات الأمنية اللاتماثلية وزيادة انتشارها أدى إلى انتهاج إستراتيجية عسكرية حديثة مخصصة لمواجهة هذا النوع من التهديدات.**". قد تم إثباتها بصفة كلية انطلاقاً من واقع النزاعات والحروب الحديثة التي تراجع فيها احتمال التصادم العسكري بين الدول وتحولت إلى حروب غير تماثلية في الوسائل والأساليب والأهداف، وهو ذات الأمر الذي أثبتته المعطيات والتقارير الرسمية والدراسات والبحوث الأكاديمية المنجزة في هذا المجال.

كما تم من خلال دراسة حالة الجزائر واختبار الفرضية القائلة بأن: "**الانفلات الأمني بدول الجوار الجزائري كان نتاج مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والذي تسبب في تزايد انتشار تهديدات ذات الطابع اللاتماثلي على طول الشريط الحدودي الجزائري خاصة بعد 2011**" قد تم إثباتها بصفة كلية وتم التأكيد على أن حقيقة التهديدات اللاتماثلية بمختلف أشكالها (إرهاب، جريمة منظمة، وهجرة غير شرعية) التي كان لها تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة التي يشهدها محيطها الجغرافي.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة للدراسة القائلة والتي كانت على النحو الآتي: " **لقد عرفت الجزائر بعد 2011 تزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية بمحيطها الجيوبوليتيكي وهذا ما فرض عليها مواكبة الإستراتيجية العسكرية الفاعلة في هذه المواجهة**" قد تم إثباتها بصفة جزئية، فبالرغم من الخبرة الجزائرية التي اكتسبها الجيش الوطني الشعبي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلا أنها ولمواجهة ناجعة للتهديدات اللاتماثلية هي في حاجة إلى تطوير إستراتيجيتها العسكرية من

خلال الاتجاه نحو تصنيع واقتناء عتاد عسكري وسلاح يتماشى والطبيعة اللاتماثلية للتهديدات، على غرار آليات التحكم عن بعد واستغلال أمثل للفضاء السيبيراني، ومن جهة أخرى التوجه أكثر طرق المواجهة غير العسكرية للتهديدات اللاتماثلية، وذلك علاوة على تطوير العمل الدبلوماسي والشراكة الاقتصادية والثقافية التي أثبتت جدارتها –إضافة إلى المجال العسكري– في هذه المواجهة.

من هذا المنطلق خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات في إطار مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

1. صعوبة دراسة الإستراتيجية العسكرية الجزائرية دراسةً أكاديمية، وذلك بسبب نقص الوثائق الرسمية ونقص المعلومات والإحصائيات التي تمكن الباحث من تحليل هذا الموضوع ما يستدعي ضرورة إصدار وثيقة إستراتيجية للأمن الوطني الجزائري توضح الأهداف والوسائل الأساليب التي تستخدمها الجزائر في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية.
2. لقد أدى تراجع التهديدات التقليدية في ظل تزايد انتشار التهديدات اللاتماثلية إلى مراجعة الدول لإستراتيجيتها العسكرية في مواجهة هذا الشكل من التهديدات الأمر الذي انعكس على نوعية التسلح، لذلك أصبح لزاماً على الجزائر أن تحذو حذو هذه الدول وتكييف نمط تسلحها ليتوافق مع طبيعة التهديدات التي تواجهها في مختلف دوائرها الأمنية.
3. إن ارتفاع ميزانية الدفاع في الجزائر التي تقارب 12000 مليار دينار جزائري حسب ميزانية 2018 ما يعني حوالي 24% من إجمالي ميزانية الدولة، وما يقارب ثلاثة أضعاف ميزانية الصناعة، وكذلك ثلاثة أضعاف ميزانية الصحة، وأكثر من ثلاثة أضعاف ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، أي أنها تفوق مجموع القطاعات الثلاث المذكورة وهذا ما يعود سلباً على القطاعات الأخرى، ويؤثر على التنمية في الجزائر، وبالتالي أصبح من الضروري في

الجزائر التفكير في صيرورة الانتقال والمزج بين الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية الاقتصادية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، وهذا لفعالية الاتجاه نحو تطوير الصناعة العسكرية الوطنية.

4. لقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول منفردة لم يعد باستطاعتها التصدي لوحدها لمواجهة الأنماط الجديدة من التهديدات الأمنية، والأجدر بالجزائر أن تدعم تعاونها العسكري مع دول الإقليم بغرض تفعيل وتكثيف التعاون الأمني الإقليمي، وهذا للإحالة دون التدخلات الأجنبية في المنطقة –كالتدخل الفرنسي في مالي– التي لها آثار سلبية على الأمن الوطني الجزائري.
5. تفعيل ودعم دور مراكز البحث في الدراسات الإستراتيجية كأحد أوجه دعم العلاقات المدنية–العسكرية في الجزائر، والاستعانة بالخبرات العلمية والأكاديمية في صناعة السياسة الأمنية.
6. تعزيز فكرة المواطنة والإحساس بالانتماء والوعي لدى مواطني الحدود وخاصة المناطق الحدودية الجنوبية (الطوارق) وذلك في إطار إستراتجية الاحتواء، لأجل تفويت الفرصة عن المنظمات الإرهابية وبعض الدول الداعمة لها، والتي لها مخططات تسعى من خلالها لاختراق الحدود الوطنية بشتى الوسائل الممكنة.

على اعتبار النقص الملحوظ في المراجع الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال، فإن هذه الدراسة تؤكد على فتح آفاق بحثية لأجل تحقيق التراكم العلمي في هذا الحقل المعرفي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن طرح مجموعة من المواضيع التي بإمكانها تغطية مختلف جوانب الموضوع من خلال النقاط الآتية:

1. آليات التحكم عن بعد كإستراتيجية عسكرية في الحروب الحديثة.
2. البعد الأمني في العلاقات المدنية–العسكرية.

3. الاستخدامات الأمنية للفضاء السيبيراني في الجزائر.

4. البعد التنموي كآلية لمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المناطق الحدودوية.

5. التقسيمات الحديثة للجيش وفاعليتها في الحروب اللاتماثلية.

قــائمة المراجع

ـــ قائمة المراجع ـــ

أولاً: باللغة العربية

أ. القرآن الكريم

1. سورة النساء: الآية (83).
2. سورة النساء: الآية (100).
3. سورة الأنعام: الآية (81).
4. سورة قريش: الآية (04).
5. سورة النور: الآية (55).

ب. المصادر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1996.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 2016.
6. الجمهورية اللبنانية وزارة العدل: **نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها**.

ج. الموسوعات والمعاجم

1. تيري دي مونتريال وآخرون: **موسوعة الاستراتيجيا**، ترجمة: على محمود مقلد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
2. تييوراوين ساوثبي: **الموسوعة العسكرية الحديثة**، طائرات ومروحيات النقل، مادة القوات الخاصة معدات القتال– أجهزة الاتصال والمراقبة أكاديميا ناشيونال، بيروت لبنان، 2008.

3. موسوعة عالم المخابرات كل شيئ عن الجاسوسية والاستخبارات في العالم: **أصل الجاسوسية وتطورها**، المجلد الأول.

4. القاضي خالد رشيد: **لسان العرب**، الجزائر، دار الأبحاث، الجزء الأول، الأمن، 2008.

د. الكتب

1. ابو الروس أيمن: **نابليون بونابرت إمبراطور فرنسا الذي اكتسح أوروبا ثم وقع في الفخ الروسي**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2013.

2. بريجينسكي زبيغنيو: **الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

3. بك اللّحام أحمد: **عبقرية خالد ابن الوليد العسكرية**، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1986.

4. بن عنتر عبد النور: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005.

5. بيليس جون وسميث ستيف: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، الطبعة الأولى، 2004.

6. تشايمن بيرت: **العقيدة العسكرية " دليل مرجعي"**، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015.

7. جارش عادل: **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2018.

8. حامد محمد الخليفة: **أخلاق وآداب الحرب في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، د.س.ن.

9. حدادي جلال: **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان الجزائر، 2017.

10. الحديثي عباس: **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن – عمان، 2004.

11. حيدر محمود وآخرون: **ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بئر الحسن، بيروت، 2012.

12. ريتشارد كلارك وروبرت نيك: **حرب الفضاء الإلكتروني التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2012.

13. طلاس مصطفى وآخرون: **الإستراتيجية السياسية العسكرية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق سوريا، الجزء الثاني، 2011.

14. العسلي بسام: **فن الحرب الإسلامي في عهود الخلفاء الراشدين والأمويين عمليات الجبهات الشمالية والشرقية والبحرية**، بيروت لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 1988.

15. غربي محمد وآخرون: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

16. فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ وآخر البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة، 1993.

17. فيكونت لفيلد مونتجمري: **الحرب عبر التاريخ**، ترجمة فتحي عبد الله النمر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981.

18. قوجيلي سيد أحمد: **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

19. لونج اوستن وآخرون: **الحروب المستقبلية في القرن الحادي و العشرين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

20. مراد علي عباس: **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

21. مصباح عامر: **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

22. ميد إيرل ادوارد وآخرون: **رواد الإستراتيجية الحديثة الفكر العسكري من ميكيافيلي إلى هتلر**، ترجمة: محمد عبد الفتاح ابراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة برينسطون نيوجيرسي،الجزء الرابع. د.س.ن.

23. نيل م هايمان: **الحرب العالمية الأولى سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ**، ترجمة حسن عويضة، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، ابوظبي، 2012.

24. هارت ليدل: **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة هيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الرابعة، 2000.

25. الورفلى ونيسة الحمروني: **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

26. وليد عبد الحي (منصور لخضاري)" في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر" تحرير: بهلول نسيم، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

27. يحي ربيع: **الطائرة من دون طيار الهيمنة الأمريكية–الإسرائيلية والقوى الصاعدة**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

هـ. التقارير

1. تقرير: الأمم المتحدة الجمعية العامة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، الدورة 55،2000.

2. تقرير: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2016.

و. المجلات العلمية والدوريات

1. أبو زيد أحمد محمد: نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، د.س.ن.

2. ادريس عطية: الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استراده، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول، د.س.ن.

3. أدمام شهرزاد: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد الأول، 2013.

4. بن خليف عبد الوهاب: "أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول، جوان، 2014.

5. بوحادة سارة: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، العدد 5، مارس2017.

6. حاروش نور الدين: الاهتمام الأكاديمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية للظاهرة من خلال بعض الرسائل الجماعية، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد الثالث، ديسمبر 2014.

7. ربيج علي محمد: "واقع وآفاق العلاقات الجزائرية المغاربية ضمن إتحاد المغرب العربي"، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 21، جوان 2014.

8. رنا أبوعمر، تعثر انتقالي أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة، **مجلة السياسة الدولية**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ الصفح: 2018/08/24.

9. زياني صالح: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، العدد الخامس.

10. سليمان عبد الله الحربي: "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته؛ دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، صيف 2008.

11. شمامة خير الدين: التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الرابع، ديسمبر، 2015.

12. صايج مصطفى: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها السلبية على الأمن الإقليمي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الثاني.

13. العاقل رقية: ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الرابع، 2015.

14. عطية إدريس: النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي برلين–ألمانيا المجلد 01، العدد 01، سبتمبر، 2018.

15. عمورة أعمر: من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب، **المجلة الجزائرية للدراسات الساسية**، العدد الخامس، 2016، ص44.

16. فول مراد: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد السابع، جوان، 2017.

17. مجلة الجيش: العدد 594، جانفي، 2013.

18. مجلة الجيش: العدد 647، جوان، 2017.

19. مجلة الجيش: العدد 648، جويلية، 2017.

20. مجلة الجيش: العدد 654، جانفي، 2018.

21. مجلة الجيش: العدد 656، مارس، 2018.

22. مجلة الشرطة: **أفريبول آلية فعّالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة**، العدد 122، 2014.

23. مختار فكرون عز الدين والجد علي مفتاح: واقع الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، المجلد 6، العدد الأول، 2017.

24. مسيح الدين تسعديت: المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الرابع، ديسمبر، 2015.

25. المصري خالد: النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.

26. محمد يونس يحي الصائغ: أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الإستباقية، **مجلة الرافدين للحقوق**، المجلد 11، العدد 40، سنة 2009.

27. منصور لخضاري: الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، العدد06، المجلد2، جوان، 2012.

28. الياسري حميد ياسر: ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافية السياسة، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 21.

ز. الملتقيات العلمية

1. الأشقر جبور منى: الأمن السيبيراني التحديات ومستلزمات المواجهة، **ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبيراني**، جامعة الدول العربية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت 2012.

2. بإسماعيل عبد الكريم: العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة، **ورقة مقدمة في إطار ملتقى الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

3. رداف طارق: الدبلوماسية الجزائرية واشكالية" الدولة الفاشلة "في دول الحراك العربي، **ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ: دور الجزائر الإقليمي**، يومي 28-29 أفريل 2014.

4. القاضي مختار السعد: نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها، **أعمال الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، القاهرة 28-29مارس 2008.

5. محمود عبد المجيد: الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي والتشريع المصري، **أعمال الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، القاهرة 28-29مارس 2008.

ح. أطروحات الدكتوراه.

1. بن عمراوي عبد الدين: **أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: تونس -الجزائر-المغرب**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2017.

2. عديلة محمد الطاهر: تطور **الحقل النظري للعلاقات الدولية :دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

3. لخضاري منصور: **إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03. 2013.

ط. المواقع الالكترونية

1. ستيفن وولت: **العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة**، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/09/19، 11:56). http://cutt.us/JFCrH

2. سالم محمد وليد: النظم السياسية العربية إشكالات السياسة والحكم مدخل لتفسير الربيع العربي، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 47، جامعة الموصل، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/08/12، 12:24) http://www.siyassa.org.eg/News/3220.aspx

3. زقاع عادل: **إعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/10/24، 10:12).

https://en.calameo.com/read/0008683167408a3ccd6dc

4. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/22، 22:24). www.kotobarabia.com

5. إمام حسنين خليل: **التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة دراسة مقارنة بين الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2017/10/20، 12:25).

strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR.../rua09_08.pdf

6. خلف العنزي عبد الرحمن: **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/05، 14:25).

https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56709/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A.pdf?sequence=1&isAllowed=y

7. بوحنية قوي: **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/10، 17:29).

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة الاتصال، انظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/06/07، 12:24).

http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/aggregator/sources/5

9. الموسوعة السياسية: انظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/08/22، 22:24).

https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9

10. عبد السالم حيدر رمضان: ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، **مجلة الجامعة الأسمرية**، العدد12، 2012، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/07/20، 23:03).

http://asmarya.edu.ly/journal4/wpcontent/uploads/2015/11/18%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9.pdf

11. الصواني يوسف محمد: التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **مجلة المستقبل العربي**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/20، 13:05).

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_416_youssefalswani.pdf

12. شارلان غريوال: **ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/07/21، 22:02)

http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830

13. ساعو حورية وغربي محمد: موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/09/01، 11:02).

http://www.univchlef.dz/ratsh/la_revue_N_18/Article_Revue_Academique_N_18_2017/Science_eco_admin/Article_22.pdf

14. بن أحمد بلحاج محمد: عملية انتحارية تستهدف مقر المجموعة الولائية للدرك الوطني في تمنراست، أنظر الموقع الإلكتروني (2018/10/10، 32:05).

https://www.djazairess.com/elkhabar/282157

15. ريش حورية: **إعتداء إرهابي يستهدف مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة**، أنظر الموقع الإلكتروني (2018/10/10، 23:35).

http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/11832.html#ixzz5TZ4Q5Vjs

16. أنظرالموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/10، 01:35).http://ara.tv/b4qkx

17. أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/10، 02:45).

https://sptnkne.ws/j3m4

18. أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/15، 11:48). http://cutt.us/zTXrF

19. خليفة عبد القادر: **مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة – الجزائر)**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2018/10/12، 23:02).

https://journals.openedition.org/insaniyat/15258?lang=ar

20. حساني خالد: **الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات**، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2018/07/02،12:07).

www.ech-chaab.com/ar/مساهمات/مقالات-و-أعمدة/item/41031-مكافحة-في-الجزائرية-الاستراتيجية-الإرهاب-الأطر-والممارسات.html

21. سون تزو: **فن الحرب**، إعداد وترجمة: رؤوف شبايك، للإطلاع على الكتاب، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح (2017/2/05، 09:46).

http://www.lulu.com/content/340716

22. الصغير حميد: **أخلاقيات الحروب في السيرة النبوية**، راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح: (2017 ،14:55/11/26)

http://www.alukah.net/books/files/book_6576/bookfile/akhlaqyat.pdf

23. قطوش أمين: **خمسة قرارات مصيرية إتخذها هتلر تسببت في خسارته للحرب العالمية الثانية، أنظر الموقع الإلكتروني** تاريخ التصفح (2017/05/31، 11:22).

https://www.arageek.com/2015/04/13/hitler-lost-the-war-because-of-these-decisions.html

24. رولان مرعب: تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها، **مجلة الدفاع والوطن اللبناني**، العدد 98، راجع الموقع الإلكرتوني، تاريخ التصفح (2018/05/01، 12:31)

http://cutt.us/FZuov

25. بوكراع نور الدين: "**وضع الحدود الجزائرية مع تونس تحت مراقبة الكاميرات**"، انظر الرابط الالكتروني، تاريخ التصفح، (2019/01/16، 06:54) https://www.djazairess.com/alfadjr/203227

26. الفريق قايد صالح يشرف على تنصيب القائد الجديد للناحية العسكرية السادسة بتمنراست، أنظر الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، (2019/01/16، 07:02) http://cutt.us/yER9Z

ثانيا باللغة الإجنبية

1- Encyclopedias and dictionaries

1. Dictionary of politics and Government, P.H. Collin: Bloomsbury Reference Book, Third Edition.

2. Dictionnaire: "**Oxford Basic English Dictionary"**, Oxford University press, USA, 2012.

3. Le petit La Rousse illustré: " la stratégie" département petit la rousse paris, 2010.

4. Longman dictionary of contemporary english: **the living dictionary**, by letterpart UK copy rihght, 2005.

5. Oxford Wordpower: "strategy", Oxford Univercity Perss, Second edition , 2006.

2-Books

1. buzan Barry: **People State and Fear:An Aganda for international security standies in the post cold war**, Bondler lynnerienner publishers,1991.

2. Carl von Clausewitz: **On War**, translated by: Colonel J. J. Graham, New York: E P Dution and Co, third impression, 1918.

3. Carl von Clausewitz**: Principes fondamentaux de stratégie militaire,** traduction par: Olivier Fontvieille, Éditions Mille et une nuits, 2006.

4. Claude E. Welch. and Jr.Johanna Mendelson: **USAID PROGRAMS IN CIVIL-MILITARY RELATIONS,** USA, USAID/Center for Democracy and Governance Global Bureau, 1998.

5. Colin s.Gray: **Strategy for chaos Revolutions in Military Affairs and the Evidence of History,** FRANK CASS, Southgate London, 2002.

6. ELong David**: Countering Asymmetrical Warfare in the 21st Century A Grand Strategic Vision**, center for contemporary conflict, Monterey California, Naval Postgraduate School, July 2008.

7. Elinor Sloan: **Military Transformation And Modern Warfare**, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, London, 2008.

8. Falkenberg Thomas: **Civil-military relations and its problems: Germany and Russia**, Monterey, California: Naval Postgraduate School, 1997.

9. Hugh Smith, **On Clausewitz; A Study of Military and Political Ideas**, Library of Congress Cataloging-in-Publication, 2004.

10. Jack Donnelly**: realism and internationals relations,** Cambridge university press, UK, 2000.

11. L. Buffalo David: **Defining Asymmetric Warfare**, The Institute of Land Warfareassociation of the united states army, 2006.

12. Mcsweeney Bill: **Security, Identity and Intrests A Sociologie Of International Relation**, University Of Camnridge United kingdom, 1999.

13. Mark D Mandeles: **Military Transformation Past And Present Historical Lessons for the 21st Century**, British Library Cataloguing, London, 2008.

14. Michael B. Oren: **Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East**, New York: Presidio Press, 2002.

15. Primmerman C.A.: **Thoughts on the Meaning of Asymmetric Threats,** Massachusetts Institute of Technology Lincoln Laboratory, March 2006.

16. Vincent LAFONTAINE: **coopération civilio-militaire**, centre interarmées de concepts et doctrines et d'expérimentations, juillet, paris, 2012.

3. Journals, Periodicals and conferences

1. Marianne Stone: "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Security Discussion Papers Serie 1,** USA, Spring, 2009.

2. Kaldor Mary: In defence of new wars, **Stability: International Journal of Security and Development,** 2013.

3. Wæver Ole : **Aberystwyth, Paris, CopenhagenNew 'Schools' in Security Theoryand their Origins between Core and Periphery,** Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004.

4. Buzan Barry: New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, **International Affairs** (Royal Institute of International Affairs, Vol. 67, No. 3Jul, 1991.

5. Colin S. Gray: The Implications of Preemptive and Preventive War Doctrines: A Reconsiderations, **Strategic Studies Institute**, London, 2007.

6. Johanna Mendelson Forman: **From Civil-Military Relations to Security Sector Reform: New Directions, Old Visions,** Paper prepared for delivery at the Latin American Studies Association Meeting Miami, Florida March 16-18, 2000.

4- Report:

1. Report: **HUMMEN DEVELOPMENT 1994**, Published for the United Nations Development Programme (UNDP),New York, Oxford University Press 1994.

2. Report: Steven Lambakis and others: **Understanding Asymmetric Threats to the United States**, National Institute for Public Policy.

3. Report: C.A. Primmerman: **Thoughts on the Meaning of "Asymmetric Threats"**, Massachusetts Institute of Technology Lincoln Laboratory, 2006.

4. Report**: Drones and Targeted Killing: the need to uphold human rights and International Law**, Parliamentary Assembly Assemblée,COUNCIL OF EUROPE, 2015.

6. Web sites

1.Ole R Holsti : Theories of International Relations, look at the site, at: (11:45, 03/12/2018)

http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf

2.Nilüfer Karacasulu - Elif Uzgören, EXPLAINING SOCIAL CONSTRUCTIVIST (22:26 ,30/12/2018) CONTRIBUTIONS TO SECURITY STUDIES**,** look at the site, at:

http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/KaracasuluUzgoren.pdf

3. Human Development Report 1994, Published for the United Nations Development Programme (UNDP), look at the sit, at(08:59, 08/11/2017).

http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

4.Козлова А А: **СОВРЕМЕННОЕ СОСТОЯНИЕ СОТРУДНИЧЕСТВА РОССИИ С АЛЖИРОМ**, гуманитарный университет им. М.А. Шолохова, См. Следующий веб-сайт, История навигации (18/11/2018, 21:16)

http://dnevniknauki.ru/images/publications/2017/5/economy/Kozlova.pdf

5. Рабия Харис**: Алжир покупает у России 300 боевых машин поддержки танков Терминатор**, Шолохова, См. Следующий веб-сайт, История навигации (18/11/2018, 23:19)

https://inosmi.ru/military/20170915/240286970.html

6.Tallmeister Julia: **Is Immigration a Threat to Security?**, look at the site, at (01/05/2018, 12:30)

http://www.e-ir.info/2013/08/24/is-immigration-a-threat-to-security/

7.Neil Robinso, and others: **Cyber-security threat characterisation A rapid comparative analysis**, look at the sit: at (13:35, 25/11/2018)

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR235/RAND_RR235.pdf

8.Alf Andrew Heggoy: Colonial Origins of the Algerian-Moroccan Border Conflict of October 1963, **African Studies Review,** Look at the site, at: (16:13, 04/06/2018)

https://www.cambridge.org/core/journals/african-studies-review/article/colonial-origins-of-the-algerianmoroccan-border-conflict-of-october-1963/39780A2E1EEBBB3C82793761C4C83D6E

9.Philippe Hugon: **Géopolitiques des ressources et conflits au sahel,** look at the sit, at: (04/09/2018, 06:53)

http://www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/CR%20sahel%2026%20f%C3%A9vrier.pdf

10.Damien Deltenre: **Gestion des ressources minérales et conflits au Mali et au Niger**, group de recherche et d'infomation sur la paix et la sécurité, sur le site, at : (04/09/2018, 06:20)

https://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2012/Photos/na_2012-12-12_fr_d-deltenre.pdf

11.Mathieu Pellerin: **Le Sahel et la contagion libyenne**, voir le site : (10/10/2018, 07 :04)

https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2012-4-page-835.htm

12.Global Terrorisme Index 2016: **INSTITUTE FOR ECONOMICS AND PAECE** , look at the site at (14/2/2019 , 14 :22)

http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2016/11/Global-Terrorism-Index-2016.2.pdf

13. Major Lee A. Cracknell**: Preemptive Strike Policy ofthe U.S.: An Argument for Adjustment to the National Security Strategy**, look at the site, (10:08, 30/10/2017)

http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a490412.pdf

قائمة الملاحق

الملحق 1: نص المقابلة مع الدكتور بوازدية جمال.

باعتباركم قائد عسكري عملياتي وأكاديمي وحسب خبرتكم في الميدان سنقوم بطرح مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية بعد 2011، وذلك من أجل توظيفها كمعلومات لاستكمال أطروحة دكتوراه.

السؤال الأول: ما هو التصور العام للقيادة العسكرية الجزائرية للتهديدات اللاتماثلية على اعتبار أن الجزائر كانت لها تجربة مهمة في مواجهتا؟

السؤال الثاني: ما هي أبرز التغييرات التي طرأت على رؤية القيادة العسكرية لهذه التهديدات بعد في 2011؟

السؤال الثالث: حسب قراءتكم للوضع الأمني بصفة عامة كيف تقيمون تأثير طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في الجزائر في مواجهة التهديدات الحالية؟

السؤال الرابع: هل تتماشى التكتيكات ونظام التسلح التي يعتمدها الجيش الوطني الشعبي الجزائري مع التهديدات اللاتماثلية القادمة من جوارها الإقليمي؟

فهرس المحتويات

ملخص.....ج

شكر وعرفان.....د

إهداء.....هـ

خطة البحث.....ح-ط

مقدمة.....**07-19**

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة.....**21-68**

تمهيد.....**21**

المبحث الأول: مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية **23-36**

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....23-29

المطلب الثاني: التهديدات اللاتماثلية: التعريف والتطور.....29-37

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية للأمن والتهديدات الأمنية اللاتماثلية.....**38-54**

المطلب الأول: النظريات التفسيرية للأمن (الواقعية والليبرالية).....39-44

المطلب الثاني: المقاربات النقدية للأمن(مدرسة كوبنهاغن والبنائية).....45-54

المبحث الثالث: الإستراتيجية العسكرية: مقاربات التحليل.....**56-66**

المطلب الأول: مقاربة التحول العسكري Military Transformation.....56-61

المطلب الثاني: مقاربة الحرب الإستباقية لتفسير الإستراتجية العسكرية الحديثة.....62-66

خاتمة الفصل.....68

الفصل الثاني أبعاد الإستراتيجية العسكرية في المواجهة اللاتماثلية: دراسة في الوظائف والآليات.....69-117

تمهيد.....69

المبحث الأول: إعداد الدولة للتخطيط الاستراتيجي العسكري والدفاع.....71-86

المطلب الأول: مدخل إيتيمولوجي للإستراتيجية العسكرية.....71-82

المطلب الثاني: محددات بناء الإستراتيجية وإعداد الدولة للدفاع.....83-86

المبحث الثاني: أشكال التهديدات اللاتماثلية.....88-99

المطلب الأول: تزايد انتشار الأعمال الإرهابية.....88-90

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وتزايد انتشار حرب العصابات.....91-94

المطلب الثالث: البعد الأمني غير التماثلي للهجرة غير الشرعية.....95-99

المبحث الثالث: الأساليب والوسائل العسكرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية.....101-117

المطلب الأول: العلاقات المدنية-العسكرية في المواجهة الأمنية اللاتماثلية.....101-105

المطلب الثاني: تشكيلات الجيوش واستخدام آليات التحكم عن بعد وفعاليتها في المواجهة اللاتماثلية.....106-111

المطلب الثالث: استغلال الفضاء السيبيراني في المواجهة اللاتماثلية.....112-116

خاتمة الفصل الثاني.....118

الفصل الثالث: التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري وتداعياتها على الأمن الوطني بعد 2011.....119-164

تمهيد 119

المبحث الأول: موقع الجزائر مقاربة جيوأمنية.....122-134

المطلب الأول البعد الأمني لدائرة الساحل الإفريقي.....123-125

المطلب الثاني البعد الأمني للدائرة المغاربية.....126-130

المطلب الثالث البعد الأمني للدائرة المتوسطية.....131-134

المبحث الثاني: عوامل انتشار التهديدات اللاتماثلية بالجوار الجزائري بعد 2011 135-153

المطلب الأول: ثنائية الدولة الهشة-الفاشلة والأمن بمنطقة الساحل والمغرب العربي.....135-138

المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية لـ"أحداث الحراك العربي" في تونس وليبيا.....140-148

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي.....149-153

المبحث الثالث: تداعيات انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري بعد 2011.....154-166

المطلب الأول: الهجمات الإرهابية على الجزائر بعد 2011.....154-158

المطلب الثاني: تزايد نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود بالجوار الجزائري.....159-161

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية في الجزائر كمعضلة أمنية غير تماثلية.....162-165

خاتمة الفصل الثالث.....166

الفصل الرابع: الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بعد 2011.....167-199

تمهيد 168

المبحث الأول: مرتكزات للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في المواجهة اللاتماثلية....169-191

المطلب الأول: الإطار التاريخي والقانوني لتطور الإستراتيجية الجزائرية العسكرية.....170-176

المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر والخصوصية التاريخية.....177-181

المطلب الثالث أبعاد الإستراتيجية العسكرية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية....**182-191**

المبحث الثاني: الأساليب والوسائل العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.....192-212

المطلب الأول: التسلح في الجزائر وإعداد الميزانية للدفاع.....192-197

المطلب الثاني: تقسيمات أركان الجيش الجزائري وأولوية المواجهة اللاتماثلية.....198-208

المطلب الثالث: استخدامات الفضاء السيبيراني في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.....209-210

المبحث الثالث: الحصيلة العملياتية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في المواجهة اللاتماثلية 2018/2015.....213-226

المطلب الأول النتائج الميدانية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب 2018/2015.....214-216

المطلب الثاني: النتائج الميدانية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة 2018/2015.....217-220

المطلب الثالث: النتائج الميدانية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية 2018/2015 221-224

خاتمة الفصل الرابع.....226

خـــــــــاتمة.....227-230

قائمة المراجع.....231-249

الملاحق.....251-253

فهرس المحتويات.....253-257

فهرس الجداول.....258-259

فهرس الأشكال والخرائط.....260-262

فهرس الجداول والأشكال

ـــــــ فهرس الجداول والأشكال ـــــــ

الأشكال	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1	الفرق بين مفهوم التهديد وبعض المفاهيم المتداخلة معه.	31
الشكل رقم 2	معادلة الحرب اللاتماثلية	53
الشكل رقم 3	تقسيمات نظرية التحول العسكري	58
الشكل رقم 4	عناصر الثورة في الشؤون العسكرية	61
الشكل رقم 5	محددات اعداد الإستراتيجية	85
الشكل رقم 6	محددات القوة العسكرية والإستراتيجية للدولة	87
الشكل رقم 7	تقسيمات وزارة الدفاع الوطني	199
الشكل 8	مراحل التكوين في القوات البرية الجزائرية	201
الشكل 9	الوحدات المتخصصة التابعة للدرك الوطني	207
الجداول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1	الأمن المجتمعي لمدرسة كوبن هاغن	49
الجدول رقم 2	الميزانية	193
الجدول رقم 3	جدول يمثل أعداد الإرهابيين الذي تم القضاء والقبض عليهم بين 2018/2015	214
الجدول رقم 4	جدول يمثل أعداد الجريمة المنظمة الذين تم القبض عليهم بين 2018/2015	218
الجدول رقم 5	جدول يمثل أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم بين 2018/2015	222

فهرس الخرائط الرسوم البيانية

ـــــــ فهرس الخرائط والرسوم البيانية ـــــــ

الخرائط	العنوان	الصفحة
الخريطة 1	موقع الجزائر ضمن منطقة الساحل الإفريقي	123
الخريطة 2	موقع الجزائر ضمن الدول المغاربية	127
الخريطة 3	انتشار الحركات الإرهابية بالجوار الجنوبي للجزائر	150
الخريطة 4	موقع مركب الغاز يتغنتورين	158
الخريطة 5	النقاط الرئيسية لتهريب السلاح والمخذرات	160
الخريطة 6	مسارات المهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي نحو وعبر الجزائر	164
الخريطة 7	توضح أن الجزائر تمثل أكبر ميزانية دفاع في إفريقيا سنة 2017	196
الرسوم البيانية	العنوان	الصفحة
رسم بياني 1	ضحايا الأعمال الإرهابية	90
منحنى بياني 2	نسبة الجزائر من الهجمات الإرهابية	155
منحنى بياني 3	تصاعد ميزانية وزارة الدفاع الوطني الجزائري من 2011 إلى 2018.	195
منحنى بياني 4	يوضح تصاعد وتنازل أعداد الإرهابيين بالأشهر في الجزائر بين 2018/2015	216
رسم بياني 5	يوضح تصاعد وتنازل أعداد الإرهابيين بالسنوات في الجزائر بين 2018/2015	217

منحنى بياني 6	تصاعد وتنازل الأشخاص الذين تم القبض عليهم في إطار الجريمة المنظمة بالأشهر في الجزائر بين 2018/2015	219
رسم بياني 7	تصاعد وتنازل أعداد الأشخاص الذين تم القبض عليهم في إطار الجريمة المنظمة بالسنوات في الجزائر بين 2018/2015	220
منحنى بياني 8	تصاعد وتنازل أعداد المهاجرين غيرالشرعيين الذين تم القبض عليهم بالأشهر بين 2018/2015	223
رسم بياني 9	تصاعد وتنازل أعداد الأشخاص الذين تم القبض كمهاجرين غير شرعيين بالسنوات في الجزائر بين 2018/2015	224